



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم اقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي
بعنوان:

استراتيجية استهداف التضخم كآلية حديثة لإدارة السياسة النقدية في الدول النامية " مع الإشارة الى دولتي: الجزائر والهند الفترة 2001-2021 "

إشراف الأستاذ الدكتور:
أحمد نصير

من إعداد الطالبات:
هدى أوراق
سامية بدر الدين
جهاد عروك

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
نذير غانية	أستاذ	رئيسا
أحمد نصير	أستاذ	مشرفا ومقررا
علي ذهب	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية: 2022/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الشكر والعرفان

نشكر الله الذي لا اله إلا هو على جليل نعمه وعظيم أفضاله، إذ أتاح لنا انجاز هذا العمل ورزقنا القدرة على تجاوز الصعاب التي واجهتنا، فله الحمد حمدا يوافي نعمه ويكافئ مزيد عطايه والصلاة والسلام على اشرف المرسلين وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين، ومن منطق القول الرسول صلى الله عليه وسلم: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

كما يشرفنا أن تقدم بخالص الشكر والتقدير للدكتور المحترم "نصير احمد" الذي اشرف على هذا العمل وكان موجهها ومقوما له حتى يخرج على هذه الصورة، فله جزيل الشكر. كما لا ننسى أعضاء اللجنة... على مناقشة هذه المذكرة وتحملهم مشاق قراءة المذكرة، وعلى توجيهاتهم وتصويباتهم التي من خلالها يتم تكميل المذكرة وتثمينها. ونشكر كل من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة.

والحمد لله رب العالمين

الإهداء

بسم الله ابدأ كلامي... الذي بفضلته وصلت لمقامي هذا الحمد والشكر لله العلي القدير
الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع، فأهدي ثمرة جهدي

إلى اليد الطاهرة التي أزلت من أمامي أشواك الطريق ورسم المستقبل بخطوط من الأمل والثقة
إلى أعظم رجل صبرا ورمزا للحب والعطاء، إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي وأفنى حياته من أجل تعليمي إلى
ذلك الرجل الكريم الذي لا ينفقه كلمات الشكر "أبي الحبيب حفظه الله
إلى من ركن العطاء أمام قدميها وأعطتني من دمها وروحها وعمرها حبا وتصميما ودفعا للغد
إلى قرة عيني وأعز ما املك في الدنيا الحبيبة الطاهرة الوفية "أمي العزيزة حفظها الله".
إلى سندي وقوتي وملأني بعد الله... "إخوتي".

إلى من ساهم في وصولنا لطريق النهاية من خلال تعليماته وتوجيهاته لنا الدكتور
"احمد نصير جزاه الله كل الخير".

إلى من سرنا سوبا ونحن نشق الطريق معانحو النجاح والإبداع وتكاتفنا
بدا بيد ونحن نقطف زهرة علمنا "زميلاتي جهاد وسامية".

أوراق هدى

الإهداء

إلى من أوصى بها الهادي ثلاثة وجعل الجنة تحت قدميها، إلى بسمة العمر

ونبع الحنان "أمي الغالية".

إلى من تعب لأرتاح وضح لأتعلم، إلى سندي في الحياة "أبي الغالي".

اسأل الله تعالى أن يطيل في عمرهما على الطاعة ويمنحهما الصحة والعافية وأن يجعل عقبتهما جنة عرضها
السموات والأرض.

إلى أشقائي ورفقائي في الحياة "أخواتي وإخوتي".

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من دروب وعبارات من أسمر وأجلى عبارات في العلم

إلى من صاغولنا علمهم حروفا من فكرهم منارة تسير لنا سيرة العلم والنجاح "أساتذتي الكرام".

بدايد ونحن نقطف زهرة علمنا "زميلاتي هدى وجهاد".

بدر الدين سامية

الإهداء

لله الحمد ولله المنّة على توفيقه وتيسير أموري بفضل المولى، والصلاة والسلام على الحبيب

المصطفى، وخير السلام على أصحابه وأزواجه أما بعد:

إلى التي جعل الله الجنة تحت أقدامها ريحانة حياتي إلى التي غمرتني بعطف حنانها وأنارت

درب حياتي وكلما جازت عني أيام بكيت في حضنها وكانت لي عوناً...

إلى من سهرت لأرتاح وصبرت لأنال منبع الود من علمتني الصمود رغم قهر الظروف

"أمي شفاها الله وأطال في عمرها".

إلى من كان لهم بالغ الأثر في اجتيازي لكثير من العقبات والصعاب إلى من هم سندي

وعمدي في الحياة "أخواتي وإخوتي" كل واحد باسمه وإلى كذا كيت العائلة.

إلى رفيقات دربي "حياة" و"سهير" و"جهاد" و"هنا" و"رانيا" وإلى زميلاتي "هدى" و"سامية"

إلى من كان عوناً لي في هذه الدراسة الأستاذ الفاضل "طارق لعاب".

إلى كل من ضاقت به صفحتي واتسع به قلبي اهدي هذا العمل.

عروك جهاد

الملخص

استهداف التضخم هو استراتيجية حديثة للسياسة النقدية تهدف إلى تحقيق مستويات أسعار مستقرة على المدى الطويل ، حيث أثبتت هذه السياسة نجاحها في خفض معدلات التضخم في الدول المستهدفة وكذلك استقرار التقلبات في معدلات التضخم ، لذلك نتساءل ما إذا نجح البنكين (بنك الجزائر وبنك الاحتياطي الهندي) في تطبيق هذه السياسة ، وبالتالي تهدف دراستنا إلى دراسة السياسة النقدية ودورها في استهداف معدلات التضخم في الجزائر والهند خلال الفترة 2001-2020 ولتحقيق هذه الدراسة تم استعراض الجانب النظري للسياسة النقدية والتضخم واستهداف التضخم كما تناولت الدراسة عرض مسار السياسة النقدية في الجزائر والهند وتقييم فاعلية سياسة استهداف التضخم من خلال بعض الادوات المنتهجة من طرف بنك الجزائر وبنك الاحتياطي الهندي ، ولإمام الجانب النظري قد اعتمدنا على منهج الوصفي اما في جانب التطبيق اعتمدنا على المنهج التحليلي لتحليل بيانات ومعطيات .. وما يمكن ان نقترحه ونوصي به من خلال دراستنا يتطلب أن يكون لبنك الجزائر آليات وبرامج متقدمة للتنبؤ بظاهرة التضخم ونجاح سياسة استهداف التضخم ، من المفترض أن يكون الهدف المركزي لاستهداف التضخم في الهند البالغ 4% هو المفاضلة بين حماية لصالح اصحاب المعاشات من جهة ، وأصحاب الدخل الثابت والمدينين والمستثمرين والتوظيف والنمو من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: سياسة النقدية، استهداف التضخم، اقتصاد جزائري، اقتصاد هندي.

تصنيف JEL: E43، E47، E52.

Abstract:

Inflation targeting is a modern strategy of monetary policy aimed at achieving stable price levels in the long term, as this policy has proven successful in reducing inflation rates in the target countries as well as stabilizing fluctuations in inflation rates, so we wonder if the two banks (Bank of Algeria and Reserve Bank of India) succeeded in applying this policy, and therefore our study aims to study monetary policy and its role in targeting inflation rates in Algeria and India during the period 2001-2020 and to achieve this study Review of the theoretical aspect of monetary policy, inflation and inflation targeting The study also dealt with the presentation of the course of monetary policy in Algeria and India and the evaluation of the effectiveness of the policy of targeting inflation through some of the tools pursued by the Bank of Algeria and the Reserve Bank of India, and for the theoretical side we have relied on the descriptive approach either in the applied side we relied on the analytical approach to analyze data and data. What we can propose and recommend through our study requires that the Bank of Algeria have advanced mechanisms and

programs to predict the phenomenon of inflation and the success of the inflation targeting policy, it is assumed that the central goal of targeting inflation in India of 4% is the trade-off between protection in favor of pensioners on the one hand, and fixed income earners, debtors, investors, employment and growth on the other hand.

Key words: Monetary policy, inflation targeting, Algeria economy, India economy.

JEL Classification: E43; E47; E52.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	-
إهداء	-
ملخص الدراسة	-
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول	VI
قائمة الاشكال	IX
قائمة الاختصارات	X
مقدمة عامة	ب-ز
الفصل الأول الإطار النظري للدراسة	
تمهيد	02
المبحث الأول: الخلفية النظرية للسياسة النقدية واستراتيجية استهداف التضخم	03
المطلب الأول: الإطار النظري حول السياسة النقدية	03
أولاً: تعريف السياسة النقدية وأهدافها	03
ثانياً: أدوات السياسة النقدية	08
ثالثاً: شروط نجاح السياسة النقدية	13
رابعاً: قنوات السياسة النقدية	14
المطلب الثاني: التضخم واستراتيجية استهداف التضخم	16
أولاً: التضخم وأسبابه وعلاجه	16
ثانياً: استراتيجية استهداف التضخم نشأة والتعريف وأسباب تبنيها	20
ثالثاً: متطلبات استراتيجية استهداف التضخم	23
رابعاً: إجراءات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم	24
خامساً: الايجابيات والانتقادات الموجهة لاستراتيجية استهداف التضخم	26
المطلب الثالث: دراسات تجريبية لاستراتيجية استهداف التضخم	28
أولاً: استراتيجية استهداف التضخم في بعض الدول المتقدمة	28
ثانياً: استراتيجية استهداف التضخم في بعض الدول النامية	31

36	المبحث الثاني: دراسات سابقة
36	المطلب الأول: دراسات سابقة المتعلقة بالسياسة النقدية
36	أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية
38	ثانياً: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
40	المطلب الثاني: دراسات سابقة المتعلقة باستهداف التضخم
40	أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية
43	ثانياً: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
45	المطلب الثالث: دراسات سابقة المتعلقة بالسياسة النقدية واستهداف التضخم
45	أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية
48	ثانياً: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
51	خلاصة
الفصل الثاني السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند للفترة 2001-2020	
53	تمهيد
54	المبحث الأول: تحليل أدوات السياسة النقدية وتشخيص التضخم في الجزائر والهند
54	المطلب الأول: نظرة حول الجهاز المصرفي وتحليل مسار السياسة النقدية في الجزائر والهند
54	أولاً: نشأة وتعريف بنك الجزائر ومهامه وهيكله وأهم إصلاحاته
59	ثانياً: نشأة وتعريف بنك الاحتياطي الهندي ومهامه وهيكله وأهم إصلاحاته
63	ثالثاً: تحليل مسار السياسة النقدية في الجزائر والهند للفترة 2001-2020
76	المطلب الثاني: تحليل أدوات وأهداف السياسة النقدية في دولتي الجزائر والهند
77	أولاً: تحليل أدوات وأهداف السياسة النقدية للفترة 2001-2010
90	ثانياً: تحليل أدوات وأهداف السياسة النقدية للفترة 2011-2020
105	المطلب الثالث: تشخيص وتحليل ظاهرة التضخم في دولتي الجزائر والهند
105	أولاً: أسباب وأنواع التضخم في دولتي الجزائر والهند
110	ثانياً: مؤشرات قياس التضخم في دولتي الجزائر والهند
117	ثالثاً: تحليل معدلات التضخم لدولتي الجزائر والهند للفترة 2001-2020
122	المبحث الثاني: إجراءات ومتطلبات وتقييم استهداف التضخم في الجزائر والهند

	وتوجهات المستقبلية
122	المطلب الأول: إجراءات استهداف التضخم في الجزائر والهند
122	أولاً: إجراءات استهداف التضخم في الجزائر
123	ثانياً: إجراءات استهداف التضخم في الهند
129	المطلب الثاني: متطلبات استهداف التضخم في الجزائر والهند
129	أولاً: متطلبات استهداف التضخم في الجزائر
132	ثانياً: متطلبات استهداف التضخم في الهند
134	المطلب الثالث: تقييم استهداف التضخم في الجزائر والهند وتوجهات المستقبلية
134	أولاً: تقييم استهداف التضخم في الجزائر
135	ثانياً: تقييم استهداف التضخم في الهند
136	ثالثاً: توجهات المستقبلية
137	خلاصة
139	الخاتمة
144	قائمة المراجع

قائمة الجداول

فهرس الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
29	معدلات التضخم المستهدف والفعلية في البرازيل 1999 إلى 2016	(01-01)
64	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2020	(02-02)
66	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2020	(03-02)
72	تطور مكونات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2000-2013	(04-02)
73	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2000-2013	(05-02)
74	تطور مكونات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2014-2016	(06-02)
74	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2014-2016	(07-02)
75	تطور مكونات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2017-2021	(08-02)
76	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2017-2021	(09-02)
77	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2001-2010	(10-02)
78	تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2001-2010	(11-02)
79	تطور تسهيلات الودائع في الجزائر خلال الفترة 2001-2010	(12-02)
80	تطور أداة استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة 2001-2010	(13-02)
81	تطور سعر إعادة الخصم في الهند خلال الفترة 2001-2010	(14-02)
82	تطور إجمالي متطلبات الاحتياطي القانوني لدى بنك الاحتياطي الهندي خلال الفترة 2001-2010	(15-02)
83	تطور سياسة سوق المفتوحة في الهند خلال الفترة 2001-2010	(16-02)
84	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2010	(17-02)
86	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2010	(18-02)
86	تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2001-2010	(19-02)
88	تطور معدل البطالة في الهند خلال الفترة 2001-2010	(20-02)
89	تطور ميزان المدفوعات في الهند خلال الفترة 2001-2010	(21-02)
91	تطور سعر إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2011-2020	(22-02)
92	تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2011-2020	(23-02)
93	تطور تسهيلات الودائع في الجزائر خلال الفترة 2011-2020	(24-02)

93	تطور أداة استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة 2011-2020	(25-02)
94	تطور سعر إعادة الخصم في الهند خلال الفترة 2011-2020	(26-02)
95	تطور إجمالي متطلبات الاحتياطي القانوني في الهند خلال الفترة 2011-2020	(27-02)
96	تطور عمليات سوق المفتوحة في الهند خلال الفترة 2011-2020	(28-02)
98	تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2011-2020	(29-02)
98	تطور مؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة 2011-2020	(30-02)
100	تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2010-2020	(31-02)
101	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الهند للفترة 2011-2020	(32-02)
102	تطور مؤشر معدل البطالة في الهند خلال الفترة 2011-2020	(33-02)
103	تطور ميزان المدفوعات في الهند خلال الفترة 2011-2020	(34-02)
104	تطور سعر الصرف في الهند خلال الفترة 2011-2020	(35-02)
110	تطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	(36-02)
113	تطور الرقم القياسي الضمني في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	(37-02)
114	تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	(38-02)
118	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2010	(39-02)
119	تطور معدلات التضخم في الهند خلال الفترة 2001-2010	(40-02)
120	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2011-2020	(41-02)
121	تطور معدلات التضخم في الهند خلال الفترة 2011-2020	(42-02)

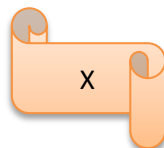
قائمة الأشكال

فهرس الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
06	مربع كالدور السحري	(01-01)
12	الاضطرابات العشوائية النقدية	(02-01)
13	الاضطرابات العشوائية الحقيقية	(03-01)
35	استهداف التضخم في غانا	(04-01)
57	الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر	(05-02)
62	الهيكل التنظيمي لبنك الاحتياطي الهندي	(06-02)
80	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2016-2014	(07-02)
81	تطور سعر إعادة الخصم في الهند خلال الفترة 2010-2001	(08-02)
82	تطور إجمالي متطلبات الاحتياطي القانوني لدى بنك الاحتياطي الهندي خلال الفترة 2010-2001	(09-02)
85	تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2010-2001	(10-02)
87	تطور نمو الاقتصادي في الهند	(11-02)
88	تطور معدل البطالة في الهند خلال الفترة 2010-2001	(12-02)
90	تطور معدل سعر الصرف في الهند خلال الفترة 2010-2001	(13-02)
91	تطور سعر إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2020-2011	(14-02)
92	تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2020-2011	(15-02)
95	تطور سعر إعادة الخصم في الهند خلال الفترة 2020-2011	(16-02)
99	تطور مؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة 2020-2011	(17-02)
102	تطور مؤشر البطالة في الهند خلال الفترة 2020-2011	(18-02)
103	تطور ميزان المدفوعات في الهند خلال الفترة 2020-2011	(19-02)
104	تطور سعر الصرف في الهند خلال الفترة 2020-2011	(20-02)
111	تطور الرقم القياسي للأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة 2019-2000	(21-02)

قائمة الاختصارات

الرمز	الاختصار
CBT	رمز اختصار لبنك المركزي التركي Cumhuriyet Bankasi TCMB
INF	رمز باللغة الأجنبية لتضخم
EXDP	رمز باللغة الأجنبية لسعر الصرف
MPR	رمز باللغة الأجنبية لسياسة النقدية
RBI	هي اختصار لعبارة بنك الاحتياطي الهندي Reserve Bank of India
IDBI	Industrial Development Bank of India
ICIC	Initiative for a Competitive Inner City
IFCI	Industrial Finance Corporation of India
NHB	National Housing Bank
LAF	Liquidity Adjustment Facility
NAFC	North Atlantic Financial Crisis
NBFC_s	شركات المخاطبة
HFC_s	شركات الإسكان



المقدمة

وتعد السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية العامة كونها تمثل الجانب النقدي لهذه السياسة من جهة، ومن جهة أخرى فهي تشكل معلما هاما لترتيب الأوضاع الاقتصادية باعتبارها تسعى إلى إدراك نفس أهدافها، وحتى تؤدي السياسة النقدية دورها بنجاح وفعالية يستوجب على السلطات النقدية بناء استراتيجية سليمة ومتينة مدعومة بمجموعة من الأدوات والإجراءات التي تستخدمها كآلية لتحقيق أهدافها، إلا أنه في سياق تحقيق هذه الاستراتيجية تواجه العديد من الاقتصاديات مجموعة من المشاكل التي تحول دون التنفيذ السليم لها.

فغالبا ما يعاني النشاط الاقتصادي من تقلبات بين حالات الانتعاش والرواج التي من شأنها أن تجلب معها أزمات من التضخم، إذ تعتبر هذه الأخيرة ظاهرة غير مرغوب فيها لما تسببه من آثار سلبية تلقي بظلالها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي فتؤدي إلى إحداث فوارق ملموسة في الدخل والثروة بين مختلف الطبقات الاجتماعية، كما تتسبب في حدوث بعض الاختلالات على مستوى المتغيرات الاقتصادية الكلية بصفة عامة، لهذا أصبحت ظاهرة التضخم محل اهتمام الكثير من الاقتصاديين والمفكرين حيث تعمقت الأبحاث والدراسات في تحليل هذه الظاهرة وتفسيرها، ما جعل تحقيق الاستقرار في الأسعار يشغل حيزا خاصا في رسم وتوجيه السياسات ونجد في مقدمة هذه التوجهات قيام السياسة النقدية بتبني سياسة استهداف التضخم إذ قامت العديد من البنوك المركزية في العالم منذ بداية التسعينات بإتباع سياسة تحجيم التضخم، حيث يستهدف البنك المركزي معدلا معيناً للتضخم ويعمل على توجيه التضخم الفعلي نحوه باستخدام أدوات السياسة النقدية المختلفة.

والجزائر كغيرها من الدول النامية تسعى إلى مسايرة التقدم ومواكبة التطورات الاقتصادية، حيث عرف الاقتصاد الجزائري تطورات اقتصادية وتحولات عميقة هامة خاصة تلك الإصلاحات المبرمجة في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق، إذ ساهم إصلاح النظام المصرفي بصدر قانون النقد والقرض بشكل واضح في تغيير مسار السياسة النقدية خلال التسعينات بتوفيره للبيئة القانونية والتنظيمية اللازمة لعمل هذه السياسة وبالرغم من هذه الإصلاحات إلا أن الجزائر تعرضت لعدة اختلالات اقتصادية سعت جاهدة لمجابهتها ولعل أهمها ظهور ضغوط تضخمية في الاقتصاد الوطني خلال المرحلة الانتقالية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، حيث أخذت السلطات النقدية على عاتقها مسؤولية وضع نظام جديد للأسعار فكان قانون المنافسة والأسعار المؤرخ في 1989 من بين أهم الإجراءات المتخذة لتحقيق هذا الغرض، حيث شهدت معدلات التضخم ارتفاعات متتالية بداية التسعينات بلغت أقصاها سنة 1995 الأمر الذي دفع بالسلطات النقدية الجزائرية إلى محاربة هذه الظاهرة، فسعت إلى محاولة تبني سياسة استهداف التضخم للمحافظة على معدلات التضخم عند مستويات صغيرة، وكان ذلك سنة 2010 أين قامت بتحديد معدل التضخم كهدف ضمني للسياسة النقدية.

في عام 2016 عدل البرلمان قانون 1934 لتغيير السياسة النقدية في الهند، وإدخال إطار استهداف التضخم، ويعطي هذا الإطار الأولوية لاستقرار الأسعار لتحقيق نمو مستدام للناتج المحلي الإجمالي، ويسمح باستقرار الأسعار للمستثمرين باستثمار أموالهم بثقة، حيث حددت الحكومة المركزية هدفها بالتشاور مع بنك الاحتياطي الهندي RBI للتضخم، ومستوى تحمل أعلى وأدنى للتضخم.

* إشكالية الدراسة:

إن استهداف التضخم كإطار للسياسة النقدية الحديثة هو بمثابة استراتيجية جديدة أقدمت عليها مجموعة من الدول منها المتقدمة والصاعدة لإعطاء مزيد من الشفافية والمصداقية للسياسة النقدية، إذ يعتبر كتوجه بديل لسياسات استهداف سعر الصرف واستهداف بعض المجاميع النقدية.

وبناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل الآتي:

— ما مدى فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر والهند خلال الفترة 2001 - 2020 ؟

ويقودنا هذا السؤال الرئيسي إلى طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو مضمون ظاهرة التضخم، السياسة النقدية وأدواتها، استهداف التضخم ومتطلباته؟
 - ماهي أهم متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم وفق التجارب الدولية؟
 - ماهي الإجراءات ومتطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر والهند؟
 - هل نجحت سياسة تطبيق استهداف التضخم في الجزائر والهند خلال الفترة الدراسة؟
- تقودنا الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة التي قد تطرح في مثل هذه الدراسة إلى طرح جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقا لدراستنا هذه.

* فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات السابقة وضعنا مجموعة من الفرضيات التالية نوردتها وهي كالآتي:

- يؤدي التضخم دورا سلبيا في الاقتصاد حيث يؤثر وبدرجات متفاوتة على المستثمرين، أما السياسة النقدية تؤدي دورا محوريا في القضاء على التضخم عن طريق استعمال أدواتها المباشرة (تأطير الائتمان، الحد الأدنى من السيولة...) أو عن طريق أدواتها الغير مباشرة متمثلة في (معدل إعادة الخصم، عمليات السوق المفتوحة...)، وسياسة استهداف التضخم هي الهدف النهائي للسياسة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار في المدى الطويل، ونجاحها مرتبط بتحقيق عدة شروط؛

- يعتبر تحقيق الشفافية واستقلالية البنك المركزي أهم شروط لتطبيق استهداف التضخم وفق التجارب الدولية؛
- تتمثل إجراءات استهداف التضخم وتحسين مستوى الإطار العملياتي وكذلك تنظيم ومراقبة الأسواق المحلية، ومن بين الشروط الواجب توفرها في الجزائر لتبني هذه الاستراتيجية تحقيق استقلالية البنك المركزي ووجود هدف واحد للسياسة النقدية وتوفير الشفافية والمساءلة؛
- من الصعب تطبيق سياسة استهداف التضخم بالجزائر وذلك راجع لتحديات التي تواجه السياسة النقدية، أما بالنسبة للهند فتجربتها لاستراتيجية استهداف التضخم تعتبر من أنجح التجارب في العالم.

* أسباب اختيار الموضوع: وهناك أسباب شخصية وموضوعية.

- أسباب شخصية:

- ✓ الرغبة الشخصية في هذا الموضوع؛
- ✓ إثراء المكتبة الجامعية بمرجع جديد وإضافة دراسة في هذا المجال؛
- ✓ الصلة المباشرة بين الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه.

- أسباب موضوعية:

- ✓ حداثة الموضوع، وكثرة النقاش الدائر بين أوساط المختصين حول مدى فعالية استهداف التضخم؛
- ✓ الاهتمام المتزايد الذي حظيت وما زالت تحظى به السياسة النقدية وظاهرة التضخم؛
- ✓ ندرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع في الجزائر.

* أهداف الدراسة: يمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

- إبراز المعالم الأساسية للسياسة النقدية وظاهرة التضخم؛
- تعريف سياسة استهداف التضخم وبيان متطلبات تطبيق سياسة استهداف التضخم وتقييمها؛
- عرض مسار السياسة النقدية في الجزائر والهند؛
- تحليل فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر والهند خلال الفترة 2001 . 2020 .

* أهمية الدراسة:

لقد أصبحت الحاجة إلى إصلاح السياسة النقدية على الصعيد الوطني ضرورة تفرضها حقيقة مسلم بها وهي أنه ليس هناك اقتصاد في وقتنا المعاصر يستطيع تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تلقائيا دون وجود سياسة نقدية مرنة ومتوازنة ذات كفاءة جيدة تتلاءم مع المتغيرات المحيطية، ولعل نجاح السياسة النقدية المبنية على استراتيجية استهداف التضخم في تحقيق معدلات تضخم منخفضة خلال العقد الماضي في العديد من الدول من

جهة، والإقبال المتزايد على هذه السياسة وبشكل مستمر من جهة ثانية، قد زاد من أهمية هذه السياسة دعم الاستقرار الاقتصادي، ومن إمكانية تطبيقها بشكل فعال في الجزائر بالمدى القصير على الأقل، ومن ثم هدف هذه الدراسة ضمن الإطار الذي حدد لها إلى التعرف على:

- إبراز أثر السياسة النقدية على التضخم ؛
- دراسة تحليلية لأثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2020.

* **حدود الدراسة:** تقتصر هذه الدراسة في إطار على:

- **الإطار المكاني:** يقتصر على دراسة السياسة النقدية، التضخم وسياسة استهداف التضخم في الجزائر والهند.
- **الإطار الزمني:** تشمل الفترة من 2001 . 2020.

* **وسائل جمع البيانات والمعلومات**

سنقدم في دراستنا على مجموعة من الوسائل المستخدمة في جمع المعلومات والبيانات، وهي تلك الأكثر شيوعاً، نختصرها في:

- **الوسائل النظرية:**

- ✓ المسح المكتبي للوقوف على ما تم تناوله في إطار دراستنا بهدف إرساء الدعامة النظرية له؛
- ✓ البحوث والدراسات السابقة التي تحدد لنا مجالات التركيز الجديدة في هذا الموضوع دون إغفال النقد والاستزادة كلما كان ذلك ممكناً؛

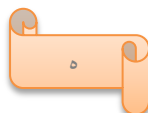
✓ البحث عبر شبكة الانترنت لجعل بحثنا لا يهمل المستجدات التي تربط مباشرة بالموضوع.

- **الوسائل العملية:** ومن أهم هذه الوسائل ما يلي:

- ✓ البيانات الممنوحة من طرف المصادر الرسمية وعرضها بشكل يمكننا من الوصول على استنتاجات لها علاقة بالموضوع، ولقد تم الاستعانة بالمصادر الجزائرية، والمتعلقة بدولة الهند، قصد استخلاص المؤشرات الاقتصادية والنقدية، تقرير بنك الجزائر، تقرير البنك الاحتياطي الهندي، تقرير وزارة المالية...

* **منهج الدراسة:**

ولدراسة هذا الموضوع استخدمنا منهجين هما المنهج الوصفي للإحاطة بالجوانب النظرية للدراسة كون أن هذا المنهج تحديداً مخصصاً للدراسات النظرية إلى جانب المنهج التحليلي بهدف تحليل بعض المعطيات الكمية عن طريق الاستعانة ببعض الجداول والإحصائيات وكذا بعض الأشكال البيانية المختلفة وتحليلها بطريقة اقتصادية علمية حتى يسهل فهم الموضوع.



* صعوبات الدراسة:

يمكن القول بأن أي بحث أكاديمي يواجه مشاكل وعراقيل وخاصة من حيث المراجع المتعلقة بالموضوع من أجل إلمام بجميع جوانبه، وكذلك صعوبة الحصول على الإحصائيات باختلاف مصادرها والتي تكون أحيانا مختلفة ومتناقضة.

* هيكل الدراسة:

قصد الإلمام بمختلف التطلعات البحث، سيتم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين تسبقهم المقدمة وتليهم خاتمة تعرض الاستنتاجات المتوصل إليها وتقديم التوصيات الضرورية ويتضمن كل فصل ما يلي:

- **الفصل الأول:** جاء بعنوان للإطار النظري للدراسة من خلال مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى الخلفية النظرية للسياسة النقدية واستراتيجية استهداف التضخم والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مطالب، الأول الإطار النظري حول السياسة النقدية والثاني: الإطار النظري حول التضخم واستراتيجية استهداف التضخم، والثالث دراسات تجريبية لاستراتيجية التضخم، أما المبحث الثاني دراسات سابقة فينقسم إلى ثلاث مطالب، الأول: دراسات سابقة المتعلقة بالسياسة النقدية، والثاني دراسات سابقة المتعلقة باستهداف التضخم والثالث دراسات سابقة المتعلقة بالسياسة النقدية واستهداف التضخم.

- **الفصل الثاني:** السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند للفترة 2001-2020 وتم تقسيمه إلى مبحثين، تناول المبحث الأول تحليل أدوات السياسة النقدية وتشخيص التضخم في الجزائر والهند من خلال ثلاث مطالب، الأول: نظرة حول الجهاز المصرفي وتحليل مسار السياسة النقدية في الجزائر والهند والثاني: تحليل أدوات وأهداف السياسة النقدية في دولتي الجزائر والهند والثالث تشخيص وتحليل ظاهرة التضخم في دولتي الجزائر والهند، والمبحث الثاني جاء بعنوان إجراءات ومتطلبات وتقييم استهداف التضخم في الجزائر والهند وتوجهات المستقبلية من خلال ثلاث مطالب، الأول: إجراءات استهداف التضخم في الجزائر والهند والثاني متطلبات استهداف التضخم في الجزائر والهند والثالث تقييم استهداف التضخم في الجزائر والهند وتوجهات المستقبلية.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: الخلفية النظرية للسياسة النقدية

واستراتيجية استهداف التضخم

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم فروع السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى مكافحة الاختلالات الاقتصادية لتحقيق الاستقرار النقدي والوصول إلى معدلات نمو مرتفعة، أما التضخم فهو إحدى المشاكل الاقتصادية والمتمثل في ارتفاع مستوى السنوي للأسعار نتيجة عدة أسباب من بينها زيادة النقد المتداول التي تسعى السياسة النقدية إلى تصحيحها وسيطرة عليها، وقد أظهرت التجارب والخبرات أن التأثير الفعال على معدلات التضخم يكون من خلال تنامي دور السياسة النقدية بشكل ملحوظ في معالجة مشكلة التضخم خلال سبعينيات بدءا بظهور الاستهدافات الوسيطة كالمجمعات النقدية وسعر الصرف وصولا إلى التركيز على معدلات استهداف التضخم.

تعد سياسة استهداف التضخم من الأساليب الحديثة نسبيا لإدارة السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية من خلال التركيز على معدل التضخم، تتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من قبل السلطة النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم خلال فترة زمنية محددة، مع أخذ عينة من التجارب الدولية والعربية في استهداف التضخم، وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى:

❖ المبحث الأول: الخلفية النظرية للسياسة النقدية واستراتيجية استهداف التضخم.

❖ المبحث الثاني: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: الخلفية النظرية للسياسة النقدية واستراتيجية استهداف التضخم

للسلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل اقتصاد بلد ما يقصد الوصول إلى هدف معين كالحفاظة على استقرار قيمة النقد أو الحد من تضخم، حيث أولت البنوك المركزية اهتماما كبيرا بتحقيق استقرار الأسعار واعتبرته ضمن أهدافه وأولوياتها، ومن أهم الآليات التي استخدمت لتحقيق ذلك الهدف هو استراتيجية استهداف التضخم كخيار حديث لإدارة السياسة النقدية.

ولهذا سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تعريف السياسة النقدية وأهدافها وشروطها، وكذلك سنسلط الضوء على تعريف استراتيجية استهداف التضخم ومتطلباته وإيجابيات والانتقادات التي تواجهه.

المطلب الأول: الإطار النظري حول السياسة النقدية

سنستطرق من خلال هذا المطلب مفهوم السياسة النقدية إضافة إلى ذلك تعرف على أهدافها وأدواتها وشروط نجاحها وأهم قنواتها.

أولا: تعريف السياسة النقدية وأهدافها

تعتبر السياسة النقدية من سياسات الاقتصاد الفعالة التي تتسم بالحيوية وتستخدم من طرف هيئات وهيكل متخصصة في سبيل تحقيق أهداف عديدة ومختلفة.

1. تعريف السياسة النقدية:

لقد تعددت تعاريف ومفاهيم السياسة النقدية حسب المفكرين والمحللين الاقتصاديين، لذا سوف نذكر بعض تعاريف السياسة النقدية والتي أهمها:

❖ **التعريف الأول:** هي مجموعة من التدابير والإجراءات التي يتخذها البنك المركزي أو السلطات النقدية¹؛ وتبنى السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية².

❖ **التعريف الثاني:** هي تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية³؛ والتي تتمثل في مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة كل من النقود والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد⁴.

¹ الطاهر الأطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص: 138.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013، ص: 18.

³ جمال بن دعاس، السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوضعي، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص: 86.

⁴ عمار بوزعور، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية. حالة الجزائر، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص: 95.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

❖ **التعريف الثالث:** تلعب السياسة النقدية دورا موازنا لمعالجة مخاوف استقرار الأسعار وتحقيق الاستقرار الاقتصادي خلال فترة التضخم المرتفع حيث يتم استخدام السياسة النقدية الانكماشية لتقليل كمية الأموال وسياسة التوسعية عندما تكون الظروف الاقتصادية ضعيفة¹.

ومن خلال التعاريف السابقة نلخص تعريف السياسة النقدية بأنها "مجموعة من الأساليب والإجراءات والتدابير المتخذة من طرف البنك المركزي أو السلطات النقدية للتأثير على غرض النقود بما يتلاءم على النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية محددة".

2. أهداف السياسة النقدية:

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي تختلف من دولة لأخرى وفق لوضعها الاقتصادي، مما يتطلب من الحكومة والتنسيق مع السلطات النقدية السعي إلى تحقيق هذه الأهداف، سوف يتم التطرق إلى الأهداف الثلاثة، التي تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقها (الأولية، الوسيطة والنهائية)

1.2. الأهداف الأولية: تتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات:

1.1.2. مجمعات الاحتياطات النقدية: تعرف القاعدة النقدية أو النقد ذي الأثر القوي على أنها الأصول التي يمكن استخدامها في المعاملات، وتتكون القاعدة النقدية من زاوية استخدامها من العملة في التداول والاحتياطي النقدي للبنوك التجارية والذي ينقسم بدوره إلى الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري².

2.1.2. ظروف سوق النقد: يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة والبطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المقترضة لمدة قصيرة تتراوح من يوم إلى يومين ما بين البنوك³.

2.2. الأهداف الوسيطة: يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية تلك المتغيرات النقدية الكلية التي عن طريق التحكم فيها يستطيع البنك المركزي تحقيق أهدافه النهائية (كلها أو بعضها). وتشمل الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية فيما يلي:

¹ Sara ho.alade , **Monetary policy at agnance** , Central Bank of Nigeria Monetary policy department , 2017 , p: 01.

² محمد بلواني، مقال بعنوان: السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الصادرة عن المركز الجامعي لتامنغست، العدد: 02، الجزائر، 2020، ص: 464.

³ نفس المرجع، ص: 465.

1.2.2. المجمعات النقدية: هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة، وتعكس قدرة الأفراد الحاليين المقيمين على الإنفاق، معنى أنها تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأفراد، ومن خلال المعلومات التي تقدمها المجمعات تمكنت السلطات النقدية من معرفة وتيرة نمو مختلف أنواع السيولة¹.

2.2.2. معدلات الفائدة: ويتعلق تحديد معدلات الفائدة بنمو الكتلة النقدية كما يعتبر من أهم محددات سلوك العائلات والمستثمرين فيما يخص الادخار والاستثمار، لذلك يجب على السلطات العامة الاهتمام بتقلبات معدلات الفائدة، والمشكل المطروح هنا هو كيفية تحديد المستوى الأمثل لهذه المعدلات خاصة وأنه يتأثر معدلات الفائدة السائدة في الخارج في ظل اقتصاد السوق إلى جانب عرض وطلب رؤوس الأموال وكذا ارتباطه بالسياسة النقدية للدولة وهذه الأخيرة التي يجب عليها أن تعمل على إبقاء تغير معدلات الفائدة ضمن هوامش غير واسعة نسبياً، تحقق توازن في الأسواق وتتفادى وقوع ضغوط تضخمية أو كساد².

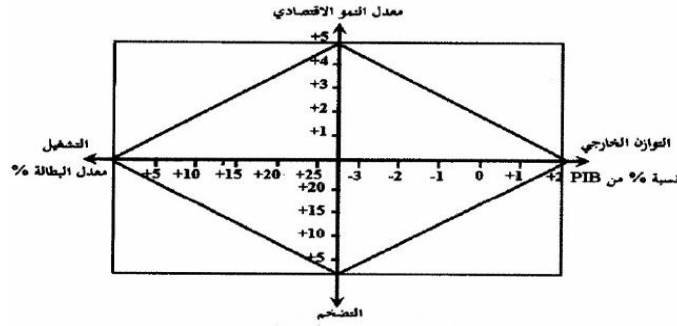
3.2.2. معدل الصرف: هو مؤشر نموذجي حول الأوضاع الاقتصادية، ففي طريق الحفاظ على هذا المعدل يمكن لسياسة النقدية أن تساهم في التوازن الاقتصادي العام، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضماناً لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج ولهذا تعمل بعض الدول ربط عملاتها بعملات قوية والحرص على استقرارها، ويلعب سعر الصرف دوراً هاماً في معرفة الاستراتيجية الاقتصادية والمالية للحكومة ما³.

¹ ناصر بوجلال وآخرون، مقال بعنوان: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، الصادرة عن جامعة المسيلة، العدد: 06، المجلد: 04، الجزائر، 2019، ص: 179.

² جمال زدون وآخرون، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي "التوازن النقدي والمالي" دراسة حالة الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية ودولية، المعتقد يوم 14 نوفمبر 2019، جامعة الجلفة، الجزائر، ص: 323.

³ رابح حوني وآخرون، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية ودولية، المعتقد يوم 14 نوفمبر 2019، جامعة الجلفة، الجزائر، ص: 401.

الشكل رقم (01.01): مربع كالدور السحري



المصدر: عبد العزيز طيبة، "السياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر الفترة 1994 . 2003"،

(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية، جامعة الشلف، 2004 . 2005)، ص: 50.

يمثل الشكل (01.01) رسم تخطيطي رباعي القياس، يحتوي على الأهداف الأربعة للسياسة الاقتصادية، وسمي بالمربع السحري لصعوبة تحقيق هذه الأهداف المجتمعة¹.

3.2. الأهداف النهائية: من خلال مربع كالدور السحري يتم استنتاج الأهداف النهائية للسياسة النقدية والمتمثلة في:

1.3.2. تحقيق الاستقرار في مستوى العام للأسعار: يعد موضوع استقرار الأسعار شرط أساسيا لحسن سيرة الاقتصاد إذ أن التقلبات التي تحصل في مستوى العام للأسعار من شأنها أن تؤدي إلى تغيير الوضع الاقتصادي، وأن الارتفاع في المستوى العام للأسعار يزيد مخاطر الاستثمار ومن ثم يقلل من النمو الاقتصادي والخروج باقتصاد غير كفء فضلا عن أن الارتفاع في الأسعار يولد انعكاسات خطيرة تراكمه يولد الحيرة والقلق في اتخاذ القرارات وانحرافها، ويحسب هذا الأساس تأخذ الحكومات على عاتقها المحافظة على استقرار مستوى الأسعار باستخدام أدواتها النقدية، إذ تهدف السياسة النقدية وبشكل رئيسي التركيز على إبقاء معدل التضخم منخفضا مع تجنب التقلبات الدورية كهدف ثانوي.

وليس غريبا بأن يهتم صانعو السياسة النقدية في البلدان المتقدمة بسياسة استهداف التضخم كهدف رئيسي ووسيط للتأثير من خلاله في بقية المتغيرات الاقتصادية الأخرى ومن الجدير بالذكر، أن مسألة تحقيق الاستقرار في الأسعار يساعد على تحفيز الاستثمار لدى المنتجين ومن ثم زيادة تراكم رأس المال، وذلك أن الاستقرار في

¹ سارة جوبر ومحمد قويدري، مقال بعنوان: أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري لكالدور في الجزائر (1995-2019)، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، الصادرة عن جامعة الأغواط، العدد: 02، المجلد: 05، 2021، ص: 93.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الأسعار يعمل على توفير بيئة اقتصادية مناسبة ومستقرة لجذب الاستثمارات سوى كانت المباشرة منها أو الغير مباشرة¹.

2.3.2. تحقيق مستوى عال من الاستخدام: حسب كالدور يجب أن يبلغ معدل البطالة 0%، حيث أن التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى ممكن من التوظيف، أي الاستغلال الكامل لكل الطاقات الإنتاجية في المجتمع، ويجب ملاحظة أن سعي السياسة الاقتصادية إلى تحقيق التشغيل الكامل لا يعني بالضرورة أن معدل تشغيل القوى العاملة 100%، أو أن معدل البطالة يساوي صفراً².

2.3.3. تشجيع النمو الاقتصادي: يتحقق هذا الهدف بزيادة في الدخل الوطني وفي ثروة الأمة، وعادة ما يتم اعتماد زيادة الناتج المحلي الخام كأداة لقياس النمو، ذلك أن النمو الاقتصادي هو فعل تراكمي لا يمكن رصده إلا بعد مرور فترة زمنية، ويعتبر الأداة المفضلة لقياسه، هو الناتج المحلي الخام، ولو أن المحاسبة الوطنية تطرح مشكلاً في حساب هذا الأخير نظراً لاعتماد عدة طرق للحساب³.

2.3.4. تحسين ميزان المدفوعات: إن السياسة النقدية يمكن أن تعدل حالة الاختلال في ميزان المدفوعات ففي الحالة العجز يمكن للبنك المركزي أن يرفع سعر إعادة الخصم مما يشجع رؤوس الأموال قصيرة الأجل بالتدفق نحو الداخل مؤدية إلى موازنة ميزان المدفوعات أو حتى نقله إلى حالة الفائض وكذلك فإن الطريق الآخر يأتي من تغيير الأسعار الداخلية التي ستخفض والتي تؤدي إلى زيادة حجم الصادرات والذي يؤدي إلى نفس النتيجة السابقة أو قد يجتمع الأثران معاً لإزالة العجز عن ميزان المدفوعات⁴.

ثانياً: أدوات السياسة النقدية

¹ نزار كاظم الخيكاني وحيدر يونس الموسوي، السياسات الاقتصادية "الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي"، الطبعة 2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 15، 16.

² آمال علي إبراهيم، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف الاقتصادية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري، معهد مدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا، البلد: بدون بلد نشر، السنة: ؟، ص: 129.

³ عمار بوزعرورة، مرجع سبق ذكره، ص: 19، 20.

⁴ عبد الحسين جليل الغالي، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 183، 184.

* كالدور: اقتصادي وأكاديمي بريطاني وأحد منظري المدرسة الكينزية في علم الاقتصاد، اشتهر بمربعه السحري الذي يتفقد أداء الاقتصاد عبر أربعة مؤشرات.

"جواهر لال نهرو" رئيس وزراء الهند آنذاك لتصميم نظام ضريبة الإنفاق الهند في الخمسينيات.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

لتحقيق أهداف السياسة النقدية المسطرة، يتطلب الاعتماد على مجموعة من الوسائل والأدوات والتي بالضرورة لا يمكن أن تحقق كل الأهداف، وقد تتباين هذه الأدوات من اقتصاد إلى آخر إذ تخضع لدرجة تناسق الجهاز المصرفي وكذا قوة ومثانة الاقتصاد، لذلك سنسلط الضوء على أدوات سياسة النقدية والتي تنقسم إلى أدوات غير مباشرة وأدوات مباشرة وأدوات أخرى لسياسة النقدية.

1. الأدوات الغير مباشرة:

ومن المتعارف عليه أن هناك ثلاثة أنواع رئيسية للأدوات غير المباشر وهي:

1.1. سياسة إعادة الخصم: بمقتضى هذه السياسة يستطيع البنك المركزي التأثير على حجم الائتمان عن طريق تغيير سعر الخصم (سعر الفائدة) فيرفع سعر الخصم ليؤثر على البنوك التجارية التي ترفع هي الأخرى سعر الفائدة على القروض والتسهيلات الممنوحة لعملائها، فرفع سعر الخصم معناه الإيجاز للبنوك التجارية بتقييد الائتمان، لأن رفع سعر الفائدة في هذا المفهوم سيؤدي إلى تخفيض الطلب على الائتمان والعكس صحيح في حالة خفض سعر الخصم¹.

1.2. سياسة الاحتياطي الإلزامي (القانوني): لعل من المعروف أن نسبة الاحتياطي القانوني، هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع التي تصب في تلك البنوك²، فإذا أراد البنك المركزي أن يضاعف من التوسع الائتماني رفع هذه النسبة، وإذا أراد التوسع خفض هذه النسبة، وتستخدم في الحالات الحرجة التي تتطلب تأثيرا خصوصا عند رفعها. وتغيير نسبة الاحتياطي يؤدي إلى تذبذبات مماثلة في السوق النقدي، وان حققت نتائج محدودة في الآجل القصير فإن لها انعكاسات عكسية في الآجل الطويل، كما يورث الاضطرابات في ميزانية البنوك وخططها المستقبلية³، ويعتبر معدل الاحتياطي النقدي القانوني احد العوامل المحددة للبنوك التجارية في إحداث (خلق) النقود المشتقة. مضاعف الائتمان⁴.

1.3. عمليات السوق المفتوحة: تستهدف عمليات السوق المفتوحة التأثير على عرض النقود، حيث تتضمن عمليات السوق المفتوحة قيام البنك المركزي بعمليات بيع أو شراء الأوراق المالية مثل السندات الحكومية أو أدوات

¹ عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، الطبعة الثانية، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006، ص: 167.

² عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي "تحليل الكلي"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003، ص: 105.

³ يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية السياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص: 23.

⁴ علي بلعوز، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص: 127.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الخزينة وذلك للأفراد والبنوك والمؤسسات المالية الأخرى¹، ف شراء البنك المركزي للأوراق المالية الحكومية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول لدى البنوك وانتهاج للبنك المركزي لسياسة نقدية توسعية، أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض من النقد المتداول لدى البنوك، وبالتالي تبنى سياسة نقدية انكماشية²، يلاحظ أن مدى نجاح عمليات السوق المفتوحة يتوقف على درجة التطور المالي والاقتصادي. فعندما يتوفر للبلد أسواقا مالية متقدمة ، تكون هذه السياسة فعالة والعكس إذا كان البلد يعاني من تخلف المؤسسات المالية، فإن هذه السياسة تكون فعالة أكثر في البلدان المتقدمة حيث يتوفر لها مؤسسات مالية متقدمة. وعلى العكس، فإن البلدان النامية تستخدم نسب الاحتياطي القانوني أكثر من عمليات السوق المفتوحة نظرا لتخلف المؤسسات المالية في البلدان النامية³.

2. الأدوات المباشرة:

ومن الأدوات المباشرة التي تستخدمها السلطات النقدية، ومن المعروف أن هناك العديد من هذه الأدوات إلى أنه سوف يتم الاختصار على الأدوات التالية:

1.2. تنظيم القروض الاستهلاكية: تعتبر هذه الوسيلة من أهم الأدوات النوعية لسياسة الرقابة على القروض الاستهلاكية، فأن يقوم المصرف المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تستخدمها المصارف في شراء السلع الاستهلاكية، ويمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو يقوم المصرف المركزي بفرض حدود قصوى للمبيعات المؤجلة أو تحديد رصيد من المدفوعات النقدية بطلب من المشتري بنظام التقسيط بأن يدفعه كجزء من قيمة الشراء في حين يمكن تحديد حدود قصوى زمنية تسدد خلالها قيم السلع المختلفة وهو ما يؤدي إلى تخفيض عدد الأقساط مع رفع قيمة القسط⁴.

2.2. سياسة تأطير القروض: تعمل هذه السياسة على الحد من التوسع من التمويل الإجمالي وجعله عند المستوى المأمون للتوسع النقدي والتمويل الذي يحدد في الخطة، وأن أي مصرف يتجاوز النسبة المعنية التي حددها البنك المركزي فيتم فرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير المصرف أو السلطة النقدية⁵.

¹ محمد احمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2018، ص: 489.

² محمد إدريس، مقال بعنوان: السياسة النقدية، مجلة سلسلة كتيبات تعريفية، الصادرة عن صندوق النقد الدولي، العدد: 17، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص: 18.

³ محمد احمد الأفندي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 489، 490.

⁴ علي بلعوز، مرجع سبق ذكره، ص ص: 128 - 129.

⁵ نفس المرجع، نفس الصفحة.

* التطور المالي: هذا المصطلح مطابق لعبارة التنمية المالية.

3.2. السياسة الانتقائية للقرض: يقوم البنك المركزي باستخدام أدوات انتقائية للتحكم في القروض الممنوحة، وهذا ضمن سياسة تأطير القروض منها:¹

- تسديد خزينة الدولة لجزء من الفوائد، من تكلفة القرض المتعلق ببعض أنواع التمويلات المتعلقة بالتصدير، السكن، الزراعة... الخ، والجزء الذي تأخذه الخزينة على عاتقها يغطي الفارق بين معدل الفائدة على القرض، وبين كلفة المواد التي تمول القرض؛

- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف حيث يشجع البنك المركزي بعض الأنشطة بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض، حتى بعد تجاوز السقف المحدد؛
- فرض أسعار تفاضلية لإعادة الخصم، وهذا للتأثير على القروض الموجهة لبعض الأنشطة المراد تشجيعها وهذا حسب الظروف الاقتصادية السائدة انكماشية كانت أو تضخمية؛

4.2. الرقابة على الائتمان: وذلك باستخدام بعض وسائل الأدوات النوعية وتمثل هذه الأدوات فيما يلي:²

- تحديد أسعار الفائدة تختلف نوع الائتمان، فتكون منخفضة بالنسبة إلى القروض التي تمنح للقطاعات التي تشجعها الدولة، وتكون مرتفعة بالنسبة إلى الأنشطة ذات الأهمية الأقل؛
- تحديد أوجه مختلفة لاستحقاق القروض حسب أوجه اختلافها بحيث تزداد مدة الاستحقاق في القروض المقدمة للتنمية وتنخفض بالنسبة إلى القروض المقدمة إلى قطاعات أخرى؛
- اشتراط الحصول على موافقة البنك المركزي عندما يتجاوز الائتمان حدا معينا.

5.2. أسلوب الإقناع الأدبي: يعرف الإقناع الأدبي على انه تأثير البنك المركزي على البنوك التجارية بإغرائها على

إتباع سياسة ائتمانية وتمويلية معينة، عن طريق تصريحات يدي بها البنوك المركزية وتوجيهات ونصائح يتوجه بها للبنوك واجتماعات يعقدها مع المسؤولين التي مارس فيها البنك المركزي مسؤولياته في زمن بعيد، أما الدول حديثة العهد بالبنوك المركزية أو حيث يزاول البنك المركزي الأعمال البنكية العادية بجانب عمله كبنك مركزي فإن أسلوب الإقناع قد يكون ذو فائدة محدودة مما يضطر البنك المركزي إلى استخدام أساليب أخرى.³

¹ سمية حاجي، "دور السياسة النقدية في معالجة اختلاف ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990 - 2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015 - 2016، ص: 87.

² معمر حمداني ومصطفى بناي، مقال بعنوان: السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية لفترة 2000 - 2017، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، الصادرة عن جامعة الجزائر 03، العدد: 02، المجلد: 05، 2021، ص: 56.

³ محمد الصيرفي، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 339

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

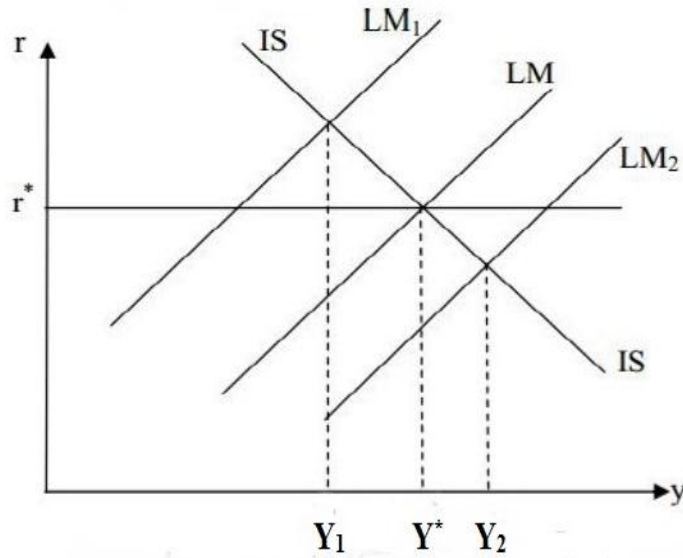
3. السياسة النقدية في اقتصاد المفتوح: عندما تكون أسعار الصرف ثابتة فإن من غير الممكن التحكم في

عرض النقود ولهذا فإن السياسة النقدية تهدف إلى ما يلي:¹

- التحكم في توسيع القرض: ويتم التحكم في القروض يتم التحكم في الطلب الكلي. لكن النقديين يكرهون الرقابة على الإقراض لأنها تتدخل في عمل آلية السوق وأنها تؤدي إلى سوء تخصيص للموارد وبالتالي إلى عدم الفعالية، وإن الأسلوب الأساسي لأي سياسة نقدية هو اختيار الهدف الوسيط الركيزة ؛
- إن التحكم إما في عرض النقود أو مستوى أسعار الفائدة يتوقف على أهمية النسبية لاضطرابات العشوائية التي تأتي في جانب النقدي أو الجانب الحقيقي للاقتصاد.

1.3. الاضطرابات العشوائية النقدية: في هذا التحليل تكون دالة الطلب على النقود يفترض أن تكون غير مستقرة، وكذلك يفترض أن وضعية المنحنى IS ثابتة لان العلاقات السلوكية المميزة (داتي الاستهلاك والاستثمار) فرضاً أنهم مستقران تماماً، والشكل الموالي يوضح ذلك الاضطرابات العشوائية النقدية.

الشكل رقم (01 . 02): الاضطرابات العشوائية النقدية



المصدر: عبد الله منصوري، السياسات النقدية والجباية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 . 2006)، ص: 05.

والشكل أعلاه يوضح أن:²

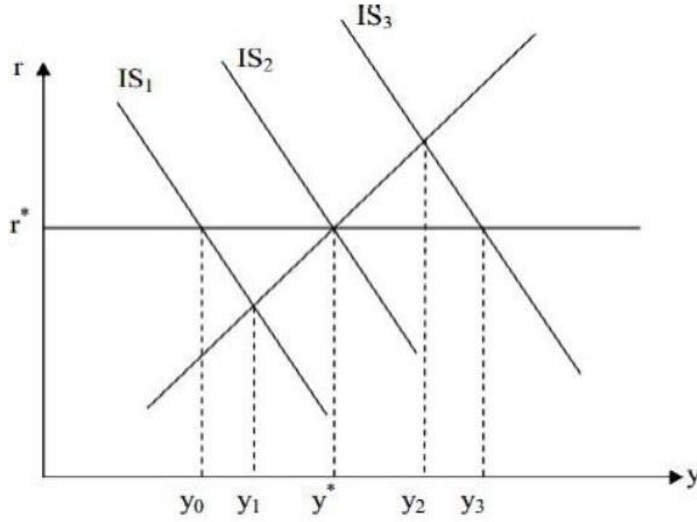
¹ احمد نصير، محاضرات السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الكلي، جامعة الوادي، الجزائر، 2021 - 2022، ص: 14.

² احمد نصير، مرجع سبق ذكره، ص: 15.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- إذا زاد الطلب على النقود فإن المنحنى LM سوف ينتقل إلى الأعلى ونحو اليسار إلى (LM_1) ؛
 - إذا تم الاحتفاظ بالمخزون النقدي ثابت فإن سعر الفائدة سيرتفع نتيجة انخفاض الدخل y^* إلى y_1 والعكس إذا انخفض الطلب على النقود فإن منحنى LM سوف ينتقل إلى الأسفل نحو اليمين إلى LM_2 والدخل يرتفع إلى y_2 عندما يكون مخزون النقدي ثابت.
- 2.3. الاضطرابات العشوائية الحقيقية:** تكون في هذا التحليل دالة الطلب على نقود مستقرة وبينما منحنى IS (سلع والخدمات) خاضع للاضطرابات عشوائية في شكل انسحابات IS_0 إلى IS_1 وإلى IS_2 ¹.

الشكل رقم (01 . 03): الاضطرابات العشوائية الحقيقية



المصدر: عبد الله منصوري، السياسات النقدية والجباية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 . 2006)، ص: 05.

والشكل الموالي يوضح الاضطرابات العشوائية الحقيقية:²

إذا احتفظ بكمية النقود ثابتة فإن التأثير الاستقرارى لأسعار الفائدة يحصر تقلبات الدخل بين y_1, y_2 . وإذا كان العكس ثبتنا سعر الفائدة عند r^* فإن الدخل سينقلب إلى حد أكبر (y_2, y_0) . من خلال الشكل السابق ففي مواجهة تقلبات الدخل فإن محاولات السلطات لتثبيت سعر الفائدة عند r^* تقودها إلى ردود فعل عكسية في عرض النقود وبالتالي النتيجة الموضحة بالشكل الأخير تتحقق.

¹ احمد نصير، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

² نفس المرجع، نفس الصفحة.

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

ثالثا: شروط نجاح السياسة النقدية

إن نجاح السياسة النقدية في أي نظام اقتصادي يتطلب توفر جملة من الشروط والعوامل أهمها ما يلي:¹

- توفر نظام معلوماتي فعال حول وضع الميزانية والقدرات الاقتصادية؛
- تحدد أهداف السياسة النقدية بدقة ومحاولة تفاعلي التضارب فيما بينهما ما أمكن ذلك ؛
- درجة الوعي الادخاري المصرفي لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين، إضافة إلى توافر أسواق مالية ونقدية متطورة؛
- مدى استقلالية البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية المطبقة.

رابعا: قنوات انتقال السياسة النقدية

على الرغم من الاختلاف بين المهتمين بالسياسة النقدية حول هذه القنوات وفعالية كل منها إلا انه يوجد شبه اتفاق حول خمسة قنوات تنتقل من خلالها آثار تنفيذ السياسة النقدية إلى الاقتصاد وأن اختلفت كل من هذه القنوات فيما يتعلق بالمدى الزمني الانتقال آثار السياسة النقدية من خلالها إلا أنها تتفق في قدرتها على التأثير في المتغيرات الاقتصادية الكلية، تتمثل القنوات للانتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد في الآتي:

1. قناة سعر الصرف:

تؤدي التغيرات في سعر الصرف الاسمي إلى تغيرات في سعر النسبي للسلع المحلية والأجنبية، كذلك أن انخفاض قيمة العملة المحلية في السوق المحلي يؤدي هذا إلى تحول الإنفاق بعيدا عن السلع الأجنبية واتجاه البضاعة المحلية في الأسواق الخارجية تكسب الشركات المحلية القدرة التنافسية لكن كلا التأثيرات يعتمدان على استراتيجية التسعير لشركات الاستيراد والتصدير بالإضافة إلى ذلك، فإن كثافة استيراد الإنتاج المحلي مهمة².

2. قناة سعر الفائدة:

يحدث انتقال النقد من خلال قناة سعر الفائدة، التي يعتبرها الكثيرون القناة الرئيسية لنقل السياسة النقدية، عندما تؤدي التغيرات في موقف السياسة النقدية إلى إحداث تغيرات في مستوى العام لأسعار الفائدة في الاقتصاد

¹ عبد القادر روشو، مقال بعنوان: الإطار القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2018،

مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الصادرة عن جامعة تيسمسيلت، العدد: 22، المجلد: 16، الجزائر، 2020، ص: 70.

² Jargottchal, Monetary trars miss ianmecharisn , work shop on monetary an exchange rate policy , bangkok , Thailand , November 24 – December 3, 2014 , p: 03.

وذلك بدورها تؤثر على المستوى العام للاستيعاب، ومن خلال تأثيرها على طلب على الائتمان والدخل المتاح للمقترضين والمقرضين، يؤدي إلى تغيرات في الاستثمار والمدخرات وبالتالي إلى تغيرات في إجمالي الطلب¹.

3. قنوات الإقراض:

وهي تتكون من قناتين:

3.1. قناة الإقراض الضيقة (قناة الائتمان المصرفي): تعمل هذه القناة في ظل وجود فرضيتين هما:

- تبعية المصارف لإعادة التمويل على مستوى البنك المركزي؛
- تبعية وحدات العجز (الأسر والشركات للتمويل المصرفي).

وفي ظل هاتين الفرضيتين، تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى زيادة السيولة المصرفية المتاحة للإقراض للمصارف، فتزيد عرض القروض (مع انخفاض تكلفته)، ومن ثم يزداد التمويل الذي تحصل عليه وحدات العجز فيزداد الطلب الاستهلاكي والاستثماري، وبالتالي الناتج الحقيقي مع تغير في الأسعار².

3.2. قناة الإقراض الموسعة (قناة الميزانية العمومية): تقوم هذه القناة على توضيح العلاقة بين الصدمات النقدية وقرارات الاستثمار التي تتخذها الشركات من خلال تأثير هذه الصدمات في الوضع المالي للشركات ومضمون هذه القناة يعتمد على علاوة التمويل الخارجي الذي تتحمله الشركة، والذي يعتمد أساسا على المركز المالي للشركة فكلما ارتفع صافي أصول الشركة، انخفضت علاوة التمويل الخارجي³.

4. قناة أسعار الأصول:

تشمل هذه القناة هي الأخرى على نوعين من القنوات العامة لانتقال الأثر للسياسة النقدية على القطاع الحقيقي للاقتصاد وهما قناة للاستثمار والتي تشرح كيفية تأثير السياسة النقدية في الاقتصاد من خلال تأثيرها على تقييم الأسهم حيث أن انخفاض عرض النقود المتداول في الاقتصاد سيؤدي إلى زيادة نسبة الأوراق المالية والتقليل من نسبة الأرصد النقدية بالمحافظ الاستثمارية لدى الجمهور مما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الخاص على الأوراق المالية، الأمر الذي يدفع المتعاملين بهذه الأوراق إلى التخلص من الأوراق المالية الزائدة التي بحوزتهم من خلال

¹ Channels of trasmission of monetary policy, //https://www.elibrary. inf. org , 24/01/2023 21:25 , p: 85.

² عميروش شلغوم، مقال بعنوان: فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية حالة الجزائر 1990 - 2014، مجلة الاقتصاد الجديد، الصادرة عن جامعة جيجل، العدد: 16، المجلد: 01، الجزائر، 2017، ص: 228.

³ عبد الله اسبط، مقال بعنوان: قنوات انتقال اثر سياسة النقدية للاقتصاد من منظور إسلامي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، الصادرة عن جامعة الجلفة، الجزائر، 2019، ص: 115.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

بيعها فيؤدي ذلك إلى هبوط الأسعار وانخفاض قيمة مؤشر الاستثمار ومن ثم انخفاض حجم الاستثمارات وتراجع مستوى الناتج المحلي، وفي حالة أثر على الاستهلاك انخفاض معدلات الفائدة سبب ارتفاع أسعار الأصول ليرتفع تبعاً لذلك مستوى ثروة الأفراد مما يحفز زيادة مستويات الاستهلاك والطلب الكلي ومن ثم ترتفع الأسعار¹.

المطلب الثاني: التضخم واستراتيجية استهداف التضخم

يعتبر التضخم ظاهرة ومشكلة اقتصادية في آن واحد قد تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء لذلك تحاول السلطات النقدية عن طريق السياسة النقدية التركيز على معدلات التضخم كاستهدافات وسيطة وهو ما يعرف بسياسة استهداف التضخم التي تجعل استقرار الأسعار في المدى الطويل وهو الهدف النهائي الذي يجب العمل على تحقيقه.

أولاً: التضخم وأسبابه وعلاجه

يعتبر التضخم إحدى أكثر المصطلحات الشائعة المستخدمة في علم الاقتصاد وذلك لأنها ظاهرة تشير إلى عدم توازن الاقتصاد.

1. تعريف التضخم:

لقد تعددت تعريفات التضخم في الفكر الاقتصادي، وذلك من خلال العديد من الكتابات التي تناولت هذه ظاهرة، ونذكر بعض منها:

❖ **التعريف الأول:** "يعتبر مؤشر التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر علينا جميعاً في حياتنا اليومية نظراً لأننا جميعاً بحاجة إلى شراء واستخدام مجموعة واسعة من سلع والخدمات²، لأنه هو زيادة في أسعار السلع والخدمات عبر الاقتصاد أو زيادة في قيمة المال"³.

❖ **التعريف الثاني:** "عرف التضخم بأنه كميات كبيرة من النقود تطارد كميات ضئيلة من السلع⁴، حيث يؤدي الارتفاع الحاد في التكاليف الإنتاج لعنصر واحد والعناصر مجتمعة"⁵.

¹ رقية ضيف، مقال بعنوان: قنوات تأثير السياسة النقدية غير التقليدية، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، الصادرة عن جامعة شلف، العدد: 01، المجلد: 05، الجزائر، ص: 122.

² Martin hoflnayr ,inflation explained what lies behind and that is ahead , European parliamentary research service , 2022 , p:02.

³ Congressional research service , introduction tous economy inflation , January 5,2023 , p:01 , <https://crsreports.Congress.gov>

⁴ رجب وضاح، التضخم والكساد دراسة في مشكلات النقود وتغيرات الأسعار، دار النفائس، بلد: بدون بلد نشر، سنة: ؟، ص: 27.

⁵ محاسن عثمان حاج نور ، مقال بعنوان: أثر عرض النقود على معدلات التضخم في السودان للفترة 2010 - 2018 ، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، الصادرة عن جامعة الرباط الوطني ، العدد : 02 ، المجلد : 06 ، السودان ، 2019 ، ص: 159 .

❖ **التعريف الثالث:** "تعكس ظاهرة التضخم بشكل عام، اختلالاً أو ضغوطات يشهدها الاقتصاد، بما قد يعكس ارتفاع مستوى النقود (عرض النقد) في المجتمع مقارنة بمستوى المعروض من السلع والخدمات¹، ولم يتفق بعض خبراء علم النقود على تعريف التضخم الذي وصفه البعض بأنه كثرة من النقود لأن تعريف بدائي وعرفه الكتاب المعاصرين بأنه عبارة عن زيادة المقدرة عند الجماعة"².

من خلال التعاريف السابقة نستنتج تعريف شامل لتضخم "بأنه هو زيادة في النقود عن حدها الواجب لها بالنسبة لسلع والخدمات في بلد معين".

2. أسباب التضخم:

هناك العديد من العوامل التي تسبب تضخم وهي ما يلي:

1.2. التضخم بسبب الطلب: يحدث بسبب زيادة المستمرة في الطلب الكلي للسلع والخدمات بمعدلات تفوق معدلات الزيادة في العرض الكلي³.

2.2. التضخم بسبب ارتفاع التكاليف: يواجه المنتجون أحيانا تزايد مفاجئاً في تكاليف عناصر الإنتاج، فقد يجد المنتج نفسه أمام نقابات عمال قوية قادرة على رفع مستوى الأجر أو قد ترتفع أسعار بعض المواد الأولية بشكل مفاجئ، وفي جميع الأحوال فإن ذلك سيترك أثراً مباشراً على السعر النهائي للمنتجات التي تأثرت بزيادة التكاليف ويكون أثرها ملموساً كلما كانت زيادة تكاليف عناصر الإنتاج⁴.

3.2. الإفراط في إصدار النقود المصرفية: إن توسع المصارف في خلق نقود الودائع يؤدي إلى نفس نتائج الإصدار النقدي وبالتالي يجب الاحتفاظ بالاحتياط الكامل 100% في هذه المصاريف ليسهل على البنك المركزي التحكم في حجم النقد المتداول⁵.

¹ رانيا الشيخ طه ، مقال بعنوان: التضخم أسبابه وآثاره وسبل معالجته ، مجلة سلسلة كتيبات تعريفية ، الصادرة عن صندوق النقد العربي، العدد: 18، أبوظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 2021 ، ص: 06 .

² زكريا مهران، التاريخ يفسر التضخم والتقلص، وكالة الصحافة العربية، البلد: بدون بلد نشر، 2015، ص: 10.

³ محاسن عثمان حاج نور ، مرجع سبق ذكره ، ص: 159 .

⁴ محمد صالح القرشي ، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية ، طبعة الاولى ، اثرء للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2009 ، ص: 317 .

⁵ محمد فودوا ، مقال بعنوان: تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم ، مجلة الاقتصاد الجديد ، الصادرة عن جامعة ادرا ، العدد: 17، المجلد: 02، الجزائر ، 2017 ، ص: 106 .

3. آلية معالجة الأوضاع التضخمية:

يمكن معالجة الأوضاع والظروف التضخمية الناتجة في الاقتصاد أما عن طريق أدوات السياسة المالية أو أدوات السياسة النقدية.

1.3. معالجة الظروف التضخمية عن طريق السياسة النقدية: من الممكن علاج التضخم عن طريق أدوات السياسة النقدية المختلفة ، وفيما يلي نوضح كيفية معالجته:

1.1.3. خفض سعر إعادة الخصم: يقوم البنك المركزي في حالة نسب التضخم المرتفعة برفع معدل إعادة الخصم، وذلك بهدف التأثير على القدرة الائتمانية للمصارف وبالتالي التقليل من حجم السيولة المتداولة، إلا أنها هذه الأداة لم تعد معتمدة لدى اغلب البنوك المركزية نظرا إلى أن نجاحها يرتبط بتوافر الأسواق نقدية متطورة والاعتماد على أدوات أخرى.¹

2.1.3. وضع أعلى سعر فائدة الممنوح للودائع الجارية: يمكن للبنوك التجارية أن تتنافس فيما بينها بهدف زيادة ودائع الزبائن أو يمكن تنازل على شروط مرور مدة زمنية لسحب الودائع الآجلة، فيؤدي هذا الإجراء إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعا معتبرا، فيتدخل البنك المركزي لوضع سقف لهذه الفوائد وهذا السقف يتغير حسب النوعية الاقتصادية السائدة.²

3.1.3. خفض معدل التضخم باستخدام نسبة الاحتياطي الإلزامي: مع ارتفاع معدلات التضخم يتجه البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على منح الائتمان ومن ثم انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تراجع مستوى الأسعار وانخفاض معدل التضخم.³

4.1.3. سياسة السوق المفتوحة لمعالجة التضخم: عندما يكون هناك معدلات عالية للتضخم يتدخل البنك المركزي عن طريق بيع الأوراق المالية والتجارية، وذلك من اجل امتصاص الفائض من الكتلة النقدية يؤثر سلبا على الحياة الاقتصادية.⁴

¹ علي مكيد وعلاء الدين عشيط ، مقال بعنوان: أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم حالة الاقتصاد الجزائري 1990 - 2015 ، مجلة بحوث الاقتصادية والعربية ، الصادرة عن جامعة المدية ، العددان: 78 - 79 ، الجزائر ، 2017 ، ص: 77 .

² محمد فوداو ، مرجع سبق ذكره ، ص : 114 .

³ منى علوان آل شريف ، التضخم اسبابه واثاره وسبل معالجة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، 2022 ، ص: 34 .

⁴ علي بلعوز ، مرجع سبق ذكره ، ص: 125 .

5.1.3. الإقناع الأدبي أو المعنوي لمعالجة التضخم: يلجأ البنك المركزي إلى وسيلة إقناع الأدبي بغرض توجيه أنشطة البنوك التجارية وفقاً لأهداف التي يرغب البنك المركزي في تحقيقها، حيث أن زيادة حجم الائتمان عن مستواه الطبيعي، يجعل تدخل البنك المركزي أمر ضروري من خلال محاولة إقناعها بضرورة تخفيض حجم الائتمان وعادة ما تلتزم البنوك التجارية بتعليمات البنك المركزي باعتباره بنك البنوك¹.

2.3. معالجة الظروف التضخمية عن طريق السياسة المالية: يمكن الحد من التضخم ولا سيما في الدول المتقدمة بتنفيذ الإجراءات السياسة المالية الآتية:²

❖ **الضرائب:** فعندما يحصل التضخم يمكن للدولة معالجته بواسطة زيادة حجم الضرائب بغض النظر عن تفاصيلها إذ إن زيادة الضرائب سيؤدي إلى اقتطاع جزء من دخول الأفراد وهذا ما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات فتتخفّض الأسعار وينخفض التضخم.

❖ **الإنفاق الحكومي:** يمكن اللجوء إلى الإنفاق الحكومي لمعالجة التضخم إذ يمكن أن تقوم الحكومة بضغط الإنفاق الحكومي وهذا ما يعني تخفيض حجم الإنفاق وخصوصاً الإنفاق الاستهلاكي لأنه يؤدي إلى زيادة الأسعار بالنسبة للسلع الرأسمالية في بداية الأمر لكن فيما بعد يؤدي انخفاض أسعاره وانخفاض التضخم لأنه أدى إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات مقابل ثبات أو زيادة الطلب بنفس النسبة.

ثانياً: استراتيجية استهداف التضخم نشأة والتعريف وأسباب تبنيها:

ظهرت سياسة جديدة هي سياسة استهداف التضخم والتي تركز على الاستهداف المباشر لمعدل التضخم.

1. نشأة استراتيجية استهداف التضخم:

بدأت أول تجارب استهداف التضخم كنظام للإدارة السياسة النقدية في نيوزيلندا في ديسمبر 1989، ثم كندا في فيفري 1991، ثم تليها باقي الدول الصناعية الأخرى كأستراليا والسويد 1993. أن تحقيق هذا الدول لمعدلاتها منخفضة ومستقرة للتضخم شجع عدد من الدول على تبني هذه السياسة³، تميزت بداية الستينيات بتوفر بيئة معتدلة نسبياً لمعدلات التضخم حيث كان معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية لا يزيد على 1%، أما في بعض الدول الأخرى مثل المملكة المتحدة وألمانيا فقد كانت معدلات التضخم آنذاك أعلى من نظيرتها في

¹ فؤاد زميت، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 - 2015، (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017 - 2018)، ص: 16.

² حماد عبد الحسين الجبوري، التضخم وعلاجه، على الرابط: <http://fcds.com/economical/743>، 2023/05/05، 16:05

³ رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم دراسة تجارب بلدان النامية في السياسة النقدية، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق، السنة: ؟، ص: 04.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الولايات المتحدة ولكنها لم تتعدى هي الأخرى 4% أن هذه الظروف الجيدة جعلت العديد من الاقتصاديين المسلحين بالأفكار الكينزية يصرون بالجدال حول قدرتهم على ضبط التحكم في الاقتصاد بتحقيق أقصى قدر من العمالة مع تبعات طفيفة من التضخم، حيث ظهر بداية سنوات الستينيات ما يعرف بمنحنى فيليبس المشهور والذي يقضي بأن هناك علاقة تبادلية على المدى الطويل بين التضخم والبطالة¹.

كان أيضا للتطورات العاجلة في النظريات الاقتصادية الكلية دور في توسع انتشار سياسة استهداف التضخم، ومن هذه التطورات انخفاض الثقة في السياسة النقدية أنشطة (الانتقائية) حيث يوجد اعتقاد جديد بأنه لا توجد مفاضلة بين الناتج أو البطالة والتضخم في المدى الطويل وبالتالي فالسياسة النقدية في الآجل الطويل تؤثر فقط على الأسعار².

2. تعاريف حول استراتيجية استهداف التضخم:

لقد وردت العديد من المفاهيم حول سياسة استهداف التضخم، التي ظهرت في بداية التسعينيات، وبالضبط في نيوزيلندا سنة 1990، والتي نوجز البعض منها فيما يلي:

❖ **التعريف الأول:** "تعرف سياسة استهداف التضخم على أنها نظام للسياسة النقدية يتميز بالإعلان العام عن الهدف الرسمي لمجالات أو هدف كمي لمعدل التضخم³، على المدى المتوسط إلى الطويل تدار من خلاله دمج قاعدة السياسة النقدية، مع الاعتراف الظاهر بأن تخفيض واستقرار التضخم هو الهدف الأولي"⁴.

❖ **التعريف الثاني:** "هو قاعدة عامة، يتضمن هدفه التضخم لاستقرار الأسعار باعتباره الهدف الأساسي للسياسة النقدية"⁵.

¹ زكريا خلف الله وعياش زوبر، مقال بعنوان: تقييم تجربة إستراتيجية استهداف التضخم في دول الاقتصاد النامية والأسواق الناشئة، مجلة

الدراسات الاقتصادية المالية، الصادرة جامعة الوادي، العدد: 10، الجزء: 01، الجزائر، 2017، ص: 247.

² لويذة عفيفة وصالح تومي، مقال بعنوان: واقع تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الصادرة عن جامعة الجزائر 03، العدد: 24، الجزائر، 2018، ص: 230.

³ لطاهر جليط والهام لحام، تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر دراسة قياسية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، الصادرة عن جامعة جيجل، العدد: 02، المجلد: 03، الجزائر، السنة: ؟، ص: 38.

⁴ Najib than, three essays on the acroeconic impact of inflation targeting K thesis subnuied to faculty of grasuate and post doctoral studies in patial fulf illment of the reqwrements of economics faculty of social sciences, university of Ottawa, 2016, p: 89.

⁵ Thorarinn G petursson, inflation targeting and its effects on macraeconomic performance, the europeam money and finance forum Vienna, 2005, p: 09 Thorarinn G petursson, inflation targeting and its effects on macraeconomic performance, the europeam money and finance forum Vienna, 2005, p: 09.

* **منحنى فيليبس:** هو مفهوم اقتصادي تم تسميته بهذا الاسم نسبة لصاحبه فيليبس حيث يوضح العلاقة بين التضخم والبطالة .

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

والذي يخضع إلى أهداف أخرى، استراتيجية المعلومات التي تستخدم في العديد من المتغيرات (وليس فقط الجماهير النقدية وسعر الصرف) لاتخاذ قرار في تنفيذ هذه السياسة، وزيادة درجة الشفافية من خلال التواصل مع الجمهور والسوق وإعلامهم بخطط وأهداف وقرارات السلطات النقدية " ¹.

❖ **التعريف الثالث:** "أسلوب متطور لإدارة السياسة النقدية من طرف البنك المركزي من خلال التركيز بوضوح على معدل التضخم" ².

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن تعريف استراتيجية استهداف التضخم بأنها هو آلية لمكافحة التضخم عن طريق إعلان من طرف السلطات النقدية على معدل التضخم المحقق في فترة زمنية محددة كهدف نهائي من أهداف السياسة النقدية ولتطبيق إجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف ملتزمة بشفافية والمصادقية.

3. أسباب تبني سياسة استهداف التضخم: من بين الأسباب التي أدت إلى إتباع سياسة استهداف التضخم ما يلي:

1.3. انهيار نظام بروتن وودز (1944 . 1971)*: مما أدى إلى ظهور عدة اضطرابات في الاقتصاد والتي كانت أهم أسبابها تقلب الأسعار حيث قام الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون بإصدار بيان في سنة 1973 يلغي فيها التزام الولايات المتحدة بتحويل الدولارات الأمريكية إلى ذهب ³، عرفت لاحقا باسم **Nixon Shock** أو صدمة نيكسون ^{**}.

2.3. ارتفاع مساهمة التكامل في الأسواق المالية والتجارة العالمية في تغيرات نظم السياسة النقدية، وقد تحولت كثير من الدول إلى تطبيق نظام أسعار الصرف المرنة بدل عن المثبتة وأصبح نظام استهداف التضخم من أنسب هذه السياسات في ظل هذه التغيرات ⁴.

¹ أمينة دبات، مقال بعنوان: السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، الصادرة عن جامعة سيدي بلعباس، العدد: 14، المجلد: 13، الجزائر، 2017، ص: 190.

² ساعد مرابط، مقال بعنوان: اختبار فعالية سياسة استهداف التضخم في الدول النامية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الصادرة عن جامعة بسكرة، العدد: 20، الجزائر، 2016، ص: 131.

* هو نظام إدارة أسس قواعد للعلاقات التجارية والمالية بين الدول الصناعية الكبرى في العالم في منتصف القرن 20.

³ أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص: 120.

^{**} هي سلسلة من التدابير الاقتصادية التي قام بها رئيس الولايات المتحدة نيكسون في سنة 1971 وأهمها كان إلغاء تحويل المباشر من الدولار إلى الذهب.

⁴ الطاهر جليط والهام لحام، مرجع سبق ذكره، ص: 39، 40.

3.3. سياسة استهداف التضخم هو جوهر خفض العجز في الميزانية، فالعديد من البلدان التي تنفذ هذه السياسة تمكنت من خفض عجز ميزانيتها وحقت فائضا، كما هو الحال في تركيا، البرازيل والمكسيك¹.

4.3. يحدد البنك المركزي معدلا أو مجالا للتضخم في فترة محددة حتى يتفادى مشكلة تضارب الاستهدافات. وتحديد هذه المعدلات من شأنه أن يضع قيودا أمام البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية بما يحقق هدفا استقرار الأسعار في المدى الطويل من دون استهداف المتغيرات الأخرى².

ثالثا: متطلبات استراتيجية استهداف التضخم

لضمان فعالية سياسة استهداف التضخم يجب توفير نوعين من الشروط هما: شروط العامة والشروط الأولية.

1. الشروط العامة لاستهداف التضخم:

المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة حتى يمكن أن تصنف ضمن الدول التي تستهدف التضخم وإن حصل نقص في شرط من هذه الشروط فلا تستطيع الحكم على أنها مستهدفة للتضخم برغم من توافر شروط الأخرى، وهناك خمسة شروط عامة وضرورية وهما كالاتي³:

- إعلان عام لأهداف رقمية لتضخم لمدة متوسطة الآجال؛
- التزام مؤسسي بأن هدف استقرار الأسعار هو الهدف الأولي للسياسة النقدية في المدى الطويل مع التزام أو التعاهد بتحقيق الهدف؛
- استراتيجية المعلومات الشاملة التي تحتوي على كثير من المتغيرات ليس كمجرد مجاميع النقدية أو أسعار الصرف يمكن أن تستخدم لتقريب أدوات السياسة بل يجب تتوفر لدى البنك المركزي آليات فنية متقدمة لتنبؤ بمعدل التضخم المحلي؛
- زيادة الشفافية السياسية النقدية ومصادقتها من خلال التواصل مع الجمهور والأسواق المالية وتبادل المعلومات معها؛
- زيادة مسؤولية البنك المركزي بغية إنجاز الهدف النهائي من خلال إخضاعه للمسألة.

¹ نور الدين شادي واحمد ضيف، مقال بعنوان: سياسة استهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيرها بالتمويل غير التقليدي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الصادرة عن جامعة البويرة العدد: 01، المجلد: 13، الجزائر، 2020، ص: 153.

² كريمة يوسف، "استهداف التضخم في دول المغرب العربي دراسة قياسية"، (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر)، ص: 79.

³ صفاء عبد الجبار الموسوي وآخرون، مقال بعنوان: قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في الأسواق المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، الصادرة عن جامعة كربلاء، العدد: 10، المجلد: 03، العراق، السنة: ؟، ص: 32.

2. الشروط الأولية:

تتمثل الشروط الأولية في تلك المعايير التي يجب أن تتوفر في الدولة ما حتى تكون لسياسة استهداف التضخم فعالية أكبر من تطبيقها وهي: ¹

- **استقلالية البنك المركزي:** يجب أن يتحلّى البنك المركزي بالاستقلالية الكاملة، ويكون محررا من الضغوطات المالية والسياسية ؛
- **بنية تحتية بتقنية متطورة:** يجب أن يمتلك البنك المركزي قدرات عالية للتنبؤ والنمذجة، وكذا توفر البيانات اللازمة لتنفيذها ؛
- **الهيكل الاقتصادي:** لا بد من إعادة تنظيم الأسعار بشكل كامل، ويجب أن لا يكون الاقتصاد مفرط الحساسية لأسعار السلع والصرف ؛
- **نظام مالي سليم:** يجب أن يكون نظام مصرفي سليم، وسوق مالي متطور.

رابعا: إجراءات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم

في الواقع العملي لتطبيق سياسة استهداف التضخم يجب مراعاة بعض القضايا المهمة والمتمثلة أساسا في:

1. الجهة المخولة لها تعيين معدل التضخم المستهدف:

تعتمد الهيئة المخولة لها تحديد معدل التضخم المستهدف على مدى استقلالية البنك المركزي وإعلانه عن الاستهداف وتختلف عادة تلك الهيئات باختلاف الدول على سبيل المثال يتم إعلان استهداف التضخم في أستراليا، فنلندا، السويد، اسبانيا، المكسيك وجنوب إفريقيا من قبل البنوك المركزية لها وبصفة مبدئية دون أي تصديق واضح من الحكومة ².

2. التفاعل مع أهداف السياسات الأخرى:

يتمثل الهدف الأساسي للسياسة النقدية في إطار استهداف التضخم الوصول إلى معدل التضخم المحدد، ولا يمكن أن يتبع بهدف آخر ما لم يكن منسجما وغير متعارض مع الهدف الأساسي، ويمكن للسياسة النقدية التي تستهدف معدل التضخم تحقيقا هذه العمالة الكاملة في المدى الطويل، وفي النظام استهداف التضخم تكون أهداف السياسة النقدية، وأهداف السياسة المالية متفاعلة ضمينا مع بعضها البعض، بحيث يجب أن تأخذ

¹ نادية بلوكايف، مقال بعنوان: أثر استهداف التضخم على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في عينة من الدول المتقدمة والصاعدة دراسة تحليلية وقياسية، مجلة الاقتصاد الجديد، الصادرة عن جامعة الجزائر 03، العدد: 04، المجلد: 12، الجزائر، 2021، ص: 954.

² رجاء عزيز بندر، مرجع سبق ذكره، ص: 08.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

السياسة النقدية بعين الاعتبار تأثيرات السياسة المالية على التضخم، وفي نفس السياق يجب أن تؤيد السياسة المالية استهداف التضخم¹.

3. تحديد لمؤشر مناسب للتضخم:

يختلف الاختيار بين مؤشر الأسعار المستخدم في حساب معدل التضخم المستهدف من دولة إلى أخرى بسبب تباين المناهج في حسابه بين الدول²، ويوجد مؤشرين لحساب التضخم، وهما مؤشر أسعار الاستهلاك ومعامل انكماش للناتج المحلي الإجمالي³، وتميل البنوك المركزية عادة إلى استخدام الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك، حيث أنه متوفر شهريا ومعروف ومعناه ومكوناته لدى الجمهور وعملاء السوق وقلة ما يتم تعديل بعد نشره⁴.

4. المساءلة والشفافية والمصادقية:

أحد الخصائص الأساسية لاستهداف التضخم وهو ضمان مستوى عالي من الشفافية، تعتمد هذه الخاصية على حقيقة أن صانعي السياسة يجب أن يشرحوا للجمهور النهج، الأهداف، الخطط والالتزامات في السياسة النقدية، وغالبا ما يتم وضع الأهداف والاستراتيجيات بواسطة مجموعة من صانعي القرار، مهمة هذه المجموعة هي مناقشة وأخذ مشورة جميع الأعضاء حول أهداف السياسة النقدية، نظرا لقيود الشفافية التي تتطلبها سياسة استهداف التضخم⁵.

5. تحديد توقعات التضخم:

يتطلب استراتيجية استهداف التضخم استخدام نماذج تنبؤ قياسية تساعد على تحديد معدل التضخم المتوقع في المستقبل بسبب طبيعتها التطلعية من جهة، وإمكانية وجود فجوة بين إجراءات السياسة النقدية وتأثيرها على

¹ أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص: 126.

² عبد العزيز طيبة، مرجع سبق ذكره، ص: 114.

³ أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص: 144.

⁴ ناجي التوني، مقال بعنوان: استهداف التضخم والسياسة النقدية، سلسلة جسر التنمية، الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سنة: ؟، ص: 06.

⁵ محمد نشيد بوسيلة، مقال بعنوان: فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل استهداف التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 1970 - 2018، مجلة دراسات وأبحاث، الصادرة عن جامعة الجزائر 03، العدد: 04، المجلد: 12، الجزائر، 2020، ص: 151.

متغيرات المستهدفة من قبل البنك المركزي من جهة أخرى، وبالتالي فإن استراتيجية السياسة النقدية المستهدفة لتضخم تكون أكثر فعالية إذا كانت لها نظرا استشرافية حول معدل التضخم المستقبلي¹.

خامسا: الايجابيات والانتقادات الموجهة لاستراتيجية استهداف التضخم

يمكن أن تتعدد المزايا وانتقادات سياسة استهداف التضخم من تطبيقات الدول المتقدمة والنامية لهذا الإطار الحديث لإدارة السياسة النقدية، حيث نجحت هذه الدول في تحقيق فوائد ايجابية كما أنها واجهت مشاكل تتعلق بتطبيق سياسة استهداف التضخم.

1. إيجابيات استراتيجية استهداف التضخم:

- تمكنت البلدان المستهدفة من خفض معدل التضخم بشكل كبير كما كان متوقع²؛
- يعطي نظام استهداف التضخم إلى تعديلات دورية أفضل لاقتصاد لأنه يترك مجالا كبيرا لتطبيق تقدير اتجاهات السياسة النقدية، ويمكن البنك المركزي في هذا يكون أكثر مرونة في تعامل مع خدمات العرض والطلب الكلي³؛
- استهداف التضخم يفهمه الجمهور بسهولة فهو يتسم بالشفافية العالية فإن شفافية السياسات المرتبطة باستهداف التضخم تميل إلى جعل البنك المركزي مسؤولا بدرجة كبيرة أمام الجمهور⁴؛

2. انتقادات الموجهة لاستراتيجية استهداف التضخم

عموما يمكن إيجازها في نقاط التالية:⁵

- ينصب اهتمام البنك ضمن إطار سياسة استهداف التضخم على ارتفاع الأسعار بشكل جوهري، ويتجاهل كل التقلبات الطارئة والمؤقتة في الأسعار، مما يجعل جني الآثار الإيجابية للسياسة على المستوى الجزئي بعيد المنال⁶؛

¹ Lars E.O. Svensson, **Inflation Targeting**, NBER Working Paper, N° 16654, Cambridge, England, December 2010, p: 02.

² Mishkin S Frederic, **from montary targeting: lessons from the industrialized, prepare for the bank of Mexico conference (stabilization and montary policy: the international experience)**, university Columbia, November 14-15, 2000, p: 20.

³ Eser Tutar , **inflation targeting in developing coumbos and its applicability to the Turkish economy** , (thesis master of arts in economics , black , burg Virginia , 2002 ,p: 03.

⁴ Ziad ftiti, jean from coisoux, **le ciblage d'inflation: un essai de comparaison international**, groupe d'analyse et de théorie économique Lyon – 07/03/2011 , p: 11.

⁵ Kenneth kuttner, **snapshot of inflation targeting in its adolescence** ,2004 ,p:22.

⁶ بسمة عولمي وشوقي جباري، مقال بعنوان: فعالية لسياسة استهداف التضخم في إدارة السياسة النقدية، مجلة الاقتصاد الصناعي، الصادرة عن

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

- نظرا لأن أثار السياسة النقدية على التضخم تحدث بعد فترة تأخير قد تصل بعض الأحيان إلى سنتين فيجب السماح بمرور فترة زمنية كافية على التأكد من تحقيق الأهداف وإعادة النظر أو إجراء التعديل المطلوب على السياسة المتبعة؛
- قد يحد تطبيق سياسة استهداف التضخم من حرية التصرف اتجاه الظروف غير المتوقعة التي تواجه الاقتصاد ويرجع ذلك إلى القواعد الصارمة المفروضة على صانعي السياسة النقدية ؛
- قد يصعب على سلطات النقدية التحكم في معدل التضخم نتيجة وجود فترات إبطاء زمنية طويلة نسبيا في عمليات التنبؤ بمعدل التضخم¹.

المطلب الثالث: دراسات تجريبية لاستراتيجية استهداف التضخم

هناك أكثر من 26 دولة تنتهج سياسة استهداف التضخم حتى الآن ومنذ مطلع التسعينيات من القرن الماضي بدأ التوجه الصريح من قبل المصارف المركزية لهذه الدول المتقدمة منها والدول النامية على حد سواء باتجاه تبني سياسة استهداف التضخم نتيجة زيادة معدلات التضخم إلى مستويات قياسية.

أولا: استراتيجية التضخم في بعض الدول المتقدمة

لا يمكن في هذا المجال عرض كل التجارب الاستراتيجية للتضخم بالدول المتقدمة، ولكن سنحاول في هذا المجال الاقتصار على عرض تجربة البرازيل، كندا ونيوزيلندا.

1. عرض تجربة البرازيل في استهداف التضخم:

قبل أن تلجأ البرازيل إلى تبني للسياسة استهداف التضخم وتحديدًا في الفترة (1994.1998) كان سعر الصرف هو المركز الأساسي لسياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وبدأ البنك المركزي في ذلك الوقت في تقييد سياساته النقدية من خلال رفع أسعار الفائدة الاسمية للمحافظة على سياسة سعر الصرف الثابت والحفاظ على ثباته ضمن حدود المسموحة².

1.1. الخطوات المتبعة في البرازيل لاستيفاء المتطلبات الأساسية لسياسة استهداف التضخم: قد اتخذ

البنك المركزي البرازيلي مجموعة من الخطوات قبل الاستهداف الصريح للتضخم وهي كالآتي:³

¹ Kenneth kuttner, opcit, p: 22.

² هبة عبد المنعم والوليد طلحة، مقال بعنوان: استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية، دراسات اقتصادية، الصادرة عن صندوق النقد العربي، العدد: 62، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020، ص: 37.

³ رنا محمد البطري، مقال بعنوان: تجارب دولية لسياسة استهداف التضخم وإمكانية الاستفادة منها في مصر " دراسة نظرية"، الصادرة المعهد الكندي العالي لتكنولوجيا الهندسة والإدارة، العدد: 01، المجلد: 12، مصر، 2021، ص: 107، 108.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

- تم إعادة هيكلة القطاع المصرفي عقب الأزمات المصرفية سنة (1994.1996) مما جعل القطاع المصرفي البرازيلي في حالة استعداد للانتقال تطبيق سياسة استهداف التضخم؛
- لا يوجد نص قانوني صريح يعطي الاستقلالية للبنك المركزي ويعطي الأولوية لهدف استقرار الأسعار بل تم تحديد ذلك بموجب قرار رئاسي ؛
- وضع البنك المركزي نصب عينة مهمة أساسية وهي الإدارة الرشيدة لأسعار الفائدة؛
- تم تأسيس مجلس يهدف إلى إدارة العملة وتهدئة الاضطراب المالي ¹.

2.1. تطبيق سياسة استهداف التضخم في البرازيل: وتجدر الإشارة إلى سنوات الأولى من تطبيق سياسة استهداف التضخم في البرازيل تميزت بثلاث موجات من انخفاض قيمة العملة، حيث تبين أن الانخفاض الحقيقي لها، بلغ 48,9 مليار دولار أمريكي في سنة 1999، 18,5 مليار دولار أمريكي في سنة 2001 و 53,2 مليار دولار أمريكي في سنة 2002، وقد اجمع المحللون في هذا المجال أن الانخفاضات الحقيقية في قيمة العملة ناتجة عن التوقعات التقديرية السلبية الكبيرة التي كانت قبل فترة التعويم، أما بعد هذه الفترة فقد لوحظ الانتقال التدريجي لسعر الصرف نحو التوازن في العامين التاليين ولذا أصبح الأثر المحتمل والفعلي للتضخم أكثر حد مواكبة لفترة التي انهارت فيها قيمة العملة المحلية ².

¹ نفس المرجع، ص: 108.

² شوقي جباري، مقال بعنوان: تجارب البلدان الناشئة في استهداف التضخم البرازيل التشيلي تركيا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الصادرة عن جامعة تلمسان، العدد: 06، الجزائر، 2014، ص: 224.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

الجدول رقم (01-01): معدلات التضخم المستهدف والفعلي في البرازيل 1999 إلى 2016

الوحدة: النسبة المئوية %

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم الفعلي	8,94	5,97	7,67	12,53	9,30	7,60	5,69	3,14	4,46
مجال التغير	2	2	2	2	2,5	2,5	2,5	2	2
معدل التضخم المستهدف	8	6	4	3,5	4	5,5	4,5	4,5	4,5
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
معدل التضخم الفعلي	5,90	4,31	5,91	6,50	5,84	5,91	6,40	-	-
مجال التغير	2	2	2	2	2	2	2	2	2
معدل التضخم المستهدف	4,5	4,5	4,5	4,5	4,5	4,5	4,5	4,5	4,5

المصدر: رنا محمد البطري، مقال بعنوان: تجارب دولية لسياسة استهداف التضخم وإمكانية الاستفادة منها في مصر "دراسة نظرية"، الصادرة المعهد الكندي العالي لتكنولوجيا الهندسة والإدارة، العدد: 01، المجلد: 12، مصر، 2021، ص: 109

نلاحظ من خلال الجدول رقم (01-01) في سنة 2001 أن البنك المركزي البرازيلي قد قدر معدل التضخم مستهدف بـ 4%، في المقابل فإن المعدل الفعلي قد بلغ 7,67% لتتزايد الفجوة بين المعدلين للسنة الموالية ويرجع ذلك إلى الآثار الناتجة عن تطبيق سعر الصرف المرن وعدم فعالية سياسة استهداف التضخم في بلوغ أهدافها المنشودة، أما بالنسبة لباقي الفترة (2003-2014)، فقد شهدت تقارب إلى حد كبير بين معدل التضخم المستهدف والفعلي مما يعد مؤشر موضوعياً على فعالية السياسة المطبقة¹.

2. عرض تجربة كندا في استهداف التضخم:

كانت كندا هي الدولة الثانية بعد نيوزيلندا التي تبنت سياسة استهداف التضخم بشكل صريح في فبراير 1991 بإعلان مشترك من بنك كندا والحكومة الفيدرالية في ميزانية لذلك العام، ومع ذلك اعتبر البنك هذا الإعلان بقدر ما اعتبره الأكاديميون والمحليون والمعلقون الآخرون وليس إعلان جديد للسياسة النقدية².

¹ جميلة وجدي ونعيمة برودي، مقال بعنوان: السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم: دراسة قياسية لحالة البرازيل خلال الفترة (1990-2015)، مجلة المشكلة في الاقتصاد والتنمية والقانون، الصادرة عن جامعة تلمسان، العدد: 10، المجلد: 05، الجزائر، 2019، ص: 108، 109.

² David laider , the interactive evolution of economic idess and experience: the case of Canadian inflation targeting , economic policy research institute (epri) , de partment of economics , university of western Ontario ,2015 , p: 03.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

اعتمدت كندا استهداف التضخم فقط بعد أن كانت قد حققت بفعل انكماش كبيراً مما خفضها من مستوى أعلى من 10% إلى ما يزيد عن 4% بحلول نهاية سنة 1990، كانت نطاقات المستهدفة 2-4% نهاية سنة 1992 و 1,5-3,5% في يونيو 1994 و 1-3% في ديسمبر 1995 إلى 1998 وظل على هذا المستوى حينها إلى غاية 2001¹.

3. عرض تجربة نيوزيلندا في استهداف التضخم:

كانت أول دولة تتبنى استهداف التضخم هي نيوزيلندا في ديسمبر 1989²، حيث أصدرت قانون في هذا العام وأصبح ساري المفعول في 1990، ونص على أن هدف استقرار السعر هو الهدف الوحيد للسياسة النقدية بالاتفاق بين الحكومة والمصرف الاحتياطي ونص على منح المصرف الاحتياطي النيوزيلندي³، الاستقلالية الكافية تمكنه من استخدام أدواته المختلفة للوصول إلى الهدف المتفق عليه وبهذا يكون المصرف النيوزيلندي من المصارف التي تتمتع بالاستقلالية الأدوات والجدير بالذكر أن نيوزيلندا حققت انخفاضاً في معدلات التضخم أدى إلى وقوع الاقتصاد النيوزيلندي في كساد وبطالة بنهاية 1992 نتيجة تطبيق سياسة النقدية انكماشية، لكن فترة ما بعد 1992 وحتى 1996 شهدت معدلات نمو اقتصادي فاق 5% وانخفضت البطالة بشكل ملحوظ مع بقاء معدلات التضخم عند مستويات منخفضة إلا أن نتيجة النهائية تظهر مدى نجاح سياسة الاستهداف حيث أنخفض معدلات التضخم من 17% في 1985 إلى 2,6% في 2001⁴.

ثانياً: استراتيجية التضخم في بعض الدول النامية

انتهجت مجموعة من الدول سياسة استهداف التضخم وذلك من خلال فترات مختلفة كما سارت بعض الدول النامية على نفس النهج إلا أنها واجهتها عدة مشاكل في تطبيق هذه السياسة ولتقييم سياسة الاستهداف التضخم نحاول عرض بعض تجارب لمجموعة من الدول.

¹ Frederic S mishkin in from monetary targeting , inflation targeting: lessons from the industrialized countries , p: 15.

² Sarwat jaha ,inflation targeting: cholding the line central banks use interest rates to steen price to word a publicly an mouned gool , finance and developement back to basics, p: 73.

³ Williams Rebecca and john McDermott , inflation targeting in new Zealand: inexperience in evolution , conference volume 2018, P: 07.

⁴ هناء عبد الكريم، مقال بعنوان: سياسة استهداف التضخم "المتطلبات وتجارب التطبيق"، مجلة جامعة بلغاريا العلمية، الصادرة عن جامعة بلغاريا، 2020، ص: 63.

1. عرض تجربة تشيلي في استهداف التضخم:

شهدت تشيلي خلال النصف الثاني من القرن العشرين تقلبات على صعيد المستوى العام للأسعار وسعر الصرف نتيجة لعدم التناغم والتنسيق في سياسات الاقتصاد الكلي، إلا أن الارتفاع الكبير في معدلات التضخم كان أكبر المشاكل الاقتصادية التي تَوَرَّق الحكومة التشيلية¹.

نال البنك المركزي التشيلي الاستقلالية سنة 1989 حيث صمم عدد من البرامج الاقتصادية لمكافحة التضخم، ويركز البنك المركزي عن هدف استقرار الأسعار المحلية وتبني البنك المركزي تدريجيا استهداف التضخم سنة 1999 من خلال معدل تضخم المستهدف 3% بهامش تقلب بحدود 1%، واعتمدت السلطات النقدية على تنفيذ عدد من الإجراءات في إطار التبنى الفعلي لسياسة استهداف التضخم يكمن أبرزها في تعويم سعر الصرف وتعميق أسواق مشتقات للصرف الأجنبي وتحرير الحساب الرأسمالي لميزان المدفوعات، أدت هذه الإجراءات إلى توفير مناخ ملائم لاستهداف التضخم مما أمكن السلطات النقدية من الحد من ارتفاع معدلات التضخم والحفاظ على استقراره².

وما يجدر ذكره، أن دول أمريكا اللاتينية بالأخص البرازيل وتشيلي قد تمكن من السيطرة على معدلات التضخم إلى حد بعيد نتيجة ثلاث عوامل تتمثل في:³

- القناعة الراسخة التي تمتلكها القيادة السياسية والنقدية بشأن ضرورة تطبيق سياسة استهداف التضخم بغرض تحقيق الاستقرار المنشود، ومن ثم دفع التنمية ؛
- تكبدت دول أمريكا اللاتينية تكلفة باهظة نتيجة ممارستها سياسة التمويل التضخمي، مما أوصلها إلى معدلات تضخم مروعة كان لها دور في تزايد درجة الوعي لتحقيق الاستقرار في الأسعار.
- انتهجت دول المنطقة إصلاحات سمحت لها بالتحول نحو اقتصاد السوق، ومن ثم التأثير ايجابيا في أداء الاقتصادي الكلي، وتخفيض معدل التضخم، وتحقيق أفضل تخصيص للموارد.

¹ Morande Flipe , **decade of inflation targeting Chile developments ,lessons and challanes**, central bank of Chile 2002, p:583.

² هبة عبد المنعم والوليد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص: 35.

³ شوقي جباري وحزمة العوادي، مقال بعنوان: سياسة استهداف التضخم في إطار الإدارة السياسة النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي وتركيا، مجلة رؤى استراتيجية، الصادرة عن جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014، ص: 94.

2. عرض تجربة تركيا في استهداف التضخم:

خلال العقود الثلاثة وتحديدا في الفترة ما بين 1980 و 2010 مر الاقتصاد التركي بمراحل متعددة أفرزت ما يعرف بالنموذج التركي الذي أثار تساؤلات عديدة أبرزها كيف تمكن الاقتصاد التركي أن يتحول من بين أسوء الاقتصاديات في العالم وفق العديد من المؤشرات إلى أن احتل مراتب متقدمة عالميا (السادس عشر عالميا وفق للتقارير الاقتصادية). فبعد التطرق لأسباب الأزمة في تركيا وانهيار اقتصادها سنحاول التعرف على أهم السبل لمعالجة تلك الأزمة من خلال السياسات والإجراءات التي أثبتت نجاحها فعليا حيث كانت من ابرز مظاهر النجاح استهداف التضخم وإعادة تسمية العملة التركية¹.

1.2. تطبيق سياسة استهداف التضخم في تركيا: شهدت تركيا تغيرات هامة في إطار السياسة النقدية حيث تحولت البلاد من شكل نظام سعر الصرف قبل سنة 2002 إلى التضخم الضمني المستهدف من سنة 2002 إلى 2005، ونفذت إطار استهداف التضخم بشكل رسمي لأول مرة سنة 2006، ومع ذلك فإن سياسة الاستقرار المبنية على أساس سعر الصرف الزاحف المتبع في سنة 2000 والمنتهى في أعماق أزمة مالية التي فشل القطاع العام في الحفاظ على أهداف التقشف والتنفيذ الكامل لمنطق السوق الحرة للعملة²، وذلك شكل التضخم المعاصر والتجارب الماضية للتضخم المالي تحديات جديدة لإدارة توقعات التضخم، وبذلك من أجل تخفيض هذا المعدل المرتفع للتضخم، تبنت تركيا سياسة استهداف التضخم متوسطة (غير تامة) سميت بـ (استهداف التضخم الضمني) وتم تعديل قانون البنك المركزي التركي (CBT) سنة 2001 مباشرة بعد الأزمة وقبل تطبيق نظام، استهداف التضخم الضمني بهدف تقوية استقلالية إذ يخوله بالكامل في اختبار آلية سياسة النقدية وكان الهدف الأساسي للبنك المركزي التركي يتلخص في تحقيق استقرار الأسعار والمحافظة عليها، كما لعبت الشفافية دورا مهما من خلال قيام البنك المركزي بمسؤولية إعلام الجمهور عن عمليات المصرف وسياسة النقدية، كما جعل القانون مسؤولية البنك نستخلص بتحقيق هدف وحيد والتخلي عن الأهداف الأخرى.

وبذلك أعلن البنك المركزي التركي (CBT) والحكومة عن هدف تخفيض التضخم لمدة استهداف التضخم الضمنية بين (2002-2005)³. وفي هذا الشأن، منح البنك المركزي صلاحيات أوسع من قبل تمثلت في

¹ نفس المرجع، ص: 94.

² كريمة يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 127.

³ حسين نوري وآخرون، مقال بعنوان: تقسيم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، الصادرة عن جامعة كربلاء (كلية الإدارة والاقتصاد)، العدد: 10، المجلد: 03، العراق، 2021، ص: 37.

إعادة هيكلة البنك المركزي وتوسيع نشاطه وأصبح هدفه الرئيسي المحافظة على الاستقرار السعري بالإضافة إلى منحه حق التدخل للمحافظة تذبذبات سعر الصرف¹، حيث قامت على نموذج استطاعت أن ترسي شروط التطبيق الكامل لاستهداف التضخم خلال المرحلة الانتقالية (2002-2006)، ويمكن القول بأن ما مرت به تركيا خلال الفترة الممتدة من (2001-2005) يعتبر بمثابة مرحلة تمهيدية هدفها تخفيض مستويات التضخم بشكل محسوس، ومن ثمة توفير الأرضية الصلبة من أجل الإعلان الصريح عن تبني سياسة استهداف التضخم، وفي سنة 2006 تم الاعتماد الرسمي للسياسة²؛ حيث اتخذ البنك المركزي الإجراءات التالية:³

- تم اختيار مؤشر أسعار الاستهلاك لقياس التضخم؛
- تم تحديد نطاق السماح بالتغير لمعدل التضخم الفعلي بحوالي 2%؛
- قدم البنك المركزي الفاصل الزمني اللازم لترك معدل التضخم الفعلي تتغير وإعطاء التفسيرات الملائمة لذلك؛
- تم إنشاء الأفق الزمني حتى يصل فيه معدل التضخم إلى قيمته المثلى.

3. عرض تجربة غانا في استهداف التضخم:

تعتبر غانا ثاني دولة إفريقية بعد جنوب إفريقيا تتبنى سياسة استهداف التضخم كإطار سياسة النقدية والتي أعلنتها مصرف غانا المركزي رسمياً في سنة 2007، ثم في إطار هذه السياسة معدل التضخم يبلغ 8,5% على هامش للتقلبات في حدود 2% صعوداً وهبوطاً. يحرص البنك المركزي على أن يكون ضمان الاستقرار السعري هو هدفه الرئيسي مدعوماً بالأهداف الأخرى للسياسة النقدية كنمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة في هذا السياق⁴. يقوم البنك المركزي في غانا إلى استهداف التضخم، كما أن ارتفاع أسعار السلع على مستوى العالم سنة 2009 شكل تحدياً كبيراً لغانا من أجل البقاء ضمن نطاق الاستهداف، كما بات استهداف التضخم في غانا هدفاً بعيد المنال بسبب ارتفاع معدل التضخم الفعلي عن نطاق الاستهداف خلال فترات الاستهداف حسب الشكل الموضح أدناه⁵:

¹ عبد المنعم هبة والوليد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص: 39، 40.

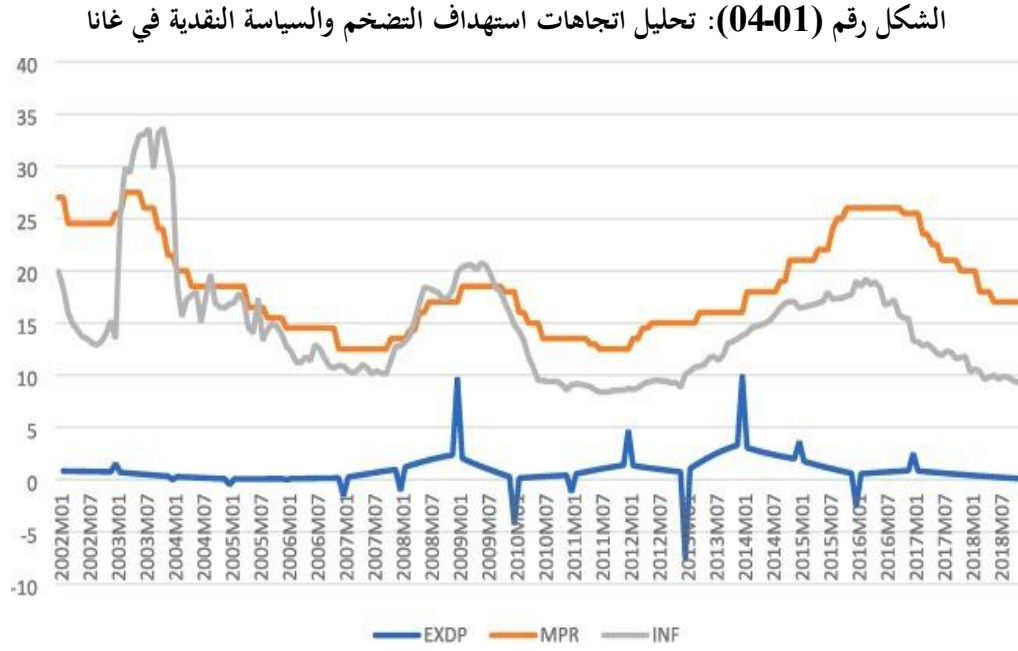
² شوقي جباري، مقال بعنوان: تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الإشارة إلى تجربة: البرازيل، التشيلي، تركيا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الصادرة عن جامعة أم البواقي، العدد: 06، الجزائر، 2014، ص: 88.

³ نفس المرجع ونفس الصفحة.

⁴ هبة عبد المنعم والوليد طلحة، مرجع سبق ذكره، ص: 49.

⁵ أمينة دبات، مرجع سبق ذكره، ص: 166.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة



Source: Matthew Kwbona Valogo, **Effect of exchange rate on inflation in the inflation targeting frame work:** is the Thres hold level relevant, <https://www.sciencedirect.com>, 06/05/2023, 17:10

يوضح الشكل رقم (04-01) أن معدل السياسة النقدية والتضخم في المتوسط يظهران اتجاهًا مشابهًا بمرور الوقت على الوطن من وجد بعض الاختلافات، على سبيل المثال بالنسبة للفترة 2002 تجاوز معدل السياسة النقدية معدل التضخم، وكان هذا هو نفسه من 2010 إلى 2018. التضخم يتداخل مع معدل السياسة النقدية في الفترة 2009 إلى 2004، وهذا يحدث أيضًا في الفترة (2009-2008)، ويلاحظ أيضًا أن معدل السياسة النقدية في المتوسط يستجيب لمعدل التضخم في غانا، وذلك لأنه في فترات التضخم أعلى يكون معدل السياسة النقدية أعلى من معدل التضخم لتعويض ارتفاعه كما وضحت قاعدة تايلور¹.

¹ Matthew Kwbona Valogo, **Effect of exchange rate on inflation in the inflation targeting frame work:** is the Thres hold level relevant, <https://www.sciencedirect.com>, 06/05/2023, 17:10.

* قاعدة تايلور: تايلور هو عالم لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد على المدى القصير مع الحفاظ على النمو طويل الأجل.

المبحث الثاني: دراسات سابقة

المطلب الأول: دراسات السابقة المتعلقة بالسياسة النقدية

أولا: الدراسات السابقة باللغة العربية

* الدراسة الأولى: (معمر حمداني ومصطفى بناي)، (2017)، السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف

السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2017.

قد تطرق الباحثان إلى الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2017 ؟، وهدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالسياسة النقدية من خلال معرفة أهدافها وأدواتها، وتهدف أيضا إلى معرفة ما إذا كانت تعديلات قانون النقد والقرض قد أثرت على فعالية السياسة النقدية خلال الفترة 2000-2017، وقد توصلا الباحثان إلى النتائج أهمها أن أصبح بنك الجزائر بموجب هذه الإصلاحات يستعمل خليطا متجانسا من الأدوات من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي كذلك أن البنك استطاع التحكم في السيولة النقدية المتراكمة من خلال استخدام أدوات حديثة للسياسة النقدية وعدم قدرتها على تحقيق الاستقرار، وقد قدما الباحثان عدة توصيات من بينها إعطاء استقلالية أكبر للسلطة النقدية في رسم وتنفيذ سياستها النقدية دون الخضوع لأي اعتبارات سياسية كانت ويجب توفير مستوى عال من المصادقية لدى السلطة النقدية باتخاذ الإجراءات اللازمة.

* الدراسة الثانية: (عميروش شلغوم)، (2017)، فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية: حالة الجزائر (1990 - 2014).

قد تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية: ما مدى فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، وهدفت هذه الدراسة إلى تقويم فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية في الجزائر في مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق (1990-2014) والتي تزامنت مع تبني إصلاحات هدفت إلى تطوير وتحرير النظام المصرفي المالي، وقد توصل الباحث إلى النتائج أهمها أن ضعف فعالية قنوات نقل أدى إلى ضعف الأثر النقدي وهذا أدى إلى ضعف فعالية السياسة النقدية في التأثير على الناتج الحقيقي والمستوى العام للأسعار بسبب تخلف النظام المالي، وقد قدم الباحث عدة توصيات واقتراحات من بينها تطوير الخدمات المالية وتعميمها وتعزيز المنافسة بين المصارف وتخفيف احتكار الدولة للقطاع.

* الدراسة الثالثة: (رابح خوني وآخرون)، (2019)، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر.

قد تطرق الباحثون إلى الإشكالية التالية: ما مدى انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، وهدفت هذه الدراسة إلى معالجة وتعرف على إشكالية استقلالية البنوك المركزية وأثرها على أداء السياسة النقدية، وقد توصل الباحثون إلى عدة نتائج أهمها أن درجة استقلالية البنوك المركزية تؤثر على أداء هذه البنوك في تحقيق أهداف السياسة النقدية المستهدف خاصة استقرار الأسعار وهذا ما يحتاج إليه بنك الجزائر رغم كثرة التشريعات المصرفية في هذا المجال، وقد قدم الباحثون عدة توصيات أهمها تعزيز استقلالية البنك المركزي من خلال تحديد هدف واحد واضح ودقيق للسياسة النقدية في الجزائر وتوضيح وتنسيق علاقة بين بنك الجزائر ووزارة المالية أكثر وجعلها في إطار خدمة الاقتصاد الوطني.

* الدراسة الرابعة: (جمال زدون وآخرون)، (2019)، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي (التوازن النقدي والمالي) دراسة حالة الجزائر.

قد تطرق الباحثون إلى الإشكالية التالية: ما مدى كفاءة السياسات المالية ومساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي؟، وهدفت هذه الدراسة إلى واقع كل من السياسات النقدية والمالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي (الاستقرار النقدي والمالي) في الجزائر خلال الفترة 2005-2017، وقد توصل الباحثون إلى عدة نتائج من بينها أن وجود أثر غير مباشر لأسعار النفط على الاستقرار النقدي في الجزائر، وقد قدموا الباحثون عدة توصيات أهمها يجب على السياسة النقدية أن تعمل على التوسع في العرض النقدي، بينما تعمل السياسة المالية على التوسع في الإنفاق العمومي لأن هذا ما يولد خلل في التوازن والاستقرار النقدي.

* الدراسة الخامسة: (رقية ضيف)، (2019)، قنوات تأثير السياسة النقدية غير التقليدية.

قد تطرقت الباحثة إلى الإشكالية التالية: فيما تتمثل قنوات إبلاغ السياسة النقدية غير التقليدية للاقتصاد الحقيقي؟، وقد هدفت هذه الدراسة إلى شرح السياسة النقدية غير التقليدية المعتمدة من قبل أكبر البنوك المركزية في العالم وتفصيل أدواتها وقنوات الإبلاغ للاقتصاد الحقيقي، وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج من بينها أن تقوم قناة الإشارة المستمدة من النموذج النيوكلاسيكي على أهمية ما يسمى بـ"مزايا ميزانية البنك المركزي وهناك حاجة ملحة لنموذج نظري شامل للآثار غير المباشرة للسياسات غير تقليدية، ويعتمد التأثير الإجمالي للأدوات غير التقليدية على انخفاض أسعار الفائدة في السوق.

* الدراسة السادسة: (فتيحة بن علي وصالح تومي)، (2020)، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

قد تطرقا الباحثان إلى الإشكالية التالية: ماهي فعالية أدوات السياسة النقدية لبنك الجزائر في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية خلال الفترة (1990-2017)؟، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير السياسات النقدية على النشاط الاقتصادي من خلال تقييم وتحليل تأثير المتغيرات النقدية على الكلية الاقتصادية، وذلك بسرد أهم محطات والإصلاحات التي قامت بها الجزائر في النظام المصرفي، وقد توصلا الباحثان إلى عدة نتائج أهمها أن البنك المركزي الجزائري لعب دورا ثانوي، وأن العنصر الأساسي في انتقال الاقتصاد الجزائري من نظام مخطط إلى اقتصاد السوق، لقد أتبع الجزائر سياسة نقدية باعتبارها إحدى محاولة الإصلاحات الاقتصادية وهي أحد ركائز لسياسات الاقتصادية، وقد قدما الباحثان بعض توصيات من بينها أن لتحقيق مزيد من الاستقرار الاقتصادي بالدولة يتطلب تنويع اقتصادها بالتوسع في أنشطة غير نفطية، كذلك لتحقيق فعالية في سياسة النقدية يجب إجراء إصلاحات وإجراءات لرفع كفاءتها.

ثانيا: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

* الدراسة الأولى: (Omankhanlen Alex Ehimare), (2011), The effectiveness of Monetary Policy in achieving economic growth: the case of Nigeria, 1980-2009, Journal: Euro Economic.

تبحث هذه الدراسة في فاعلية السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي: حالة نيجيريا للفترة 1980-2009. أصبحت السياسة النقدية أداة رئيسية في الإدارة الاقتصادية في نيجيريا بسبب هيمنة القطاع المالي في أنشطته الاقتصادية. استخدمت هذه الدراسة طريقة المربعات الصغرى العادية في إجراء البحث من الاختبارات المختلفة التي تم إجراؤها، تبين أن سعر السياسة النقدية (MPR) (سابقاً معدل إعادة الخصم الأدنى (MRR)، وسعر الصرف واستثمار أذون الخزانة لها تأثير سلبي على الناتج المحلي الإجمالي، كما لوحظ خلال الفترة قيد الاستعراض أن التلاعب بأدوات السياسة النقدية لم يثبت فعاليته في تحقيق النمو الاقتصادي. لذلك يوصى بأن تعزز السلطات النقدية آلية عمل أدوات السياسة النقدية لضمان نجاحها في المساعدة على تحقيق النمو الاقتصادي الكلي المنشود. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تكون أداة السياسة مزيّجا مثاليًا من الأدوات جيدة التنسيق.

* الدراسة الثانية: (Charles Onyeiwu), (2012), Monetary Policy and economic growth of Nigeria Journal of Economic and Sustainable Développements, Vol.3, N0 7, 2012.

تبحث هذه الورقة في تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد النيجيري في القيام بذلك، العادي الأقل تم استخدام طريقة المربعات (OLS) لتحليل البيانات بين عامي 1981 و 2008. وتظهر نتيجة التحليل ذلك السياسة النقدية التي يقدمها عرض النقود لها تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي وميزان المدفوعات لكن التأثير السلبي على معدل التضخم، التوصيات هي أن السياسة النقدية يجب أن تسهل مناخا استثماريا مواتيا من خلال يجب أن تكون معدلات الفائدة المناسبة، وأسعار الصرف وآلية إدارة السيولة وسوق المال توفير المزيد من الأدوات المالية التي تلبى متطلبات التطور المتزايد باستمرار للمشغلين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي وآلية التحويل والسيولة.

* الدراسة الثالثة: (Chipote Precious, Palesa Makhetha-Kosi), (2014), Impact of Monetary Policy on Economic Growth: A Case Study of South Africa Mediterranean Journal of Social Sciences MCSER publishing, Rome-Italy, vol 5 N°15 July 2014.

تستكشف هذه الورقة الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تعزيز النمو الاقتصادي في اقتصاد جنوب إفريقيا خلال الفترة 2000-2010، تستخدم الدراسة اختبارات جذر وحدة ديكي فولر وفيليس بيرون المعززة لاختبار الثبات في السلسلة الزمنية. يتم استخدام تكامل جوهانسن المشترك وآلية تصحيح الخطأ لتحديد ديناميكيات المدى الطويل والقصير بين المتغيرات. تظهر الدراسة وجود علاقة طويلة المدى بين المتغيرات أيضًا.

تُظهر النتيجة الأساسية لهذه الدراسة أن عرض النقود وسعر إعادة الشراء وسعر الصرف هي أدوات سياسة نقدية غير مهمة تدفع النمو في جنوب إفريقيا بينما يكون التضخم كبيرًا، لذلك توصي الدراسة بضرورة استخدام السياسات النقدية لخلق مناخ استثماري ملائم يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

استخدام السياسات النقدية لخلق مناخ استثماري ملائم يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي المستدام. يجب على الحكومة أيضًا زيادة الإنفاق الحكومي على القطاعات الإنتاجية للاقتصاد من أجل تعزيز النمو الاقتصادي حيث أن السياسة النقدية وحدها غير قادرة على تحفيز النمو الاقتصادي بشكل فعال.

* الدراسة الرابعة: (2021), the (Madjida Mehea and Mustapha bouchama) **effectivités of Montary Policy in Achieving Montary Stabilité in Algeria for the période of (2000 – 2019)**

قد تطرق الباحثان إلى الإشكالية التالية: إلى أي مدى تكون السياسة النقدية فعالة في تحقيقها لاستقرار النقدي في الجزائر؟، وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000- 2019)، وقد توصلا الباحثان إلى عدة نتائج أهمها أن الاستقرار النقدي هو المدى النهائي والوحيد لسياسة النقدية في الجزائر، أما بالنسبة لأدوات السياسة النقدية في الجزائر لم تكن قادرة على امتصاص السيولة الزائدة بشكل جيد خلال فترة الدراسة ولم يكن الاستقرار النقدي مستقرا عند المستويات المطلوبة، وقد قدما الباحثان عدة توصيات أهمها تعزيز استقلالية بنك الجزائر في سيطرة النقدية وتفعيل استخدام أدوات الدفع الإلكتروني لتمكين بنك الجزائر من التحكم بشكل أفضل في العرض النقدي.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة المتعلقة باستهداف التضخم

أولا: الدراسات السابقة باللغة العربية

* الدراسة الأولى: (شوقي جباري)، (2014)، تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الإشارة إلى تجربة: البرازيل، التشيلي، تركيا.

محاولة الباحث التطرق إلى الهدف النهائي من السياسة النقدية إذ تتضمن السياسة استهداف المجالات النقدية أو سعر الصرف، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تعرف على سياسة استهداف التضخم من خلال الإمام بمختلف المفاهيم النظرية وكيفية السيطرة على التضخم والحفاظ على معدلات النمو الاقتصادي عند المستويات المطلوبة بما يساهم في توفير بيئة اقتصادية تتميز بمعدلات نمو غير تضخمية، وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج من بينها أن استهداف التضخم عبارة عن إطار للسياسة النقدية يتمكن البنك المركزي من خلاله تحقيق انخفاض معدلات التضخم في المدى القصير، والوصل إلى محافظة على استقرار الأسعار في الآجال الطويلة، ويتمثل الاستهداف في الإعلان الصريح بمعدل أو مجال يسمح فيه تغير معدلات التضخم الفعلي.

* الدراسة الثانية: (ساعد مرابط)، (2016)، اختبار فعالية سياسة استهداف التضخم في الدول النامية.

قد تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية: ما مدى فعالية سياسة استهداف التضخم المطبقة في الدول النامية في تحقيق استقرار الأسعار وتخفيض معدلات التضخم على المدى الطويل؟، وقد هدفت هذه الدراسة إلى اختبار

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

فعالية هذه السياسة في الدول النامية بإجراء مقارنة بين معدلات التضخم قبل وبعد تطبيقها هذه السياسة باستخدام أسلوب التباين الأحادي، وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن سياسة استهداف التضخم أسلوب حديث لإدارة السياسة النقدية وتهدف إلى حفظ معدلات التضخم على المدى القصير، ومن أهم نجاح هذا الأسلوب وجود شفافية واستقلالية البنك المركزي وامتلاك نظام معلومات متطورة وكذلك توفر استقرار الاقتصاد الكلي ونظام مالي ومصرفي متطور، وقد قدم الباحث عدة توصيات من بينها ضرورة القيام بدراسة حول الآثار الإيجابية والسلبية المتوقعة حدوثها في حالة تبني سياسة استهداف التضخم ويجب أن تكون لسياسة المالية منسجمة مع السياسة النقدية لتفادي التضارب والتعارف في تحقيق الأهداف.

* الدراسة الثالثة: (كريمة يوسف)، (2017)، استهداف التضخم في دول العربي دراسة قياسية.

قد تطرقت الباحثة إلى الإشكالية التالية: ما مدى تطبيق استراتيجية استهداف التضخم في دول المغرب العربي وتحديدًا هل تنطبق قاعدة تايلور على سلوك البنوك المركزية؟، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بسياسة استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية ومتطلباتها وإسقاط هذه السياسة على البنوك المركزية، وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها أن إطار استهداف التضخم يجمع ما بين العمق التقني وتبسيط المفاهيم بإعلان معدل التضخم المستهدف، وتعد استراتيجية استهداف التضخم أسلوب جديدًا وحديث لإدارة البنك المركزي، وقد قدمت الباحثة عدة توصيات أهمها تعظيم التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، وتوفير درجة عالية من الشفافية والمصادقية في الدول المتقدمة، وكذلك لنجاح هذه الاستراتيجية يتطلب مؤسسات وأسواق مال وقطاع مصرفي متطور.

* الدراسة الرابعة: (لويذة العيفة وصالح تومي)، (2018)، واقع تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر.

قد تطرقا الباحثان إلى الإشكالية الآتية: هل نجح بنك الجزائر في تطبيق هذه السياسة وماهي التحديات التي تواجهه في سبيل تحقيق معدلات تضخم منخفضة ومستقرة؟، وتهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مستوى أسعار مستقرة على المدى الطويل، وإثبات أن هذه السياسة ناجحة في تحقيق معدلات التضخم في الدول المستهدفة، وكذلك استقرار تقلبات معدلات الفائدة، وقد توصلا الباحثان إلى عدة نتائج من بينها، أن الجزائر ككل الدول الناشئة تعاني من عدة نقائص كطابعها الاقتصادي وعدم تطور النظام البنكي تمنعها من تطبيق استهداف التضخم بفاعليته.

* الدراسة الخامسة: (طاهر جليط وإلهام لحام)، (2020): تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر دراسة قياسية.

قد تطرقا الباحثان إلى الإشكالية التالية: ما مدى فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر؟، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر وذلك من خلال بناء نموذج قياسي يتكون من متغيرين معدل التضخم والعرض النقدي بالمفهوم الواسع باعتبارها الأداة التي تستخدمها السلطة النقدية في توجيه سياستها النقدية نحو تحقيق الاستقرار، وقد توصلا الباحثان إلى عدة نتائج من أهمها ضعف مفعول السياسة النقدية في التأثير على معدلات التضخم في الجزائر، أما اختبار السببية فقد بين وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تسري من معدل التضخم باتجاه العرض النقدي وأن معدلات التضخم لا تستجيب للتغيرات الحاصلة في متغير العرض النقدي سوى في مدى القصير أو الطويل، وقد قدما الباحثان عدة توصيات من بينها أنه يجب إعطاء استقلالية تامة للبنك المركزي في رسم وتنفيذ سياسة نقدية دون الخضوع لاعتبارات أو التدخلات السياسية، ويجب أن تعمل البنوك المركزية على تطوير القدرات الفنية على التنبؤ والتوقع الدقيق في بمعدلات التضخم والعمل على بناء نماذج قياسية تربط وتحدد طبيعة العلاقة بين معدل التضخم ومختلف أدوات السياسة النقدية.

* الدراسة السادسة: (هناء عبد الكريم خليفة)، (2020)، سياسة استهداف التضخم: المتطلبات وتجارب التطبيق.

قد تطرقت الباحثة إلى الإشكالية الآتية: ما مدى فعالية سياسة استهداف التضخم في تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية؟، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تعرف على سياسة استهداف التضخم باعتبارها سياسة نقدية حديثة طبقت لأول مرة سنة 1990، حيث تبناها العديد من الدول المتقدمة وذات الأسواق حديثة المنشأة مع التركيز على أهم متطلبات هذه السياسة بالإضافة إلى تجارب بعض دول المنطقة لها، وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج من أهمها أن سياسة استهداف التضخم رغم حدوثها إلا أنها حققت نجاحا في دول التي طبقتها حيث انخفض معدلات تضخم لديها وفي المقابل حققت معدلات نمو اقتصادي جيدة، كما توصلت إلى أن الحكم على مدى فعالية سياسة استهداف التضخم لديها وفي دولة مرتبطة بمدى توافر شروط تطبيق هذه السياسة في تلك الدولة، وقد قدمت الباحثة عدة توصيات أهمها أن على دول النامية ومن بينها ليبيا التفكير بشكل جدي في تبني سياسة استهداف التضخم، لا سيما بعد ما عانته هذه الدول من ارتفاعات غير مسبقة في مستويات التضخم

خلال الخمس سنوات الأخيرة، وأن تعمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية لمنع تضارب الأهداف ومن أجل التطبيق الجيد لسياسة استهداف التضخم لا بد من استيفاء كل متطلبات اللازمة.

ثانيا: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

*** الدراسة الأولى: (Frederic S. Mishkin), (2000), from Monetary to inflation/ lesson from the India trialized countries prepared for the Bank**

قد تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية: كيف يتحقق الأداء المحسن للسياسة النقدية ؟، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تطور السياسة النقدية في الدول الصناعية من خلال التقييم استراتيجيتين للسياسة النقدية وهما الاستهداف النقدي واستهداف التضخم وتشير تجربة الاستهداف النقدي إلى أنه على الرغم من نجاحه على سيطرة التضخم في سويسرا وألمانيا، قد توصل البحث إلى عدة نتائج أهمها انه غير مرجح تحقيق سياسة استهداف التضخم في سويسرا وألمانيا فنجاحه متعلق بسياسة النقدية أن تكون محلية.

*** الدراسة الثانية: (Eser Tutar), (2002), inflation targeting in develloping countries and its applicabilité to the Turkish Economy.**

قد تطرق الباحث إلى الإشكالية الآتية: ما مدى إمكانية تطبيق استهداف التضخم على الاقتصاد التركي؟، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة فترة الاقتصاد التركي في تطبيق استراتيجية استهداف التضخم، وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن البنك المركزي التركي تعرقلت استقلالته بشكل رئيسي من خلال الهيمنة المالية من خلال تسيير عجز الميزانية المرتفعة وعلى الرغم من اتخاذ خطوات جادة بموجب قانون جديد لإنشاء بنك مركزي مستقل وإلزام الرسمي لتحقيق استقرار الأسعار كهدف أساسي وخطر تهديد الائتمان للحكومة لأن البنك المركزي لا يفعل ذلك.

*** الدراسة الثالثة: (Kenneth Nkuttuo) (2004), Asnops of inflation targeting in its adolescence.**

قد تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية: ما هو استهداف التضخم؟ وهل حديث البنك المركزي والجوانب المؤسسة المرتبطة به تخدم غرضا أم أنها مجرد نافذة لقضية؟، وقد تهدف هذه الدراسة إلى توضيح استهداف التضخم بمقارنة التعريفات "العملية" مقابل "النظرية المصطلح" وكيفية ارتباطهما ببعضهما البعض وتعرض نطاق ممارسة تكنولوجيا المعلومات، وتقييم انتقادات القائلة بأن تكنولوجيا المعلومات ليست مرنة بشكل كافئ، وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن تكنولوجيا المعلومات تتضمن سياسة اتصال غير متوافقة حرفيا مع

أفضل ممارسات، واستهداف التضخم اعتمدت العديد من البلدان تكنولوجيا المعلومات في ظروف أقل مثالية مثل بعض التخلي من ربط سعر الصرف.

* الدراسة الرابعة: (Ftiti Ziad and Jean François Goux), (2011), Je ciblage d'inflation: Un essai de comparaison interne.

قد تطرق الباحثان إلى الإشكالية الآتية: كيف كان أداء الاقتصاد الكلي في تطبيق سياسة استهداف التضخم؟، وقد هدفت الدراسة إلى توضيح أمل هذا النظام النقدي ومن خلال اقتراح شبكة التحليل الكمي الخاصة وتقييم تطور هذين مقدارين في جميع البلدان المستهدفة للتضخم بين الفترة الذي سبقت اعتماده وفترة ما بعد اعتماده، وقد توصل الباحثان إلى عدة نتائج من أهمها أن التضخم في جميع البلدان المستهدفة للتضخم أقل وأن استهداف التضخم لا يضحى بالنمو الاقتصادي مقابل تقلبات تضخم منخفضة وإن هذه السياسة النقدية فعالة وكفؤ لكل من البلدان الصناعية.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة المتعلقة بالسياسة النقدية واستهداف التضخم

أولاً: الدراسات السابقة باللغة العربية

* الدراسة الأولى: (بسمة عولمي وشوقي جباري)، (2014)، فعالية سياسة استهداف التضخم في إدارة السياسة النقدية.

تطرق الباحثان إلى الإشكالية الآتية: ما مدى فعالية سياسة استهداف التضخم في تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية؟، وتهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على سياسة استهداف التضخم من خلال الإلمام بمختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالمصطلح، وقد توصل الباحثان إلى عدة نتائج أهمها أن استهداف التضخم عبارة عن إطار للسياسة النقدية يتمكن من خلاله البنك المركزي من خلاله تحقيق انخفاض معدلات التضخم في المدى القصير ولتطبيق سياسة استهداف التضخم بنجاح يجب توفر جملة من الشروط المسبقة تتمثل في توفر درجة كبيرة من الاستقلالية للبنك المركزي من الضغوط، وقد قدما الباحثان توصيات أهمها يجب على الدول التي تسعى إلى تبني سياسة استهداف التضخم تحقيق أفضل تنسيق ممكن بين السياسات الاقتصادية، ويجب إجراء دراسات تحليلية كافية للآثار الإيجابية والسلبية والتي يتوقع حدوثها من جراء تبني سياسة استهداف التضخم، ومن الملح الابتعاد على التمويل التضخمي.

* الدراسة الثانية: (محمد فودوا)، (2017)، تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم.

قد تطرق الباحث إلى الإشكالية التالية: كيف يمكن للسياسة النقدية أن تعافي الاقتصاد من ظاهرة التضخم؟، وقد هدفت هذه الدراسة إلى توضيح مختلف الآليات، والطرق المستعملة في إطار السياسة النقدية لمواجهة التضخم باعتبارها من بين السياسات الواسعة الاستعمال والأكثر فعالية في هذا الإطار، وقد توصل الباحث إلى نتائج عديدة من بينها أن السلطات النقدية تقوم جاهدة بالعديد من التحركات في سبيل تأطير معدلات التضخم وجعلها مناسبة لتحقيق أهداف سياسة النقدية، وكذلك هناك طرق غير مباشرة للسياسة النقدية في سبيل الحد من الارتفاعات غير المرغوبة في معدلات التضخم والمتمثلة في سياسة السوق المفتوحة ومعدل إعادة الخصم ومعدل الاحتياطي الإجباري.

* الدراسة الثالثة: (لطيفة بهلول وآخرون)، (2019)، دراسة قياسية لتأثيرات السياسة النقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي خلال (2010-2014).

لقد تطرق الباحثون إلى الإشكالية الآتية: ما مدى تأثير السياسة النقدية في معالجة معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي؟، وقد هدفت هذه الدراسة إلى تعريف ظاهرة التضخم وتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية، كما تم التعرض إلى تعريف بأدوات السياسة النقدية التي انتهجتها ليبيا لمكافحة التضخم من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وقد توصل الباحثون إلى عدة نتائج أهمها أن السياسة النقدية هي مجموع من إجراءات التي تتخذها السلطات النقدية من أجل مراقبة عرض النقد والتحكم فيها، ولكي تكون السياسة النقدية فعالة يجب توفر الشروط المناسبة والملائمة وهذا بتنسيق مع السياسة المالية، وقد قدموا الباحثون عدة توصيات من أهمها العمل على ثبات النمو النقدي الذي يجعل سعر الصرف أكثر مرونة، وتحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال.

* الدراسة الرابعة: (جميلة وجدي ونعيمة برودي)، (2019)، السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم، دراسة قياسية لحالة البرازيل خلال الفترة (1990-2015).

لقد تطرقتا الباحثتان إلى الإشكالية الآتية: هل تعتبر السياسة النقدية أداة فعالة لاستهداف التضخم في البرازيل؟، وقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية السياسة النقدية في التحكم في معدلات التضخم في البرازيل، وقد توصلتا الباحثتان إلى عدة نتائج أهمها أن استهداف التضخم في البرازيل كان لها دورا أساسيا بعد اختيار تثبيت سعر الصرف الاسمي، كما أن السياسة النقدية لا تستجيب بفعالية لمعدل التضخم حيث يلاحظ استمرار لوجود التضخم ولكن بدرجة أقل خاصة بعد استهداف التضخم.

* الدراسة الخامسة: (محمد نشيد بوسيلة)، (2020)، فعالية أدوات السياسة النقدية في ضل استهداف التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر.

قد تطرق الباحث إلى الإشكالية الآتية: إلى أي مدى تستطيع سياسة استهداف التضخم في الجزائر تحقيق استقرار الأسعار على المدى الطويل؟، تهدف هذه الدراسة إلى تبين العلاقة التوازنية بين التضخم وأدوات السياسة النقدية في الجزائر في الأجل القصير والطويل، وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها أن الحصول على سياسة استهداف التضخم أكثر فعالية لا بد من استقلالية البنك المركزي وتعزيز الشفافية، وتؤكد أن وجود علاقة بين كل من معدل إعادة الخصم والنتائج الحقيقي والتضخم في المدى القصير والطويل بينما لا توجد علاقة بين بقية المتغيرات.

* الدراسة السادسة: (أمنية دبات)، (2021)، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر دراسة قياسية

لقد تطرقت الباحثة إلى الإشكالية الآتية: هل يمكن للسياسة النقدية المنتهجة في الجزائر أن تقوم باستهداف التضخم؟، قد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى إمكانية أن تقوم السياسة النقدية المتبعة في الجزائر باستهداف التضخم من خلال استخدام بيانات سنوية للفترة (1980-2019)، وقد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها أن السياسة النقدية تعتبر مجموعة من الإجراءات والقرارات التي يتم اتخاذها من قبل السلطات النقدية من اجل الوصول إلى أهداف عن طريق أدوات التي تصنف إلى أدوات نوعية ويعتبر استهداف التضخم أكثر فعالية من الاستهداف النقدي الذي يقوم على مقارنة غير مباشرة لمواجهة التضخم، ولنجاحه هذا الإطار لا بد من توفر عدة شروط التي تحدد مدى الالتزام بهذا التطبيق من عدمه، وقد قدمت الباحثة عدة توصيات من بينها إعطاء استقلالية فعلية للبنك المركزي وضرورة إعطاء أهمية للدراسة القياسية وتنبؤات والإسراع في التوجه إلى اقتصاد السوق من خلال تدوير الأسعار.

ثانيا: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

* الدراسة الأولى: (Frederic S. Mishkin and Ben S. Bernanke)، (1997)،

Inflation Targeting: A New Framework for Monetary Policy?

وتطرقت هذه الدراسة إلى أن تبني عدد من الدول الصناعية استراتيجية للسياسة النقدية تعرف باسم "استهداف التضخم". يصف المؤلفون كيف تم تنفيذ هذا النهج في الممارسة ويجادلون بأنه من الأفضل فهمه على أنه إطار عمل واسع للسياسة، والذي يسمح للبنك المركزي "بتقدير مقيد"، بدلاً من كونه قاعدة سياسة صارمة

بالمعنى فريدمان، ويناقشون إمكانات نهج استهداف التضخم لجعل السياسة النقدية أكثر تماسكًا وشفافية ولزيادة انضباط السياسة النقدية، يتناول القسم الأخير للمؤلفين بعض القضايا العملية الإضافية التي أثارها هذا النهج.

* الدراسة الثانية: (Lars E. O. Svensson), (2003), National Bureau of Economic Research, Cambridge.

يمكن للسياسة النقدية أن تحقق متوسط تضخم مساوي لهدف تضخم معين، وفي أفضل الأحوال، حل وسط جيد بين تقلب التضخم وتقلب فجوة الإنتاج، لا يمكن للسياسة النقدية أن تثبت بشكل كامل التضخم أو فجوة الإنتاج، ستؤدي المصدقية المتزايدة في شكل توقعات التضخم المركزة على هدف التضخم إلى تقليل تقلب التضخم وفجوة الإنتاج. يمكن للبنوك المركزية تحسين الشفافية والمساءلة من خلال تحديد ليس فقط هدف التضخم ولكن أيضًا كره تقلب فجوة الإنتاج بالنسبة لتقلب التضخم. يمكن للبنوك المركزية أن تحقق بشكل أفضل هدف التضخم على المدى الطويل وأفضل حل وسط بين التضخم واستقرار فجوة الإنتاج من خلال الانخراط في استهداف التنبؤ، حيث يختار البنك التركيبة الممكنة للتضخم وتوقعات فجوة الإنتاج التي تقلل من وظيفة الخسارة وخطة سعر الأداة المقابلة وتحدد سعر الأداة وفقًا لذلك، يعني استهداف التنبؤ أن الأداة تستجيب لجميع المعلومات التي تؤثر بشكل كبير على توقعات التضخم وفجوة الإنتاج، لذلك لا يمكن التعبير عنها من حيث قاعدة أداة بسيطة، مثل قاعدة تايلور.

يمكن اعتبار هدف الاستقرار المالي، بما في ذلك نظام الدفع الذي يعمل بشكل جيد، بشكل ملائم بمثابة قيد على السياسة النقدية التي لا ترتبط في الأوقات العادية، ولكنها ملزمة في أوقات الأزمات المالية من خلال إصدار ونشر تقارير الاستقرار المالي مع مؤشرات الاستقرار المالي، يمكن للبنك المركزي مراقبة درجة الاستقرار المالي وإصدار تحذيرات للوكلاء والسلطات المعنية في الوقت المناسب وبهذه الطريقة تجنب تدهور الاستقرار المالي.

* الدراسة الثالثة: (Khedir Soufiane and Messaoud Ali), (2023), Montary Policy and inflation targeting Policy Standard on the Situation of Algeria.

قد تطرق الباحثان إلى الإشكالية التالية: هل السياسة النقدية أداة فعالة لاستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟، وقد هدفت هذه الدراسة إلى إبراز فاعلية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، من خلال توضيح الجوانب النظرية لكل السياسات استهداف التضخم، وقد توصلا الباحثان إلى عدة نتائج أهمها أن هناك علاقة موجبة بين معدل إعادة الخصم ومعدل

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

التضخم، كذلك أن السياسة النقدية في الجزائر غير فعالة بما يكفي لاحتواء التضخم من خلال سياسة استهداف التضخم لأن سياسة استهداف التضخم تتطلب هيكل نقديا متطورا، ولقد قدم الباحثان عدة توصيات من بينها أنه يجب على المشرع الجزائري أن يسن القوانين بأكثر جدية من حيث التشريع والتنفيذ بما يضمن استقلالية البنك المركزي وبالتالي تمكينه من تطوير من نظام النقدي.

✓ مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية.

1. مناقشة الدراسات السابقة:

- أن جميع الدراسات تهدف إلى التعرف فعالية السياسة النقدية في تحقيق استراتيجية إستهداف التضخم؛
- تنوعت طرق هذه الدراسات في الوصول إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة، فمعظمهم استخدم أحد أدوات التحليل الاقتصادي ؛
- أما بالنسبة لحجم عينة الدراسات لتحليل متغيرات الدراسة (السياسة النقدية واستهداف التضخم)، معظم الدراسات الأجنبية كان حجم عينتها كبيرا مقارنة بالدراسات العربية التي كانت عينتها صغيرة، يرجع ذلك إلى صعوبة عدم التطرق وتناول استراتيجية استهداف التضخم من جهة ومن جهة أخرى صعوبة الحصول على البيانات ؛

- بالنسبة للنتائج فنلاحظ تباينها بين الدراسات، حيث كانت أهم النتائج أن السياسة النقدية تعمل في التأثير على التضخم من خلال الأدوات الكمية وكيفية والحديث لسياسة النقدية وتعد سياسة استهداف التضخم أسلوب جديد وحديث لإدارة البنوك المركزية لسياساتها النقدية مركزة في ذلك مباشرة على معدل التضخم واستقرار الأسعار، بالإضافة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تبادلية بين الكتلة النقدية ومعدلات التضخم من جهة وذات علاقة سببية أحادية الاتجاه بين هذين المتغيرين من جهة أخرى، وهذا ما يؤكد على الفعالية النسبية للسياسة النقدية في استهداف التضخم.

2. مميزات الدراسة الحالية:

ومن أهم ما يميز دراستنا مايلي:

- تشابه دراستنا مع جمع الدراسات من حيث الهدف، بحيث نسعى لمعرفة آليات استهداف التضخم في دولتي الجزائر والهند؛
- كما اختلفت دراستنا مع الدراسات السابقة من ناحية الزمن ومكان إجراء الدراسة (دراسة تقييمية بين الجزائر ودولة الهند).

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

تحليل تجربة استهداف التضخم في الهند والتي تعتبر من بين أنجح التجارب في العالم بصفة عامة والدول الآسيوية بصفة خاصة ومحاولة اخذ هذه التجربة وإسقاطها على الجزائر لتحقيق الاستقرار النقدي من جهة والاستقرار الاقتصادي الكلي من جهة أخرى.

الخلاصة:

تعد استراتيجية استهداف التضخم إطارا حديثا للسياسة النقدية تم اعتماده لأول مرة في نيوزيلندا سنة 1990، تطمح البنوك المركزية بواسطته السعي وراء التحكم في معدلات التضخم المرتفعة من اجل تحقيق هدف الاستقرار النقدي مع الحفاظ على معدلات نمو عند المستويات المطلوبة، حيث قطعت البنوك المركزية في البلدان الصناعية خلال النصف الثاني من سنوات التسعينيات خطوات كبيرة في إدارة السياسة النقدية بواسطة هذا الإطار الحديث، حيث استطاعت هذه البلدان من تخفيض معدلات التضخم إلى مستويات تتفق مع استقرار الأسعار في حين لم تتأثر معدلات النمو الاقتصادي، بل العكس من ذلك كانت هذه الأخيرة مرتفعة عندما تحقق الاستقرار النقدي.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي
الجزائر والهند للفترة 2001-2020

المبحث الأول: تحليل أدوات السياسة النقدية وتشخيص التضخم في
الجزائر والهند

المبحث الثاني: إجراءات ومتطلبات وتقييم استهداف التضخم في
الجزائر والهند وتوجهات المستقبلية

تمهيد

تقوم السياسة النقدية بتحديد الأهداف الوسيطة والتي تعتبر إجراءات نقدية خاصة ينبغي اتخاذها لتحقيق الأهداف النهائية، والتي بدورها تؤثر في الأهداف النهائية كاستقرار المستوى العام للأسعار أو التضخم، إذ تعتبر الدولتان الجزائر والهند من بين الدول التي يعانيان من ظاهرة التضخم.

وفي هذا الفصل الذي ارتأينا أن نجعل عنوانه السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند للفترة (2001-2020)، وسوف نتطرق إلى محطات أدوات السياسة النقدية في الجزائر والهند وتحليلها، وكذلك سوف نتناول بعض أهداف سياسة النقدية منها عرض الكتلة النقدية وتشخيص التضخم، خلال فترة الدراسة واستراتيجية الحد من التضخم (استهداف التضخم) وكيفية تطبيقها ومتطلباتها في دولتي الجزائر والهند حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

❖ المبحث الأول: تحليل أدوات السياسة النقدية وتشخيص التضخم في الجزائر والهند.

❖ المبحث الثاني: إجراءات ومتطلبات وتقييم استهداف التضخم في الجزائر والهند وتوجيهات المستقبلية.

المبحث الأول: تحليل أدوات السياسة النقدية وتشخيص التضخم في الجزائر والهند

إن إشكالية السياسة النقدية في الجزائر والهند ترتبط ارتباطا وثيقا بالتحول الذي شهده كل من الاقتصاد الوطني الجزائري والاقتصاد الوطني الهندي وذلك بانتقال من اقتصاد مخطط وموجه إلى اقتصاد السوق الحر، ومن هنا سوف نحاول التطرق إلى السياسة النقدية المتبعة في دولتي الجزائر والهند، وذلك من خلال دراسة مساهمهم في الفترة 2001-2020.

المطلب الأول: نظرة حول الجهاز المصرفي وتحليل مسار السياسة النقدية في الجزائر والهند

يعتبر الجهاز المصرفي القلب النابض للاقتصاد أي دولة، فهو ميزان التقدم الاقتصادي لها لما يتمتع به من موارد مالية كبيرة وانتشار واسع لفروعه فهو يمد النشاط الاقتصادي بالتمويل اللازم لتنشيطه وتطويره وهذا ما أدى بالسلطات العمومية إلى التفكير في إدخال إصلاحات عميقة على الجهاز المصرفي ومن خلالها سوف نتطرق إلى معرفة بنك الجزائر وبنك الاحتياطي الهندي وأهم الإصلاحات الاقتصادية لتعزيز مسار السياسة النقدية في الجزائر والهند.

أولا: نشأة وتعريف بنك الجزائر ومهامه وهيكله وأهم إصلاحاته

يعتبر البنك المركزي الركيزة الأساسية للجهاز المصرفي في أي دولة المصرفي للعام، بحيث أنشأت البنك للمركزي الجزائر.

1. نشأة بنك الجزائر:

لم يكن للبنك المركزي الجزائري هذه التسمية منذ ظهوره إلى الوجود، فقد ظهر في بادئ الأمر كثالث مؤسسة باسم "بنك الجزائر" بمقتضى القانون الصادر في 04 أوت 1851 مقرر العاصمة ورأسماله 03 ملايين فرنك فرنسي كان نصفه قرض من الحكومة الفرنسية والتي وضعت أمام قيود عدة ونظرا للأزمة التي تعرض إليها بنك الجزائر بين 1880-1890 نتيجة لإفراطه في تقديم القروض الزراعية والعقارية للمعمرين، اضطرت السلطة الفرنسية لوضع تغييرات جذرية في ما يخص أسس الإصدار والتغطية لبنك الجزائر وتونس في 19/09/1958 انفصل الفرع التونسي عن البنك ليستعيد من جديد اسمه الأول بنك الجزائر، فقد احتفظ بهذه التسمية إلى غاية الاستقلال¹.

¹ سارة اشعلال، "فعالية رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي دراسة حالة الجزائر"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير، تخصص إدارة مصرفية، الجزائر، 2021-2022)، ص: 147.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

بمقتضى القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر سنة 1962، والمتضمن إنشاء البنك المركزي الجزائري وتحديد قانونه الأساسي وبمقتضى الأمر رقم 66-155 المؤرخ في 18 صفر سنة 1386 الموافق 08 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية، المعدل والمتمم¹.

2. تعريف بنك الجزائر ومهامه والهيكل التنظيمي:

سيتم دراسة تعريف البنك المركزي الجزائري كأحد الهياكل الرئيسية في الجهاز المصرفي الجزائري.

1.2. تعريف بنك الجزائر: عرف القانون رقم (86.12) للبنك المركزي في المادة 15 على أنه: "البنك المركزي

هو مؤسسة القرض مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتقوم بمقتضى وظيفتها الاعتيادية بالعمليات المصرفية، ويكون رأسمال البنك المركزي ومؤسسات القرض ملك للدولة أو لأحد المؤسسات"².

2.2. مهام بنك الجزائر: من خلال استقراء نص المادة 35 إلى المادة 57 من الأمر 03.11 المتعلق بالنقد

والقرض المعدل والمتمم فإن المشرع الجزائري أعطى لبنك الجزائر جملة من الوظائف رئيسية أهمها:³

1.2.2. الاستقرار النقدي: تتمثل مهمة بنك الجزائر في ضمان استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية،

وتكون مسؤولة عن تنظيم تداول الأموال.

2.2.2. أنظمة الدفع: يراقب بنك الجزائر ويضمن حسن سير كفاءة وأمن أنظمة الدفع.

3.2.2. تنظيم سوق الصرف الأجنبي: ينظم بنك الجزائر سوق الصرف الأجنبي في إطار سياسة الصرف

الأجنبي التي يتبناها مجلس النقد والقرض.

4.2.2. إصدار النقود: تفوض الدولة لبنك الجزائر حصريا امتياز إصدار النقود الائتمانية من الأوراق النقدية

والمعدنية.

5.2.2. الإشراف المصرفي: يحدد بنك الجزائر الشروط العامة التي يمكن بموجبها السماح للبنوك والمؤسسات

المالية الجزائرية والأجنبية.

3.2. الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر: والشكل الموالي يوضح الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

¹ قانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر المادة 15.

² قانون رقم (86-12) المادة 15.

³ <https://www.bank.of.algeria.dz/organigramme/> 2023/03/04 h.22:14

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الشكل رقم (02-05): الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر



Source: <https://www.bank.of.algeria.dz/organigramme/> 04/03/2023 22:42h.

3. الإصلاحات خلال الألفية:

بعد أكثر من عشرية عن تطبيق الإصلاح النقدي وفق لإطار المتعلق بالنقد والقرض تم تعديل إطار الصلاحيات العامة لبنك الجزائر من التعديلات نذكر:

1.3. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2001: إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد والقرض خلال سنة 2001 من خلال الأمر 01-01 مست بالأساس هيكل النظام البنكي وتهدف إلى تقسيم مجلس النقد والقرض إلى جهازين:¹

1.1.3. جهاز مجلس الإدارة: يشرف على إدارة وتسيير شؤون البنك المركزي حسب البنود المنصوص عليها في القانون.

2.1.3. جهاز مجلس النقد والقرض: مكلف بأداء دور السلطة النقدية والتخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

2.3. تعديلات قانون النقد والقرض لسنة 2003: بعد إفلاس وانحيار بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي الجزائري، لجأت السلطات العمومية إلى إعادة صياغة القانون 90-10 بالأمر رقم 03-11 الصادر في 26 أوت 2003 وهذا نص جاء بأهم التعديلات:²

• تمكين بنك الجزائر من ممارسة أفضل لصلاحياتها ؛

• تعزيز الاتصال والتشاور بين بنك الجزائر والحكومة من المجال المالي؛

• توفر حماية أحسن للبنوك والمودعين.

وفي هذا الإطار حدد الأمر 11.03 بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة، فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية وتنفيذها ومتابعتها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة، ومنح الحكومة بالمقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية.

ثانيا: نشأة وتعريف بنك الاحتياطي الهندي مهامه وهيكله

البنك المركزي الهندي من أقدم البنوك المركزية يتحكم في إصدار وتوريد الروبية الهندية، وتنظيم الأنشطة المصرفية في الهند.

¹ سعدية حديوس، محاضرات قانون النقد والقرض، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة البويرة الجزائر، السنة: ٢٠١٢، ص: 12.

² زهرة بودبورة وراضية مصداق، مقال بعنوان: توجيهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 10.90: دراسة تحليلية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الصادرة عن جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد: 01، المجلد: 07، الجزائر، 2022، ص: 501.

1. نشأة بنك الاحتياطي الهندي:

تظل السياسة النقدية أداة مهمة للسياسة الاقتصادية في كل من الاقتصاديات المتقدمة والنامية مع تغير البيئة المؤسسية؛ المحلية والعالمية، تتغير مهام السياسة النقدية أيضاً، أصبح النظام النقدي والمالي اليوم أكثر تعقيداً بكثير مما كان عليه في الماضي. لقد وصلت الوساطة المالية إلى مستوى عالٍ من التطور، والتي أصبحت في حد ذاتها مصدر قلق، توسعت قائمة المنتجات المالية بشكل كبير.

نوقشت الحاجة إلى بنك مركزي في الهند لفترة طويلة أخيراً، تم إنشاء بنك الاحتياطي الهندي كسلطة نقدية مركزية في سنة 1935، مثل جميع البنوك المركزية في الاقتصاد النامية، كان بنك الاحتياطي الهندي يلعب دوراً تنموياً وتنظيماً في دوره التنموي، ركز RBI على إنشاء بنية تحتية مالية مناسبة في البلاد، الاتجاهات في السياسة النقدية للهند يعكس تطور السياسة النقدية للهند المخاوف المتغيرة على مدى العقود السبعة الماضية في العقود الثلاثة الأولى بعد الاستقلال، كان الشغل الشاغل للحكومة هو تنفيذ الخطط، تم ضبط جميع أدوات السياسة بما في ذلك السياسة النقدية نحو هذا الهدف، أصبح تخصيص الائتمان المتوافق مع أولويات الخطة مصدر قلق كبير.

بما يتعلق بالسياسة النقدية، تحدث المخططون عن تمويل العجز غير التضخمي على سبيل المثال، ورد في وثيقة الخطة الأولى أن "إنشاء الائتمان الحكيم إلى حد ما تحسباً للزيادة في الإنتاج وتوافر المدخرات الحقيقية له دور يلعبه أيضاً". كانت رسالة رئيس الوزراء جواهر لالا نهرو* إلى حاكم بنك الاحتياطي الهندي راما راو، أثناء قبوله استقالته واضحة، وأشار إلى أن الحكومة كانت الشريك المسيطر وأن دور بنك الاحتياطي هو الالتزام بالمخاوف الأكبر للحكومة طالما كان التضخم معتدلاً، فإن هذا النهج لا يهم خلال الخمسينيات من القرن الماضي، كان متوسط التضخم السنوي في أسعار الجملة 1,8% فقط، في الستينيات كانت 6,2% لكن في السبعينيات لامس التضخم مستويات غير مقبولة وتحول إلى رقم مزدوج، وكان لا بد من كبح جماح نمو المعروض النقدي. شهدت الثمانينيات تبادلاً مستمراً بين بنك الاحتياطي الهندي ووزارة المالية بشأن السيطرة على التضخم، والحاجة إلى احتواء العجز المالي، وعلى وجه الخصوص تحويله إلى نقود. على الرغم من أن هذه الفترة سجلت متوسط معدل نمو سنوي يزيد قليلاً عن 5%، إلا أن مسار النمو كان غير منتظم، كان متوسط معدل التضخم قريباً من 7%، بلغ معدل النمو السنوي للمجموعة M₃ 17%.

* ولد في 14 نوفمبر 1889 وتوفي في 27 مايو 1964، يعد نهر أحد زعماء حركة الاستقلال في الهند، وأول رئيس وزراء للهند بعد الاستقلال، وشغل المنصب من 15 أغسطس 1947 حتى وفاته 27 مايو 1964، شغل أيضاً منصب وزير الخارجية والمالية، وهو أحد مؤسسي حركة عدم الانحياز العالمية عام 1961.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

قدمت لجنة شاكرا فارتي*، التي تم تعيينها للنظر في عمل النظام النقدي، تقريرها في سنة 1985؛ وشددت على الحاجة إلى تنظيم عرض النقود، وأرادت أن يكون نمو عرض النقود متسقاً مع النمو الحقيقي ومستوى تضخم مقبول، كما شددت على الحاجة إلى التنسيق الوثيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية، لأن نمو عرض النقود كان مدفوعاً بأموال الاحتياطي، وكان العامل الأكثر أهمية في تحديد إنشاء الأموال الاحتياطية هو الائتمان الذي يقدمه بنك الاحتياطي الهندي للحكومة. على الرغم من أن الحكومة قبلت التوصيات من حيث المبدأ، إلا أن الجزء الأخير من الثمانينيات لا يزال يشهد عجزاً مالياً أعلى ونموً أعلى في عرض النقود كل هذا أوقعنا في أزمة سنة 1991، وشهدت أوائل التسعينيات، كجزء من برنامج التحرير، تغييرات بعيدة المدى في أداء البنك المركزي مع توقف إصدار أذونات الخزانة المخصصة، انتهى التحويل الآلي للعجز المالي من خلال الانتقال إلى سعر الفائدة الذي يحدده السوق، أصبحت الأوراق المالية الحكومية قابلة للتسويق ومكنت من ظهور عمليات السوق المفتوحة كأداة للتحكم في الائتمان. وساعد تفكيك الهيكل المدار لسعر الفائدة على ظهور معدل الفائدة كأداة سياسية¹.

2. تعريف بنك الاحتياطي الهندي ومهامه والهيكل التنظيمي:

بنك الاحتياطي الهندي هو بنك متعدد الجنسيات يقدم خدمات مصرفية ومالية، لديه عديد من مهامات، وفيما يلي سوف نتعرف عليه وأهم وظائفه وهيكله التنظيمي.

1.2. تعريف بنك الاحتياطي الهندي: هو البنك المركزي (RBI)، الذي بدأ عملياته في 01 ابريل 1935، بموجب قانون الاحتياطي الهندي يستخدم بنك الاحتياطي الهندي السياسة النقدية بخلق الاستقرار المالي في الهند، وهو مسؤول عن تنظيم العملة وأنظمة الائتمان في البلاد².

2.2. مهام بنك الاحتياطي الهندي: يتمتع بنك الاحتياطي الهندي بكونه محكمة عليا في المركز، يتمتع بضخامة هائلة في ظل النظام المصرفي في الهند، حيث لديه احتكار على إصدار الأوراق النقدية والنظام النقدي للبلد، يمكن أيضاً من صلاحيات ووظائف معينة رئيسية لبنك الاحتياطي هي تلك الوظائف التي يقوم بها كل

* هو احد الزعماء الوطنيين الهنود، وقد شغل منصب الحاكم العام للهند في الفترة (1948-1950).

¹ <https://www.thehindubusinessline.com/india-at-75/the-evolving-contours-of-indias-monetary-policy/article65761159.ece> , 12/03/2023 , 22:07.

² Understanding Reserve Bank of India (RBI) and How investopedia.com, 24/02/2023 22:01.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

بنك مركزي لكل دولة يؤدي في جميع أنحاء العالم. في الأساس تتوافق هذه الوظائف مع الأهداف التي تم إنشاء البنك معها ومنها:¹

1.2.2. إصدار الأوراق النقدية: يمتلك بنك الاحتياطي الهندي وحده الحق أو السلطة أو الاحتكار لإصدار

الأوراق النقدية باستثناء الروبية الواحدة والعملات المعدنية الأصغر منه.

2.2.2. مصرفي إلى بنوك أخرى: إن بنك الاحتياطي الهندي (RBI) هو مؤسسة مراقبة على الصلاحيات

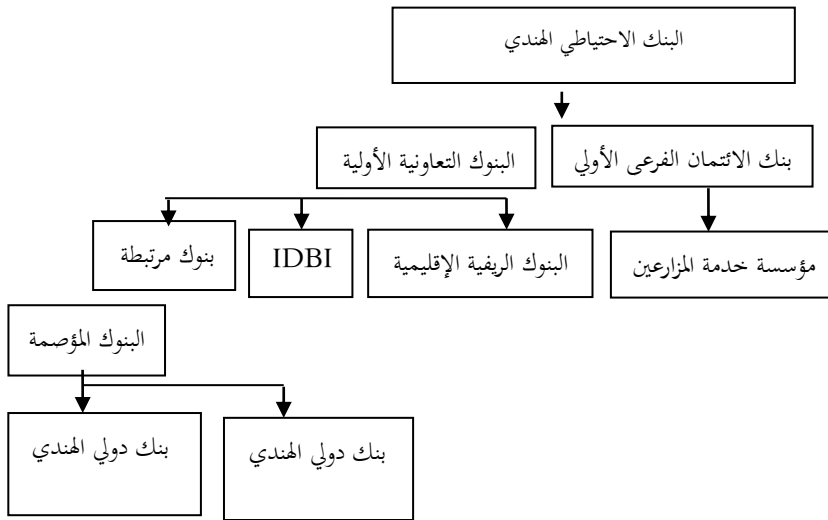
الإلزامية لتوجيه ومساعدة وتوجيه البنوك التجارية الأخرى في دولة، ويمكن لبنك الاحتياطي الهندي (RBI) التحكم في أحجام احتياطات البنوك والسماح بأمور أخرى.

3.2.2. مصرفي للحكومة: يجب أن يكون بنك الاحتياطي الهندي هو هيئة الرقابة العليا ينفذ مختلف وظائف

المصرفية مثل قبول الودائع والضرائب نيابة للحكومة، يعمل كممثل للحكومة حتى في المستوى الدولي، يحتفظ بحسابات الحكومية ويحتفظ بالديون الخارجية وصرف الاحتياطات نيابة عن الحكومة.

2.3. الهيكل التنظيمي: ويوضح الشكل الموالي

الشكل رقم (06.02): الهيكل التنظيمي لبنك الاحتياطي الهندي (RBI)



Source : Banking Structure in India the way forward, rbidoes.org.in, p: 25

3. أهم الإصلاحات الهيكلية:

نصح بنك الاحتياطي مؤسسات الإقراض لأجل الخمس في جميع أنحاء الهند، أي IDBI، ومؤسسة التمويل الصناعي في الهند IFCI، ICICI في مارس 1994 لتنفيذ المبادئ التوجيهية الاحترازية بشأن كفاية رأس

¹ Functions of RBI (the India's central Bank), www.jnpg.org.ing , 25/02/2023 , 00:33.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

المال والاعتراف بالدخل والأصول التصنيف والمخصصات والمسائل الأخرى ذات صلة بطريقة تدريجية من السنة المحاسبية التي تبدأ في أبريل 1993.

مقابل شرط تحقيق نسبة كفاية رأس المال بنسبة 4% بحلول 31 مارس 1994، حققت جميع المؤسسات المالية 8% بحلول 31 مارس 1996، تم تلبية متطلبات التمويل أيضا قبل جميع المؤسسات المالية خلال الفترة 1993-1994.

كان أحد التطورات المهمة خلال السنة هو تعديل قانون IDBI لسنة 1964 في أكتوبر 1994 لتمكين من إبعاد هيكله رأسماله، حيث دخل IDBI سوق رأس المال في يوليو 1995 بإصدار عام بقيمة 16,8 كرور سهم من الأسهم بقيمة 10 بعلوة 120 لكل سهم، بإجمالي 2184.

قامت المؤسسات المالية بترشيد هيكل أسعار الفائدة بما يتماشى مع البيئة الاقتصادية العامة، قدم كل من IDBI و ICICI و IFCI مخطط قروض بسعر فائدة متغير، وواصلوا جهودهم لتوسيع قاعدة مواردهم وحشدوا الأموال من الأسواق المحلية والدولية.

كانت السياسة المهمة من قبل NHB هي رفع القيود عن أسعار الفائدة التي تفرضها وكالات الإقراض الأولية على جميع القروض الاحتياطي إلى إصلاحات بعيدة المدى بتنظيم السوق، وقد أدى ذلك أيضا إلى تعزيز الانحياز نحو نهج تدريجي لإصلاح القطاع المالي واستمرار هيمنة القطاع العام على النظام المالي¹.

ثالثا: تحليل مسار السياسة النقدية في الجزائر والهند للفترة 2001 . 2020

الكتلة النقدية هي عبارة عن كمية النقود متداولة في أي اقتصاد، وفي هذا العنصر سوف نتعرف على مكونات الكتلة النقدية في دولتي الجزائر والهند.

1. تحليل مسار السياسة النقدية في الجزائر للفترة 2001 . 2020:

لقد مرت السياسة النقدية في الجزائر ومنذ الاستقلال بالعديد من التطورات، والتي ترجع إلى طبيعة النظام الاقتصادي المنتهج.

1.1. تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001 . 2020: تشمل الكتلة النقدية في الجزائر المتاحات النقدية بالإضافة إلى أشباه النقود والمتمثلة في الودائع لأجل وودائع توفير.

¹ Reforms in banking and financial instructions, rbidocs.rbi.org.in, p.p: 915-916.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الجدول رقم (02 . 02): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2020

الوحدة: مليار دج ، %

السنوات	النقد الورقية	ودائع تحت الطلب	عرض النقود M_1	أشباه النقود	الكتلة النقدية M_2	معدل نمو M_1	معدل نمو M^2
2001	577,2	661,3	1238,5	1235	2473,5	18,20	22,30
2002	664,7	751,6	1416,3	1485,2	2901,5	14,40	17,30
2003	781,3	849,7	1631	1723,9	3354,9	15,20	15,60
2004	874,3	1291,3	2165,6	1478,7	3644,3	31,80	10,50
2005	921	1516,5	2437,5	1632,9	4070,4	12,60	11,70
2006	1081,4	2096,4	3177,8	1649,8	4933,7	30,40	18,60
2007	1284,5	2949,1	4233,6	1761	5994,6	33,20	24,20
2008	1540	3424,9	4964,9	1991	6955,9	17,30	16,00
2009	1829,4	3114,8	4944,2	2228,9	7173,1	-0,40	3,10
2010	1098,6	3657,8	5756,4	2524,3	8280,7	16,40	15,40
2011	2571,5	4570,2	7141,7	2787,5	9929,2	24010	19,90
2012	2952,3	4729,2	7681,5	3333,6	11015,1	7,60	10,90
2013	3204	5045,8	8249,8	3691,7	11941,5	7,40	8,40
2014	3658,9	5944,1	9603	4083,7	13686,7	16,40	14,60
2015	4108,1	5153,1	9261,2	4443,3	13704,5	-3,60	0,10
2016	4497,2	4909,8	9407	4409,3	13816,3	1,6	0,82
2017	4716,9	5549,2	10266,1	4708,5	14974,6	9,1	8,4
2018	4926,8	6477,3	11404,1	5232,6	16636,7	11,1	11,1
2019	5437,6	5537,6	10975,2	5531,4	16506,6	-3,8	-0,8
2020	6140,7	5842,7	11983,4	5756,6	17740,0	9,2	7,5

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا للتقرير السنوية ببنك الجزائر، سنة 2001 . 2021

من خلال الجدول رقم (02. 02)، يتضح النمو المتزايد للكتلة النقدية M_1 حيث انتقلت من 1238,5 مليار دينار جزائري سنة 2001 إلى 9603 مليار دينار جزائري سنة 2014، حيث أن نلاحظ عرض النقود في سنة 2001 من الكتلة النقدية M_2 حققت نسبة 50%، وهذا يدل على عودة الثقة في العملة المحلية وزيادة معدل الادخار، لتشهد انخفاض سنة 2015 حيث بلغت قيمتها 9261,2 مليار دينار جزائري.

أما بالنسبة الكتلة النقدية M_2 حققت اتجاه تصاعدي، حيث مع بداية سنة 2001 شهدت نمو مرتفعا قدر بـ 2473,5 مليار دج، وهذا خلال تطبيق المخطط الإنمائي لدعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004)، فانتهجت الجزائر سياسة توسعية لتحقيق معدلات نمو مرضية وقضاء على البطالة وعدة مشاكل أخرى.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

بالاقتصاد، إلا أن الكتلة النقدية M_2 حققت بعد ذلك خلال الفترة (2003. 2005) معدلات نمو منخفضة على رغم زيادة الودائع تحت الطلب قدرت بـ 849,7 مليار دج و 1291 مليار دج جزائري خلال سنتين 2003 و 2004 على التوالي، إلا أن لم تستطع أن تعوض النقص الحاصل في أشباه النقود الذي شهد تراجعاً خصوصاً سنة 2004 قدرت قيمتها 1478,7 مليار دج، أما عن الفترة الممتدة من 2006. 2009 فقد كانت معدلات النمو متذبذبة كانت أقصاها سنة 2007 بنسبة 24,20% وأدناها سنة 2009 بنسبة 3,1%، وهذا راجع كذلك إلى احتياطات الصرف الصادرة من قطاع المحروقات.

بالنسبة للفترة (2010. 2014)، فقد شاهدت معدلات نمو متقاربة وهذا راجع كذلك إلى مساهمة قطاع المحروقات إضافة لذلك نسبة النمو التداول النقدي خارج البنوك.

أما فيما يخص سنتين (2015. 2016)، فقد شهدت الكتلة النقدية M_2 معدلات نمو ضئيلة جداً بنسبة 0,10% و 0,82% على التوالي، وهذا راجع لانخفاض إيرادات قطاع المحروقات بسبب انخيار أسعار النفط، وكذلك لانخفاض حجم ودائع تحت الطلب الذي قدرت بـ 5153,1 مليار دج سنة 2015 و 4909,8 مليار دج سنة 2016، لتبلغ سنة 2017 معدل 8,4% و 11,1% راجع لارتفاع أسعار النفط، وارتفاع ودائع تحت الطلب، أما في سنة 2020 بلغت القاعدة القانونية 5842,7 مليار دج، بالنسبة لودائع تحت الطلب والكتلة النقدية بلغت قيمتها 17740 مليار دج، حيث حققت معدل نمو مرتفع قدر بنسبة 7,5% بعدما كان بنسبة - 0,8% سنة 2019.

2.1. تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001- 2020: إن عرض النقود أو الكتلة النقدية التي تظهر في جانب المطلوبات لها ما يقابلها في جانب الموجودات من ميزانية النظام المصرفي، وهذه المقابلات تظهر في شكل أصول خارجية، وبالتالي يمكن تعريف مقابلات الكتلة النقدية على أنها مجموع التسليفات العائدة لمصدري النقد وشبه النقد والتي هي مصدر النقود، وفيما يلي سنقوم بتحليل تطور هذه المقابلات.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الجدول رقم (02 . 03): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2001-2020)

الوحدة: مليار دج ، %

السنوات	صافي الأصول الخارجية	قروض للدولة	قروض للاقتصاد	معدل صافي الأصول الخارجية	معدل قروض للدولة	معدل قروض للاقتصاد
2001	1310.7	569.7	1078.4	68.93	-15.91	8.52
2002	1755.7	578.6	1266.8	33.95	1.56	17.47
2003	2342.7	420.8	1378.9	33.43	-27.27	8.85
2004	3119.2	-20.6	1535	33.15	-104.9	11.32
2005	4179.7	-933.2	1779.8	34	4430.1	15.95
2006	5515	-1304.1	1905.4	31.95	39.74	7.06
2007	7415.5	-2193.1	2205.2	34.46	6817	15.73
2008	10246.9	-3627.3	2615.5	38.18	65.4	18.61
2009	10885.7	-3488.9	3086.5	6.23	-3.82	18.01
2010	11996.5	-3392.9	3268.1	10.2	-2.75	5.88
2011	13922.4	-3406.6	3726.5	16.05	0.4	14.03
2012	14940	-3334	4287.6	7.31	-2.13	15.06
2013	15225.2	-3235.4	5156.3	1.91	-2.96	20.26
2014	15734.5	-1992.3	6504.6	3.35	-38.42	26.15
2015	15375.4	567.5	7277.2	-2.28	-128.48	11.88
2016	12569	2682.2	7909.92	-18.25	172.6	8.7
2017	11227.4	4691.9	8880.0	-10.8	74.9	12.3
2018	9485.6	6325.7	9976.3	-15.4	34.8	12.3
2019	7598.7	7023.9	10857.8	-20.2	11.0	8.8
2020	6518.3	9433.8	11181.3	-13.9	34.4	3.0

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على التقارير السنوية لبنك الجزائر (Bank of Algeria).

❖ **صافي الأصول الخارجية:** نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن صافي الأصول الخارجية في ارتفاع مستمر الفترة الممتدة (2001. 2014)، حيث انتقلت من 1310,7 مليار دج في سنة 2001 إلى 15734,5 مليار دج سنة 2014 واستمرت هذه الأصول في الزيادة حيث ارتفعت في فترة (2001. 2007) من 1310,7 مليار دج في سنة 2001 إلى 7415,5 مليار دج سنة 2007 تميزت هذه الفترة بنمو مستمر وشبه مستقر وثابت حيث قدر معدل صافي تقريبا 33%، كما شهدت صافي الأصول الخارجية ارتفاع في قيمتها وكانت أعلى نسبة نمو بلغت ذروة سنة 2008 بقيمة 10246,9 مليار دج قدر معدل نمو بـ 38,18%، ويرجع هذا الارتفاع في قيمة الأصول إلى زيادة في عوائد الصادرات في المحروقات (عائد قطاع المحروقات)، بينما

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

سنة 2015 سجلت أدنى معدل صافي قدر بـ 2,28% مقارنة بسنة 2014 التي بلغت 3,35% بقيمة 15734,5 مليار دج مقابل 15375,4 مليار دج لسنة 2015 تراجع طفيف بسبب انخفاض قيمة الدينار. أما فيما يخص في الفترة الممتدة (2015. 2020) فنلاحظ هناك تراجع وانخفاض في صافي الأصول حيث بلغت 15375,4 مليار دج، 12569 مليار دج، 11227,4 مليار دج، 9485,6 مليار دج، 7598,7 مليار دج، 6518,3 مليار دج، في تلك الفترة على التوالي مقارنة بالسنوات السابقة، ويرجع سبب هذا إلى انخفاض وتدهور أسعار البترول.

❖ **القروض المقدمة للاقتصاد:** يتضح من خلال الجدول أن الحجم القروض المقدمة للاقتصاد في نمو متزايد حيث انتقلت من 1078,4 مليار دج سنة 2001 إلى 7277,2 مليار دج سنة 2015، فنلاحظ أنها كل سنة تسجل ارتفاع مقارنة بالنسبة التي قبلها، حيث سجلت سنة 2001 نسبة ارتفاع ضعيفة تقدر بـ 8,82% كما سجلت في 2002 ارتفاع جيد في حجم القروض حيث بلغت 1266,8 مليار دج بنسبة قدرت 17,47%، وهذا راجع لوجود فائض في السيولة لدى البنوك التجارية، حيث استمرت القروض المقدمة للاقتصاد في الارتفاع حيث انتقلت من 1378,9 مليار دج سنة 2003 إلى 1905,4 مليار دج سنة 2006 بنسبة 7,06% مقارنة بسنة 2005 التي قدرت نسبة النمو 15,95%، وفي سنة 2007 سجلت القروض قيمة قدرت بـ 2205,2 مليار دج بنسبة 15,73%، ثم ارتفعت هذه القروض من 2615,5 مليار دج إلى 3086,5 مليار دج سنتي 2008 و2009 على التوالي بنسب نمو 18%، أما بالنسبة للفترة (2010. 2013) ارتفعت القروض الموجهة للاقتصاد بـ 5156,3 مليار دج بمعدل نمو 20,26% مقارنة بسنوات 2010، 2011 و2012.

أما في الفترة (2014. 2020) نلاحظ استمرار الزيادة في قروض المقدمة للاقتصاد حيث انتقلت قيمتها من 6504,6 مليار دج سنة 2014 مقارنة بـ 11181,3 مليار دج سنة 2020.

❖ **القروض المقدمة للدولة:** نلاحظ من الجدول رقم (02. 03) أن القروض المقدمة للدولة سجلت انخفاض خاصة سنة 2005 سجلت قيم سالبة راجع إلى ارتفاع أسعار البترول، حيث سجلت خلال الفترة (2001. 2005) معدلات نمو سالبة استثناء سنة 2002 كانت نسبة موجبة 1,56%، حيث سجلت في الفترة (2004. 2007) معدلات نمو سالبة 20,6، 933,2، 1304,1 و2193,1 مليار دج على التوالي.

أما في الفترة (2009. 2013) سجلت معدلات منخفضة وشبه مستقرة، وهذا راجع لتمويل بعض سلع استهلاكية والقروض الممنوحة للشباب، وفي 2015 لم تعد دولة دائنة حيث سجلت قروض 567,5 مليار دج

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

وذلك راجع إلى انخفاض واردات الدولة، وابتداء من 2017 سجلت ارتفاع، وهذا راجع إلى زيادة مستحقات بنك الجزائر.

2. تحليل مسار السياسة النقدية في الهند

كان إصلاح السياسة النقدية عنصراً أساسياً في هذه العملية حتى حوالي منتصف الثمانينيات، كان من الأنسب وصف السياسة النقدية في الهند بأنها "ائتمان التخطيط"، حيث كان الهدف الرئيسي هو توجيه الائتمان ومعدلات الاحتياجات التنموية للاقتصاد، مع تفعيل بنوك القطاع العام كما يتوسط المفتاح، سيطرت على التضخم الصدمات الهيكلية مثل التدفق، الجفاف أو التغيرات في أسعار النفط.

وجاء الاختراق الأول في صياغة السياسة النقدية في منتصف الثمانينيات عندما تم اعتماد الاستهداف النقدي، حيث المستهدف تم تصميم مسار التوسع النقدي لتمويل النمو المطلوب للناتج المحلي الإجمالي في المصطلحات الاسمية، أي حساب بعد النمو للتضخم المسموح به، يعتقد أن قدم بنك الاحتياطي الهندي (RBI) عددًا من أدوات سوق المال في أواخر الثمانينيات، جنبًا إلى جنب مع تحرير أسعار الفائدة في سوق المال القائم كانت هذه الأدوات في الغالب في الأطراف.

وبالتالي، في حالة عدم وجود سوق نقدي فعال وهيمنة ائتمان بنك الاحتياطي الهندي للحكومة المركزية، كانت الأداة الأساسية للسياسة النقدية هي نسبة الاحتياطي النقدي التقليدي (CRR) تهدف إلى السيطرة على إجمالي المعروض النقدي لاحتواء الضغوط التضخمية في الوقت نفسه مع الأخذ في الاعتبار هدف تقديم الائتمان المصرفي للقطاع التجاري.

إلى جانب ذلك، الهيمنة الخيالية من خلال المعنى النقدي التلقائي للميزانية التحديات حرمت بنك الاحتياطي الهندي من الاستقلال التشغيلي¹.

1.2. مسار السياسة النقدية في الهند للفترة 1997-2008: بدأت السياسة النقدية تصبح مستقلة من الناحية التشغيلية عندما كانت ممارسة المال الآلي من خلال إنشاء سندات الخزنة المخصصة تم القضاء عليه تمامًا في 2 أبريل 1997 مامًا كما فقد الهدف النقدي تفضيله في الاقتصاديات المتقدمة، بدأ البحث عن فعاليتها في الهند في منتصف التسعينيات، وبالتالي أعلن بنك الاحتياطي الهندي في أبريل 1998 أنه سيتحول إلى "نهج المؤشرات المتعددة"، حيث إلى جانب المال الواسع، والذي يظل متغير المعلومات، مجموعة من مؤشرات

¹Rakesh Mohan & Partha Ray, **Indian Monetary Policy in the Time of Inflation Targeting and Demonetiatin** ,Working Paper 01 May 2018, p : 12.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الاقتصاد الكلي بما في ذلك أسعار الفائدة أو معدلات العائد في الأسواق المختلفة (النقد ورأس المال والتأمين الحكومي الأسواق) إلى جانب البيانات المتعلقة بالعملة والائتمان المقدم من البنوك، الموضع الافتراضي، التجارة، تدفق رأس المال، معدل التضخم، سعر الصرف، إعادة التدوير والمعاملات في العملات الأجنبية المتاحة على أساس التردد العالي جنبًا إلى جنب مع بيانات الإخراج لرسم وجهات نظر السياسة في عملية صيغة السياسة النقدية.

تم تحديث إطار عمل السياسة النقدية في نفس الوقت بحيث يمكن لسوق المال أن يعمل بكفاءة تسهيلات تعديل السيولة تم إنشاء* (LAF) في سنة 2000، مما مكن RBI من استخدام الريو، والمعدلات باعتبارها معدلات إشارة السياسة الرئيسية التي توفر مرآة لسوق المال بين عشية وضحاها معدلات هذا الجمع بين نهج المؤشرات المتعددة والأوبيراتينات النقدية من خلال LAF، قام بتكوين إطار عمل للسياسة النقدية الهندية على الإطلاق منذ أواخر سنة 2013.

2.2 السياسة النقدية في الهند في الألفية الجديدة حتى الأزمة المالية 2008: شهدت الألفية الجديدة

بداية صنع السياسة النقدية الحديثة في الهند حيث يتم الإشارة إلى السياسة النقدية من خلال تعديلات دورية للسياسة أسعار الفائدة. انتقل إطار عمل RBI إلى إدارة اليومية فائض (أو نقص) السيولة في سوق المال: في المقام الأول من خلال السوق المفتوحة عمليات إعادة الشراء / إعادة الشراء المباشرة أو العكسية. تم تنفيذ ذلك من خلال الأوبيراتين تسهيلات تعديل السيولة (LAF) في عام 2000:

- بموجب معدلات الريو المعلنة وإعادة الشراء العكسي، يقوم بنك الاحتياطي الهندي بتنفيذ إعادة الشراء / عمليات إعادة الشراء العكسي، وبالتالي ترسيخ سوق المال بين عشية وضحاها الأسعار داخل هذا الممر؛
- تستمر عمليات تسهيلات تعديل السيولة (LAF) ليتم استكمالها من خلال الوصول إلى RBI's تسهيلات دائمة مرتبطة بسعر إعادة الشراء LAF - مراجعة ائتمان التصدير للبنوك وتسهيلات السيولة الدائمة للمتعاملين الأساسيين*.

* Later in 2003, with the passing of the Fiscal Responsibility and Budget Management Act (FRBM) RBI is now not legally allowed to lend directly to the government.

* ساعد LAF في تأثير في وضع السيولة في الاقتصاد، الذي يتأثر باستمرار بالتغيرات في الأرصدة النقدية الحكومية، والتقلب في فائض تدفق رأس المال.

3.2. السياسة النقدية في أعقاب ذلك من NAFC (2008-2013) (مرحلة الاستقرار المالي)

من المهم أن نتذكر السياق الاقتصادي والنقدي الذي كان موجودًا في الهند عندما اندلعت NAFC في سنة 2008. التأثير الأولي للأزمة على الاقتصاد الهندي كانت صامتة نوعا ما بعد التخفيضات في سعر الفائدة على الأموال الفيدرالية الأمريكية في أغسطس 2007، كان هناك قفزة هائلة في صافي تدفقات رأس المال إلى البلاد، وصلت إلى ما يقارب من 10% من الناتج المحلي الإجمالي في 2007-2008 على الرغم من الإجراءات التي اتخذها البنك الاحتياطي لتعقيم تأثير السيولة الناتج عن عمليات شراء العملات الأجنبية الكبيرة الناتجة في 2007-2008، انبثقت الضغوط التضخمية من الطلب المحلي القوي وارتفاع أسعار السلع العالمية تضخم. وبرز الاستقرار المالي كهدف مهم للسياسة النقدية في هذه القرى، كان على بنك الاحتياطي الهندي أن يلعب دورًا مزدوجًا - سلطة السياسة النقدية؛ والمنظم للأنظمة المصرفية وغير المصرفية، في حين أن الهند أفلتت من تأثير الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 بسبب القيود المفروضة منذ فترة طويلة على الاستثمار الأجنبي من قبل البنوك، أصبح ارتفاع الأصول المتعثرة (NPAs) في النظام المصرفي مصدر قلق منذ سنة 2010.¹ ومن أهم الإجراءات النقدية لهذه الفترة:²

- تسهيلات غير تقليدية خاصة للخطابات المحددة؛
- تقديم نافذة إعادة شراء خاصة تحت تعديل السيولة تسهيلات (LAF) للبنوك لإعادة إقراض الصناديق المشتركة، غير المصرفية شركات المخاطبة (NBFCs) وشركات مخاطبة الإسكان (HFCs)؛
- إنشاء مركبة ذات أغراض خاصة (SPV) لتوفير السيولة دعم شركات المخاطبة الغير المصرفية؛
- تقديم تسهيلات مراجعة خاصة يمكن للبنوك الوصول إليها بدون أي ضمانات تسهيل سيولة الفوركس؛
- التدخل في سوق الفوركس الأساسي من خلال استخدام العملات الأجنبية محميات؛
- تعديل تصاعدي لسقوف أسعار الفائدة على أنواع مختلفة من ودائع غير المقيمين بالعملات الأجنبية؛
- ريلاكساتين لنظام الاقتراض التجاري الخارجي؛

¹ Press release, **Macroeconomic and Monetary Developments First Quarter Review 2008-2009**, July 28, 2008, available at https://www.rbi.org.in/scripts/BS_PressReleaseDisplay.aspx?prid=18883 (accessed in February 2018).

² Rakesh Mohan & Partha Ray, opcit, p : 12.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

- السماح لـ **NBFCs /HFCs** بالوصول إلى الاقتراض الأجنبي والسماح للشركات لإعادة شراء السندات القابلة للتحويل بالعملة الأجنبية؛
- تسهيل مبادلة الروبية بالدولار للبنوك ذات الفروع الخارجية.

4.2. السياسة النقدية نحو استهداف التضخم (تكنولوجيا المعلومات) (2014-2020)

كان نصح بنك الاحتياطي الهندي في السياسة النقدية خلال الفترة من نوفمبر 1997 إلى سبتمبر 2013 تم وصفه بأنه "نهج مؤشرات متعددة". بالطبع كان عاملاً رئيسياً عنصر من بين متجه المتغيرات التي تم تضمينها تحت مؤشر متعدد، كما أشار الحاكم ريدي في ذلك الوقت، فإن بنك الاحتياطي الهندي - بدلاً من التدفق الرسمي الهدف - حدد نظرة مستقبلية للتضخم في كل بيان للسياسة النقدية خدم في بعض النواحي كهدف في ظل الظروف، وصف نهجه للتضخم في هذا الارتباط باعتباره "هدف مفروض ذاتياً ومؤشراً للتضخم ومتسقاً مع الاتجاهات العالمية، ودوافع الحفاظ على رغم النمو".

وخلال الفترة، حدث تغيير كبير في سنة 2016 عندما تم تعديل قانون **RBI** يتطلب إطار السياسة النقدية الجديد من بنك الاحتياطي الهندي الحفاظ على تضخم أسعار المستهلك.

بعد مناقشة كبيرة حول اتفاقية إطار السياسة النقدية (**MPFA**) تم توقيعه رسمياً بين حكومة الهند والبنك الاحتياطي الهندي في 20 فبراير 2015، تحديد ما يلي¹:

- حددت الحكومة هدفاً لبنك الاحتياطي الهندي لتقليل حجم التدفق إلى أقل من 6% لكل فرد بحلول كانون الثاني (يناير) 2016، و4% للسنة الخطية وجميع السنوات اللاحقة بنطاق +/- 2%؛
- إذا فشل بنك الاحتياطي الهندي (**RBI**) في تحقيق الهدف، فسيقوم بإبلاغ الحكومة مع أسباب الفشل في تحقيق الهدف؛

- سيعمل بنك الاحتياطي الهندي (**RBI**) على تقدير فترة التعادل التي فشل خلالها الهدف الذي سيتحقق.

5.2. تطور مكونات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2000. 2013: تتكون الكتلة النقدية في الهند

من المال بمفهوم الضيق وهي فئة تشمل جميع النقود المادية، والمال بمفهومه الواسع فيشمل جميع العناصر المدرجة في المال الضيق وأيضا أي أصول أخرى يمكن استخدامها لشراء السلع والخدمات، إضافة إلى هذه المكونات ودائع تحت الطلب ولأجل والاحتياطي للأموال.

¹ Ibid;p:22

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الجدول رقم (02 . 04): تطور مكونات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2000 - 2013

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	الاحتياطي الأموال	المال بمفهومه الضيق	المال بمفهومه الواسع	ودائع تحت الطلب	ودائع لأجل
من 2001-2000 إلى 2010-2009	15,43	15,99	17,47	17,49	18,12
من 2011-2010 إلى 2013-2012	9,65	8,38	14,38	1,37	16,41

Source: Ashima Goyal, History of Montary Policy in India Since Independence, Indira Gandhi Institute of Development, India, 2014, p:67.

من خلال الجدول رقم (02 . 04) نلاحظ انخفاض نمو الاحتياطي الأموال في العقد الأول حيث 15,43% للعقد الأول إلى 9,65% للعقد الثاني وكذلك بالنسبة للمال بمفهومه الضيق والواسع حيث كانت 15,99% و 17,47% على التوالي للعقد الأول مقابل 1,37% و 14,38% على التوالي للعقد الثاني وشوهد انخفاض مفاجئ للودائع تحت الطلب حيث كانت 17,49% للعقد الأول و 1,37% للعقد الثاني، وانخفاض في الودائع لأجل من 18,12% إلى 16,41%.

6.2. تطور مقابلات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2000-2013: يوضح الجدول التالي مقابلات الكتلة النقدية خلال الفترة (2000. 2013).

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الجدول رقم (02 . 05): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2000 . 2013

الوحدة: مليار روبية

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
M₀	282678	314034	343038	390712	444861	515948	617286
M₁	356588	397683	445513	514636	600343	716470	858675
M₃	1224087	1420007	1647954	1861580	2121459	2458925	2950186
	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
M₀	786960	913929	996522	1210801	1381046	1463829	1592672
M₁	995028	1139607	1319851	1541527	1631242	1786311	1957330
M₃	3603444	4343664	5177882	6015165	6968805	79908942	8982214

Source: RBI.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02 . 05) أن **M₀** في الفترة الممتدة (2000 . 2013) حيث انتقلت من 282678 مليار روبية سنة 2000 إلى 1592672 مليار روبية سنة 2013 كأعلى قيمة لها. كذلك **M₁** و **M₃** سجلوا ارتفاعا مستمر خلال الفترة (2000 . 2013) حيث أن **M₁** انتقلت من 356588 مليار روبية سنة 2000 إلى 1957330 مليار روبية سنة 2013 و **M₃** سجلت قيمتها 1224087 مليار روبية سنة 2000 إذ ارتقى عن مقارنة، بسنة 2013 سجلت قيمتها 8982214 مليار روبية.

7.2. تطور مكونات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2014 . 2016: يوضح جدول أدناه تطور مكونات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة (2014 . 2016).

الجدول رقم (02 . 06): تطور مكونات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2014-2016:

الوحدة: مليار روبية

السنوات	2014	2015	2016
الاحتياطي الأموال	17659,8	20182,3	14207,4
ودائع تحت الطلب	7722,7	8580,0	11521,4
ودائع لأجل	76055,9	83716,1	95211,2

Source: International Financial Statistics, International Montary Fund, 2018, p: 512.

من خلال الجدول رقم (02 . 06) نلاحظ نمو في الاحتياطي الأموال في سنة 2014 يقدر بـ 17659,8 مليار روبية وفي 2015 يقدر بـ 20182,3 مليار روبية وفي 2016 بـ 14207,4 مليار روبية ونمو ودائع تحت الطلب ولأجل ففي 2014 تقدر ودائع تحت الطلب بـ 7722,7 مليار روبية وفي 2015 بـ 8580,0

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

مليار روبية وفي 2016 بـ 11521,4 مليار روبية وودائع لأجل في 2014 تقدر بـ 76055,9 مليار و2015 بـ 83716,1 مليار روبية وفي 2016 بـ 95211,2 مليار روبية.

8.2. تطور مقابلات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2014-2016: يوضح الجدول أدناه تطور مقابلات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة (2014. 2016).

الجدول رقم (07. 02): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2014-2016:

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	2014	2015	2016
M_0	19,28	21,81	19,00
M_1	22,92	26,03	26,82
M_3	105,50	116,18	127,92

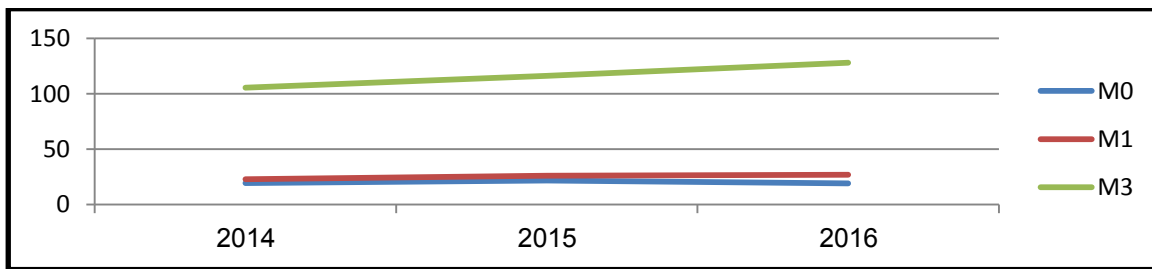
Source: economic survey 2022-2023, statistical appendix, p:72.

من خلال الجدول رقم (07. 02) نلاحظ أن M_0 سجلت نسبة مئوية قدرت بـ 19,28% سنة 2014 منخفض مقارنة بسنة 2015 إذ ارتفعت نسبتها إلى 21,81%، وفي سنة 2016 انخفضت نسبته إلى 19%.

أما بالنسبة إلى M_1 سجلت إلى 22,92%، 26,03% و26,82% خلال السنوات 2014، 2015 و2016 على التوالي حيث نلاحظ في سنتين نسبتيين شبه مستقرة.

فيما يخص M_3 كانت نسبتها مرتفعة خلال سنوات ثلاث حيث سجلت 105,5%، 106,18% و127,92% في سنوات 2014، 2015 و2016 على الترتيب.

الشكل رقم (07. 02): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2014. 2016



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على الجدول رقم (07. 02)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (07. 02) أن M_0 و M_1 شبه متقاربان ومستقران في سنوات ثلاث، أما M_3 متزايدة.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

9.2. تطور مكونات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2017-2021: ويوضح الجدول أدناه تطور مكونات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة (2017. 2021).

الجدول رقم (02 . 08): تطور مكونات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2017-2021:

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الاحتياطي الأموال	-12,9	27,3	14,5	9,4	18,8
العملة المتداولة	-19,7	37,0	16,8	14,5	16,6
ودائع المصرفية لدى بنك الاحتياطي الهندي	8,4	3,9	6,4	-9,6	28,5
المال بمفهومه الضيق	-3,9	21,8	13,6	11,2	16,2
المال بمفهومه الواسع M_3	6,9	9,2	10,5	8,9	12,2
العملة عند الجمهور	-20,8	39,2	16,6	14,5	17,1
الودائع الإجمالية	6,9	5,8	9,6	8,0	11,3
الودائع تحت الطلب	18,4	6,2	9,6	6,8	14,8
الودائع لأجل	10,2	5,8	9,6	8,1	10,9

Source: economic survey 2022-2023, government of India, ministry of finance, new Delhi, 2023; p:82.

اعتبارا من 30 ديسمبر 2021 ارتفع مخزون النقد الواسع M_3 بنسبة 12,2% على أساس سنوي من جانب المكون، كانت الودائع الإجمالية هي المكون الأكبر وساهمت بشكل أكبر في توسع M_3 خلال العام. زاد الاحتياطي النقدي M_0 بنسبة 18,8% على أساس سنوي كما في 30 ديسمبر 2021 مقارنة بنسبة 9,4% في السنة الماضية، ومع ذلك سجل احتياطي الأموال وشوهدت سنة 2021 نمو في العملة لدى الجمهور بنسبة 17,1% مقابل 14,5% في السنة الماضية، ونمو الودائع تحت الطلب ولأجل بنسبة 14,8% و 10,9% على التوالي مقابل 6,8% و 8,1% في العام الفائت.

10.2. تطور مقابلات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2017-2021: ويوضح الجدول التالي تطور مقابلات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة (2017. 2021).

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الجدول رقم (02 . 09): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الهند خلال الفترة 2017-2021

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
M_0	24.19	27.70	30.30	36.00	40.69
M_1	53.07	47.94	41.26	37.10	32.67
M_3	139.63	154.32	168.00	188.45	204.94

Source: economic survey 2022-2023, statistical appendix, p:72

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02 . 09) أن M_0 متزايدة نسبتها في الفترة (2017 . 2021) مقارنة كل سنة بالسنة التي قبلها، M_1 سنة 2017 سجلت نسبة مرتفعة قدرت بـ 53,07% مقارنة بنسبة 32,67% التي سجلتها سنة 2021، وفيما يخص M_3 كانت نسبتها مرتفعة خلال الفترة الممتدة (2017 . 2021)، حيث انتقلت من 139,63% سنة 2017 إلى 204,94% سنة 2021.

المطلب الثاني: تحليل أدوات وأهداف السياسة النقدية في دولتي الجزائر والهند

يتدخل بنك الجزائر وبنك الاحتياطي الهندي في النشاط الاقتصادي بطريقة غير مباشرة وذلك بامتصاص الفائض من الكتلة النقدية وتوفير أرصدة نقدية جديدة من خلال استعمال أدوات السياسة النقدية لتحقيق الأهداف المطلوب الوصول إليها، وفي هذا صدد سوف يتم تحليل أدوات وأهداف السياسة النقدية في دولتي الجزائر والهند في الفترة 2001-2010.

أولا: تحليل أدوات وأهداف السياسة النقدية للفترة 2001-2010

شرعت السلطة النقدية في إصلاح أدوات السياسة النقدية بتهيئة عدة أدوات لبنك الجزائر تتماشى مع الحاجة التي يتطلبها الاقتصاد خاصة اقتصاد السوق النقدية.

1. تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر والهند خلال الفترة 2001 - 2010:

يعتمد بنك الجزائر في التأثير على حجم الائتمان وتوزيعه داخل الاقتصاد الوطني على مجموعة من الأدوات.

1.1. تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2010: وفيما يلي ستناول تطور أداء معدلات أدوات السياسة النقدية التي يستعملها بنك الجزائر خلال الفترة (2001 . 2010).

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

1.1.1. سعر إعادة الخصم: هو أقدم الأدوات المستخدمة من طرف بنك الجزائر للتأثير على السيولة للبنوك التجارية، ولقد بقي هذا المعدل ثابتاً منذ 1961 إلى 1986 مقدراً بـ 2,75% ليعرف بعد ذلك عدة تغيرات، كما أن قانون النقد والقرض حدد في مواده السندات التي يمكن إعادة خصمها¹. والجدول التالي يوضح تطورات معدل إعادة الخصم.

الجدول رقم (10.02): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2001-2010

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	6	5,5	4,5	4	4	4	4	4	4	4

المصدر: فتحة بن علي وصالح التومي، مقال بعنوان: تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة الحالة الجزائر خلال الفترة (1990 . 2017)، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات أفريقيا، الصادرة عن جامعة الجزائر 3، العدد: 22، المجلد: 16، الجزائر، 2020، ص: 54.

حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم (10.02) الذي يوضح معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2001-2010 أن معدل إعادة الخصم لم يعتمد من طرف بنك الجزائر إلا في بداية الفترة 2001 بلغ معدل إعادة الخصم 6%، يليه انخفاض تدريجي بلغ 5,5% سنة 2002، بسبب الحالة المالية الجيدة على مستوى البنوك التي خفضت من مستوى إعادة الخصم في السنتين الموالتين 2003. 2004 من 4,5% إلى 4% وبقي هذا المعدل ثابت إلى غاية سنة 2010، ويعد هذا مؤشر جيد حيث يعبر عن التحسن في مستويات التضخم، وعدم إعادة التمويل لدى بنك الجزائر التي أصبحت لا تلجأ إليه البنوك التجارية بسبب السيولة الكبيرة التي تميز هذه المرحلة².

1.1.2. الاحتياطي القانوني: تتمثل هذه الأداة الغير مباشرة في احتفاظ البنوك بنسبة يحددها بنك الجزائر وتحسب على أساس مجموع الودائع التي يملكها كل بنك ويتم الاحتفاظ بها في حساب لدى بنك الجزائر، إن الأمر 11-03 المعدل والمتمم للقانون 90-10 لم يذكر أداة الاحتياط الإجباري بصورة مباشرة غير أن بنك الجزائر أعاد تقنينها عبر تعليمة صادرة عنه سنة 2004، والتي حدد من خلالها خضوع مختلف الودائع

¹ ماجدة مدوخ، مقال بعنوان: السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، مجلة العلوم الاقتصادية الإنسانية، الصادرة عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، نوفمبر 2011، ص: 373.

² المادة 69 و 72 من قانون النقد والقرض.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

(الجارية، الأجل، سندات الصندوق، دفتر التوفير، الودائع المشتركة في عمليات الاستيراد والودائع الأخرى) المعدل الاحتياطي الإجباري الذي يمكن أن يصل حتى 15% من دون استثناء والأسلوب نفسه¹.

ويوضح الجدول الموالي تطور معدلات الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2001-2010.

الجدول رقم (11.02): تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2001-2010

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	3	4,25	6,25	6,5	6,5	6,5	6,5	8	8	8

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر خلال الفترة 2001-2010

<https://www.bank-of-algeria-dz>

في بداية سنة 2001 دخلت حيز التنفيذ الفعلي وتم رفعها إلى 3% سنة 2001 بعدما كانت 2,5% سنة 2000 وهذا يعود إلى ارتفاع سيولة البنك التي ارتفعت كثيرا مما جعل بنك الجزائر يهتم بتغيير هذه الأداة تماشيا مع رغبته في امتصاص السيولة وذلك من خلال إصدار تعليمات تتعلق بأداة الاحتياطي الإلزامي، ليتم رفع من نسبة أداء الاحتياطي الإلزامي إلى 4,25% سنة 2002 بسبب السيولة التي كانت ذات الاتجاه التصاعدي ليواصل بنك الجزائر في رفع من معدل الاحتياطي إلى 6,25% سنة 2003 واستقر عند 6,5% منذ سنة 2004 لغاية 2007، ليتم من جديد الرفع من نسبة الاحتياطي الإلزامي إلى 8% خلال السنوات الثلاثة 2008، 2009 و2010².

3.1.1. تسهيلات الودائع (تسهيلات المغلة للفائدة): تم استخدام تسهيلات الإيداع كأداة للسياسة النقدية الذي تم تقديمه في أغسطس 2005 من قبل بنك الجزائر والذي يسمح للبنوك بإكمال الودائع على مدار 24 ساعة لدى بنك الجزائر تمنح هذه الطريقة للبنوك مرونة واسعة في مجال إدارة الخزينة على المدى القصير وقد لجأ بنك الجزائر إلى استخدام هذه الأداة بسبب استمرار السيولة لدى البنوك والجدول التالي يوضح تطور تسهيلات الودائع³.

¹ حمزة الحاج شودار، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظام الرقابة التقليدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص:312.

² سامية عزازي وعبد الرحمان ساعد، مقال بعنوان: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، الصادرة عن جامعة الجزائر 03، العدد: 02، المجلد: 05، 2022، ص: 859.

³ Majida Maher and Mustapha bouchama, **opcit** , P:859.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الجدول رقم (02 . 12): تطور تسهيلات الودائع في الجزائر خلال الفترة 2001-2010

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	/	/	/	/	0,3	0,3	0,75	0,75	0,3	0,3

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على تقارير بنك الجزائر 2001-2010 " <https://www.bank-of-algeria-dz> "

نلاحظ من الجدول رقم (02 . 12) أن من 2001 إلى 2004 لا تسجل أي نسبة لأن تسهيلات الودائع بدأت من سنة 2005 تطبق حيث سجلت معدل تسهيلات على الودائع قدرت بـ 0,3% في سنتين 2005 و2006، ثم ارتفع خلال سنتي 2007 و2008 ليصل إلى 0,75% ويرجع ذلك زيادة فائض السيولة ليعود بعد ذلك ويستقر بمعدل 0,3% خلال سنتين 2009 و2010.¹

4.1.1. أداة استرجاع السيولة: تم دخول هذه الأداة حيز التنفيذ بموجب التعليم رقم 02-2002 الصادرة في 11 ابريل 2002 والتي ادخل بموجبها أسلوب استرجاع السيولة لـ 07 أيام ضمن أساليب تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ليتم تدعيمها لاحقا بأسلوب استرجاع السيولة لـ 03 أشهر من أوت 2005 وعلى أساسه يعلن بنك الجزائر عن رغبته في امتصاص السيولة من السوق النقدية عن طريق المناقصة حيث يقوم بعرض المبالغ التي يريد سحبها بمعدل فائدة يعين من قبل بنك الجزائر نفسه مع العلم أن هذه الوسيلة منحت مرونة لأنها قابلة للتعديل يوميا مع أداة الاحتياطي الإجباري².

والجدول الموالي يوضح تطور أداة استرجاع السيولة خلال الفترة 2001-2010.

الجدول رقم (02 . 13): تطور أداة استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة 2001-2010

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
07 أيام	/	2.75	1,75	0,75	1,25
03 أشهر	/	/	/	/	1,9
سنوات	2006	2007	2008	2009	2010
07 أيام	1,75	1,25	0,75	0,75	0,75
03 أشهر	2.5	2	1,25	1,25	1,25

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على النشرات الإحصائية الثلاثية 2001-2010 <https://www.bank-of-algeria-dz>

¹ Ibid, P:859.

² حسن بن العارفة وعبد السلام بلالي، مقال بعنوان: تحليل فعالية السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الصادرة عن جامعة احمد دراية، الجزائر 2017، ص: 206.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02 . 13) أن أداة استرجاع السيولة لمدة 07 أيام دخلت حيز التنفيذ سنة 2002 حيث سجلت بداية هذه السنة 2,75%، وفي سنة 2004 ينخفض هذا المعدل إلى 0,75%، أما في فترة من (2005 . 2008) كان معدل شبه مستقر عند نسبة 1,25%.

وفي الفترة (2008 . 2010) واصل استقراره عند المعدل 0,75%، وفيما يخص أداة استرجاع السيولة لمدة 3 أشهر دخلت حيز التنفيذ سنة 2005 سجلت معدل 1,9% خلالها لترتفع نسبتها سنة 2006 حيث سجلت معدل 2,5% ثم تعود إلى الانخفاض سنة 2007 بمعدل 2%، وفي الفترة (2008 . 2010) سجلت معدل 1,25% وهو معدل مستقر في تلك الفترة.

2.1. تطور أدوات السياسة النقدية في الهند خلال الفترة 2001-2010: يساهم تحليل أدوات بنك الاحتياطي الهندي في تشخيص الأهداف التي يسعى لتحقيقها والتي تنسجم مع صياغة وتنفيذ سياسته النقدية عن طريق أدواته الكمية والتي تؤثر في عرض النقد.

1.2.1. سعر إعادة الخصم: عن طريق تحليل بيانات سعر إعادة الخصم الواردة في المنحنى يظهر انخفاض بشكل مستقر كمعدل من 6,5% إلى 6% من سنة 2001 إلى سنة 2010 وهذا يدل على استقرار أدوات السياسة النقدية وذلك للخضوع بنك الاحتياطي الهندي إلى إشراف الحكومة وهذا يعطي تصور أن السياسة النقدية يتم رسمها مع السياسة المالية لتحقيق الاستقرار¹.

الجدول رقم (02 . 14): تطور سعر إعادة الخصم في الهند للفترة 2001-2010

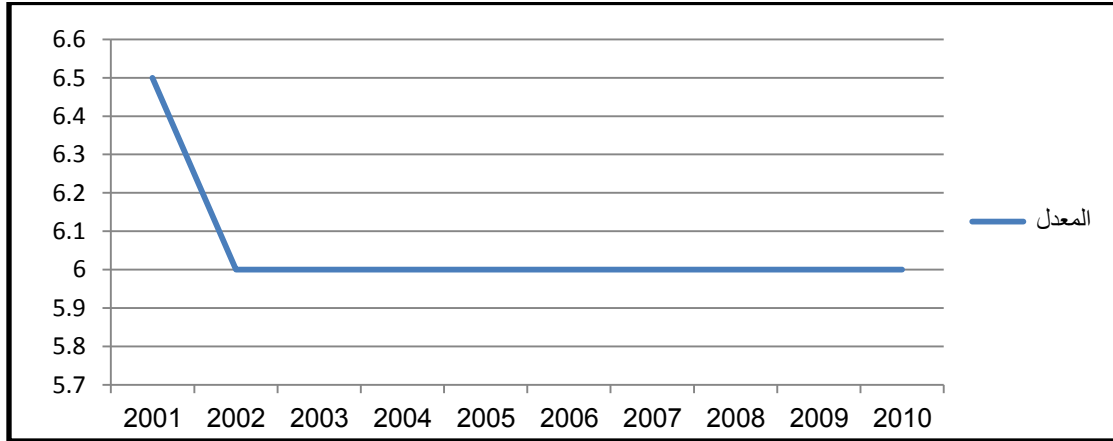
الوحدة: النسبة المئوية%

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	6,5	6	6	6	6	6	6	6	6	6

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على البيانات الموجودة بالموقع <https://data.imf.org/>

¹ حسن محمد جواد الدعيمي، "اثر السياسة النقدية بعض متغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام نموذج FAVAR في بلدان مختارة للمدة 1990-2017"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2018)، ص: 60.

الشكل رقم (02 . 08): تطور سعر إعادة الخصم في الهند للفترة 2001-2010



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على الجدول رقم (02 . 14).

نلاحظ من الجدول رقم (02 . 14) والشكل رقم (02 - 08) أن معدل سعر إعادة الخصم سنة 2001 سجل نسبة مرتفعة مقارنة للسنوات (2002 - 2010)، حيث سجلت معدل 6,5%، وفي الفترة الممتدة (2002 - 2010) سجلت معدل ثابت 6%.

2.2.1. إجمالي متطلبات الاحتياطي القانوني: من بين أدوات السياسة النقدية التي تعتمد عليها الهند هي

الاحتياطي القانوني وفي ما يلي سنتطرق لتطور هذه الأداة خلال الفترة (2001 . 2010) .

الجدول رقم (02 . 15): تطور إجمالي متطلبات الاحتياطي القانوني لدى بنك الاحتياطي الهندي خلال الفترة 2001-2010

الوحدة: مليار روبية

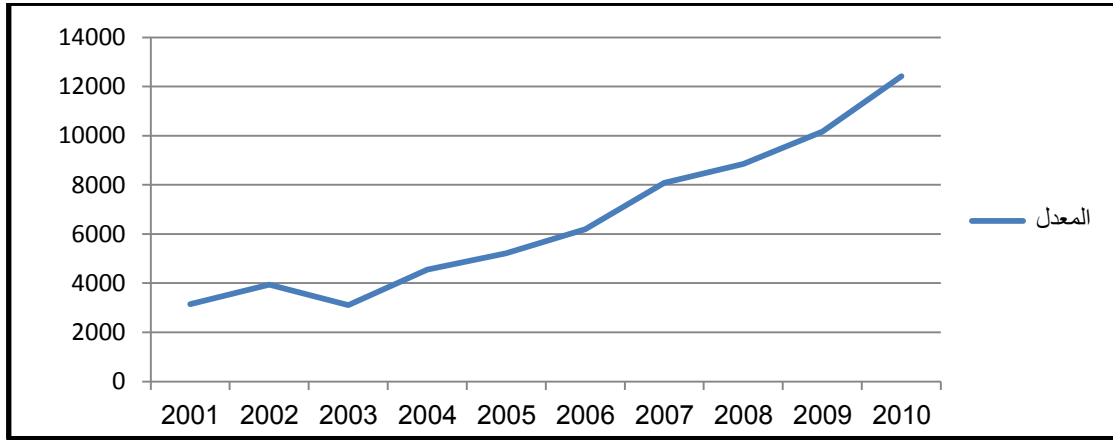
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
المعدل	3145,099	3938,278	3109,486	4549,62	5223,142
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	6199,902	8078,148	8844,832	10171,029	12418,276

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على البيانات الموجودة بالموقع <https://data.imf.org/>

نلاحظ من الجدول رقم (02-15) أن المعدل إجمالي الاحتياطي القانوني تزايد في الفترة الممتدة (2001-2010) باستثناء سنة 2003 إذ انخفضت قيمته إلى 3109,486 مليار روبية مقارنة بالسنة التي قبلها 2002 حيث سجلت 3938,278 مليار روبية.

الشكل رقم (02 . 09): تطور إجمالي متطلبات الاحتياطي القانوني لدى بنك الاحتياطي الهندي

خلال الفترة 2001-2010



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على الجدول رقم (02 . 15).

يشير المنحنى الخاص بإجمالي متطلبات الاحتياطي القانوني إلى ارتفاع إجمالي متطلبات الاحتياطي إذ بلغ إجمالي الاحتياطي لدى بنك الاحتياطي الهندي 3145,099 مليار روبية سنة 2001 قياسا بسنة 2010 إذ ارتفع إلى 12418,276 مليار روبية ويظهر أيضا منحنى ارتفاع مستوى الاحتياطي على طول مدة الدراسة 2001-2010 وهذا يدل على أن السلطة النقدية في الهند عن طريق زيادة الاحتياطي تهدف إلى تحديد سقف عاليا للائتمان المصرفي الممنوح ومن ثم تقييد المعروض النقدي في الاقتصاد.

3.2.1. عمليات السوق المفتوحة: هي الأداة الثالثة التي يستخدمها بنك الاحتياطي الهندي هي عمليات السوق المفتوحة لبيع وشراء الأوراق المالية والسندات الحكومية في السوق المالية من أجل تعديل حجم النقد في الاقتصاد عن طريق التأثير على حجم احتياطات البنوك التجارية وتأثيرها في أسعار الفائدة إذ يلجأ إلى شراء السندات من السوق المفتوحة بغية زيادة حجم السيولة في النظام المصرفي ومن ثم زيادة حجم القاعدة النقدية عند إتباع السياسة توسعية وبالعكس¹.

¹ حسن محمد جواد، المرجع سبق ذكره، ص. ص: 62، 63.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الجدول رقم (02 . 16): تطور سياسة سوق المفتوحة في الهند خلال الفترة 2001-2010

الوحدة: مليار روبية

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
إجمالي مشتريات عمليات سوق المفتوحة	194930,0	107449,0	71981,0	86836,0	106695,0
إجمالي مبيعات عمليات سوق المفتوحة	565353,0	857353,0	760897,0	100891,0	997085,0
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي مشتريات عمليات سوق المفتوحة	118380,0	61682,80	116306,5	73586,0	148166,3
إجمالي مبيعات عمليات سوق المفتوحة	994870,0	163301,5	369130,3	451999,0	632359,0

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على البيانات الموجودة بالموقع <https://data.imf.org/>

يظهر الجدول رقم (02-16) في العمود الخاص بمشتريات بنك الاحتياطي الهندي إلى ارتفاع حجم المشتريات إذ بلغ 194930,0 مليار روبية سنة 2001 وأنخفض سنة 2010 إلى 148166,3 مليار روبية ونلاحظ أن خلال الفترة الدراسة 2001-2010 تذبذب مشتريات بنك الاحتياطي الهندي وهذا يدل أن البنك يهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي وزيادة الاستثمار والطاقة الإنتاجية عن طريق عمليات شراء الأوراق المالية، أما بالنسبة للعمود الثاني في جدول أعلاه الخاص بإجمالي مبيعات سوق المفتوحة للبنك الاحتياطي الفيدرالي نلاحظ ارتفاع حجم مبيعات إذ بلغت 565353,0 مليار روبية سنة 2001 مقارنة بسنة 2010 إذ ارتفعت إلى 632359,0 مليار روبية والاتجاه العام للسياسة النقدية في الهند بالرغم من ارتفاع مبيعات البنك الاحتياطي في السوق المفتوحة هي سياسة نقدية توسعية، وذلك لأن حجم المشتريات أكبر من إجمالي المبيعات إذ يهدف بنك الاحتياطي الهندي إلى الدخول بائع لغرض معالجة الاتجاهات التضخمية عن طريق سحب العملة من التداول ما يؤدي إلى انخفاض الاحتياطات لدى المصارف التجارية.

2. تحليل أهداف السياسة النقدية لدولتي الجزائر والهند:

تلعب السياسة النقدية دورا فعالا ومهما للمساعدة في تحقيق أهداف الاقتصاد، ويمكن تجسيد هذه الفعالية أكثر من خلال الميكانيزمات وأدوات السياسة النقدية.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

1.2. تحليل أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2010: عرف قانون النقد والقرض والتعديلات اللاحقة عليه الإطار المؤسساتي للسياسة النقدية، وحدد مسؤوليات بنك الجزائر برسم وقيادة السياسة النقدية.

1.1.2. هدف النمو الاقتصادي: إن تحقيق معدلات غير مرتفعة من أحد الأهداف الأساسية للسياسة النقدية، ويتحقق ذلك من خلال سياسة نقدية توسعية التي تحفز الاستثمار مما يؤدي إلى تفعيل الطلب الكلي.

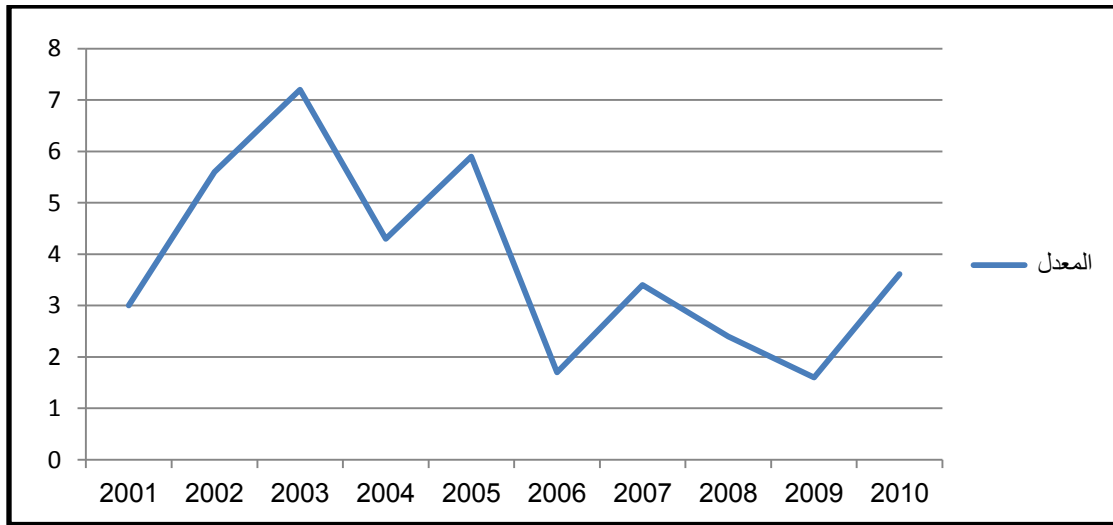
الجدول رقم (17.02): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2010

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	3	5,6	7,2	4,3	5,9	1,7	3,4	2,4	1,6	3,61

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على إحصائيات صندوق النقد الدولي.

الشكل رقم (10.02): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2010



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على الجدول رقم (17.02).

يتضح من الجدول رقم (02 - 17) والشكل البياني رقم (02 . 10) أن معدل النمو الاقتصادي حيث سجلت في الفترة 2001-2003 نمو منتظما للاقتصاد، إذ ارتفع معدل نمو من 3% سنة 2001 إلى 7,2% سنة 2003 وتعتبر أعلى نسبة سجلها معدل النمو في طول فترة الدراسة 2001-2010 وهذا بفضل ناتج القطاع الفلاحي الذي سجل نمو 17% سنة 2003 غير أن قطاع المحروقات يبقى هو المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي حيث مثل نسبة 37,4% من حجم الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2004 مقابل 9,4% و 6,3% لقطاع الفلاحة والصناعة على الترتيب وفي سنة 2004 بدأ معدل النمو في الانخفاض

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

ب 4,3% ليبلغ 5,9% سنة 2005 واستمر في الانخفاض ليصل 1,7% سنة 2006 وهذا راجع لانخفاض نمو القطاعات خارج المحروقات حيث سجلت نسبة نمو 48,7% لسنة 2006 مقابل 59% سنة 2002، وخلال سنتي 2007 و 2008 بلغ معدل النمو الاقتصادي 3,8% لينخفض ويرتفع بعد ذلك حيث سجل 3,61% لسنة 2010¹.

2.1.2. هدف التشغيل: يرتبط هدف التشغيل بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، لذلك فإن تحقيق هذا الهدف ينعكس إيجاباً عن هدف التشغيل الذي يظهر من خلال انخفاض معدلات البطالة التي تعكس الاختلال الحاصل في جانب العرض والطلب من القوى العاملة لارتباطهما بعوامل ديموغرافية واجتماعية واقتصادية².
وجداول التالي يوضح تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2010.

الجدول رقم (02. 18): تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 2001-2010

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	27,3	25,7	23,7	20,1	15,4	12,3	13,8	11,33	10,17	9,96

المصدر: من إعداد الطلبة استناداً على إحصائيات البنك الدولي.

من الجدول رقم (02 . 18) يتضح أن الاقتصاد الوطني قد سجل أعلى معدل للبطالة خلال الفترة 2001-2010 وكانت سنة 2001 قدرت ب 27,3% و 9,96% سنة 2010 هو أدنى معدل حيث نلاحظ خلال تلك الفترة المدروسة انخفاض مستمر في معدل البطالة يعود هذا إلى تبني سياسة توسعية المطبقة منذ سنة 2000.

3.1.2. هدف التوازن الخارجي: تم إلغاء نظام الصرف المعمول به سابقاً سنة 1988 واستبداله بنظام يقضي بتخفيض النقد الأجنبي للبنوك التجارية ضمن إطار سقف ائتمانية، وهو ما يتماشى مع أهداف ميزان المدفوعات على أن تقوم البنوك بتخفيض النقد الأجنبي للمؤسسات العامة التي تتعامل معها وفي سنة 1991 تولى مجلس النقد الخارجي والقرض مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي وكذلك سلطة اعتماد الاستثمارات الأجنبية والمشاريع المشتركة³.

¹ فتيحة بن عليّة وصالح تومي، مرجع سبق ذكره، ص: 58.

² Banque d'Algérie, *évolution économique et monétaire en Algérie*, Rapport 2008, P:28.

³ جميلة الجوزي، مقال بعنوان: ميزان المدفوعات الجزائرية في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، الصادرة عن جامعة ورقلة، العدد: 11، 2012، ص: 231.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

ويرتبط هذا الهدف بتحسين وضعية ميزان المدفوعات من جهة، ومن جهة ثانية من خلال استقرار أسعار الصرف وقد عرف ميزان المدفوعات وسعر الصرف تطورات هامة، جدول التالي يوضح تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2001-2010.

الجدول رقم (02 . 19): تطور ميزان المدفوعات وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 2001-2010

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دج)	6,19	36,50	7,44	9,25	16,25
سعر الصرف (دج/ دولار)	77,26	79,68	77,37	72,06	73,36
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد ميزان المدفوعات (مليار دج)	17,93	20,80	36,99	3,86	15,58
سعر الصرف (دج/ دولار)	72,64	72,66	72,49	72,73	73,94

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على النشرة الإحصائية جوان 2013 والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 40.

من خلال الجدول رقم (02-19) نلاحظ تحقيق فائض مستمرا 2001 إلى غاية 2008 حيث وصل الفائض المسجل في المدفوعات سنة 2008 إلى 36990 مليون دولار، وتراجع بشكل كبير سنة 2009 حيث بلغ 3860 مليون دولار، أما بالنسبة سعر الصرف فقد عرف استقرار خلال الفترة المدروسة 2001-2010.

2.2. تحليل أهداف السياسة النقدية في الهند خلال الفترة 2001-2010: تعتبر السياسة النقدية أداة

مهمة لإدارة لاقتصاد دولة الهند، فالبنك الاحتياطي الهندي يتحكم في المعروض من النقود والائتمان المصرفي.

1.2.2. نمو اقتصادي: ظلت الأهداف الأساسية لسياسة النقدية في الهند تتمثل في استقرار الأسعار والتنمية

ولكن تماشيا مع توصيات لجنة شاكرفاتي خلال منتصف الثمانينيات حتى 1997-1998 تحول الهدف

الوسيط من ضوابط الائتمان إلى استهداف نقدي مرن مع ردود فعل من التضخم والنمو M_3 بمثابة نقطة ارتكاز

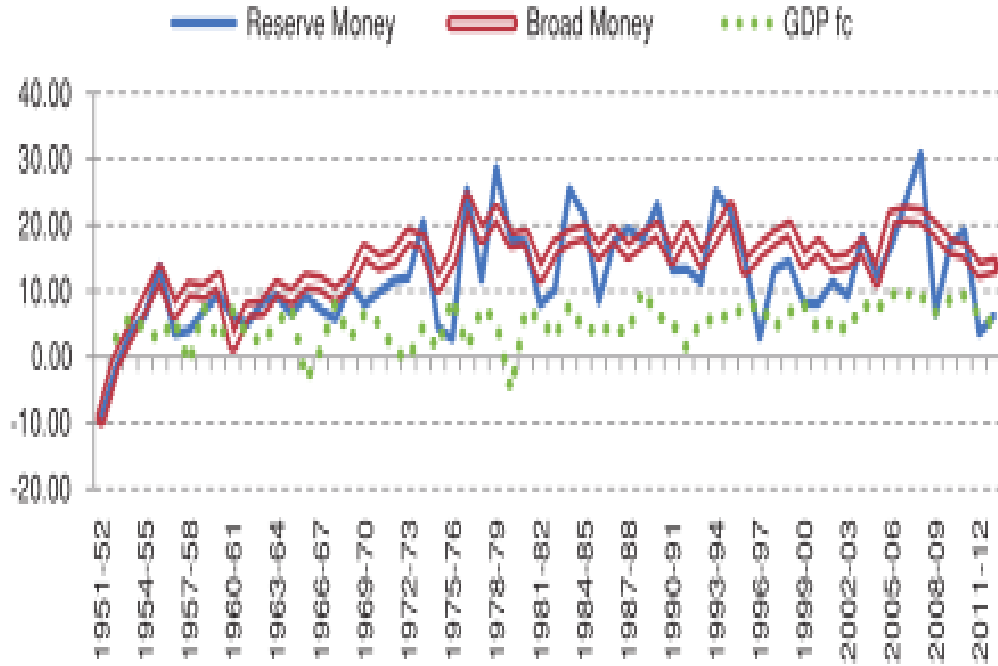
اسمية¹.

ومنحنى التالي يوضح تطور نمو الاقتصادي في الهند.

¹ Ashima Goyal, **History of Monetary Policy in India since independence**, Mumbai, P:37.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الشكل رقم (11.02): تطور نمو اقتصادي في الهند



Source: Ashima Goyal, *History of Monetary Policy in India since independence*, Mumbai, P: 38.

يوضح الرسم البياني نمو الأموال الاحتياطية (RM) والنقد الواسع (M) حيث نسلط الضوء على الفترة الدراسة 2010-2001 نلاحظ أن معدلات النمو الاقتصادي في الهند متذبذبة وحقت معدل قدره 10% ويعتبر أعلى معدل خلال تلك الفترة سنة 2010 وهذا تذبذب راجع إلى أن السياسة لم تكن متجانسة بما فيه الكفاية.

2.2.2. هدف التشغيل: يعتبر هدف التشغيل (التوظيف) من بين أهداف السياسة النقدية في الهند من خلال تقديم مسيرة للقطاعات الإنتاجية وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخطط القروض الخاصة للشباب العاطلين عن العمل¹.

والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في الهند خلال الفترة 2010-2001.

¹ Ashima Goyal, *opcit*, P: 37.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الجدول رقم (20.02): معدل البطالة في الهند خلال الفترة 2001-2010

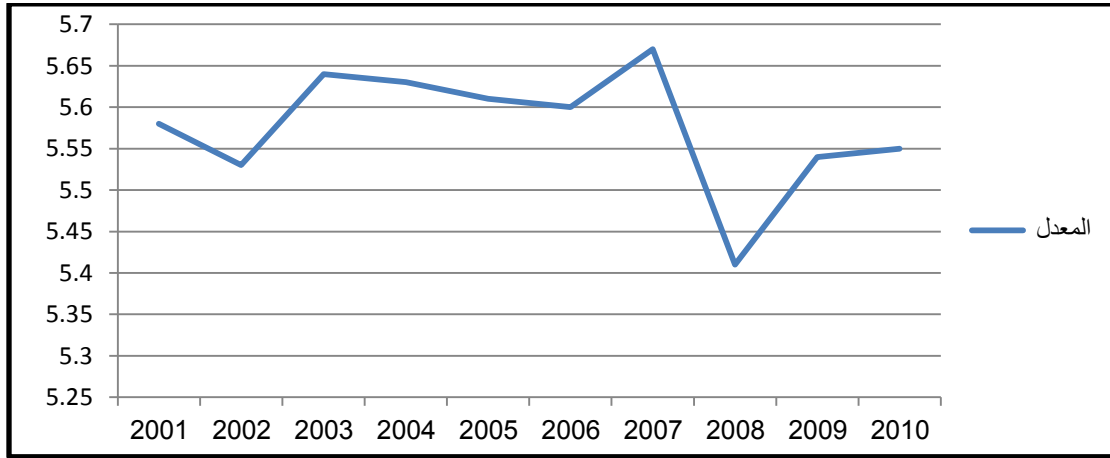
الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	5,58	5,53	5,64	5,63	5,61	5,60	5,67	5,41	5,54	5,55

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على الإحصائيات المتواجدة بالموقع

<https://www.Macrotrends.net/countries/IND/india/unemployment>

الشكل رقم (12.02): معدل البطالة في الهند خلال الفترة 2001-2010



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على الجدول رقم (20.02).

من الجدول رقم (20.02) والشكل رقم (12.02) يتضح أن الاقتصاد الهندي سجل معدلات بطالة مستقرة خلال الفترة الدراسة وأعلى نسبة كانت سنة 2007 قدرت بـ 5,67%.

3.2.2. هدف التوازن الخارجي (BOP): يتم تصنيف المعاملات إلى السلع (صادرات وواردات) وغير مرئية ويتم تصنيف غير مرئية إلى ثلاث فئات وهي خدمات السفر والنقل والتأمين والحكومة والدخل والتحويلات¹.
وجداول التالي يوضح تطور ميزان المدفوعات في الهند خلال الفترة 2001-2010.

¹ Sreeni Layam and Joman Maher, Trends and challenges of India j's Balance of Payments, University Colleg Trivandrum, Kerola, india;11 June 2013; P: 03.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الجدول رقم (21.02): تطور ميزان المدفوعات في الهند خلال الفترة 2001-2010

السنوات	الحساب الجاري	حساب رأس المال	رصيد ميزان المدفوعات
2002-2001	3400	8357	11757
2003-2002	6345	10640	16985
2004-2003	14083	17333	31421
2005-2004	-2470	28629	26159
2006-2005	-9902	24954	15052
2007-2006	-9565	46171	36606
2008-2007	-15737	107901	92164
2009-2008	-27915	7835	-20079
2010-2009	-38180	51622	13441
2011-2010	-45945	58996	13050

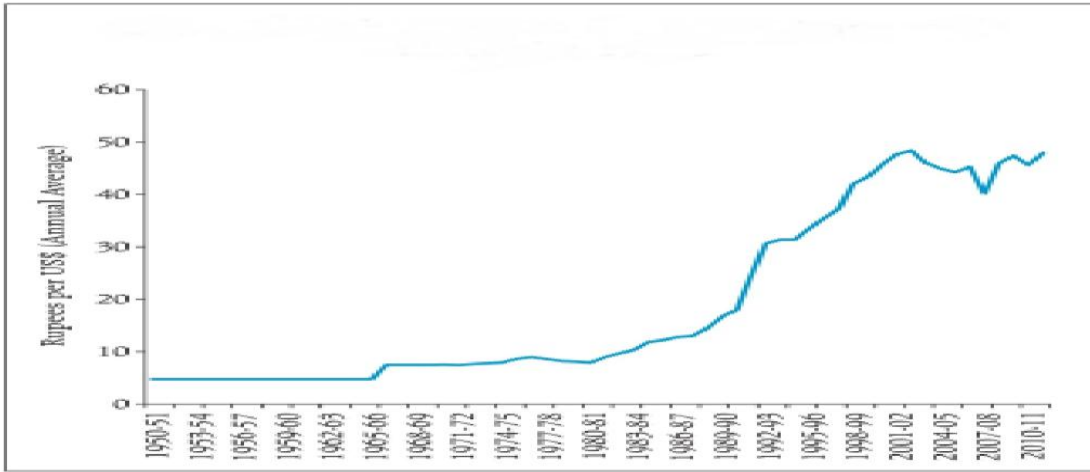
المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على بنك الاحتياطي الهندي www.rbi.org

من خلال الجدول رقم (21.02) حققت الهند بعد الإصلاح من صراع فيما يتعلق بالقطاع الخارجي، ظل الحساب الجاري الذي يقيس جميع المعاملات بما في ذلك الصادرات والواردات من السلع والخدمات والدخل المستحق والدفع في الخارج والتحويلات الجارية من وإلى الخارج سلبيا تقريبا طول فترة ما بعد الإصلاح باستثناء السنوات المالية الثلاث حتى سنة 2001 ظل عجز الحساب الجاري، الذي يشمل الميزان التجاري والميزان غير المرئي في حالة ركود واستقر عند حوالي 5000 مليون دولار ومع ذلك لأول مرة منذ سنة 1991، سجل الحساب الجاري فائض في حساب خلال ثلاث سنوات مالية متتالية (2002-2001) استمر العجز في الحساب الجاري في الظهور 2005-2004 فصاعدا وكان معدل النمو أسرع نسبيا، والمثير للدهشة أن عجز الحساب الجاري لما مثل أي شيء 2008-2007 التي شهدت أزمة مالية وأثرت هذه الأخيرة على الأداء التجاري للهند بشكل كبير وكان الاقتصاد ينمو بقوة متوسطة سنوي 8,8% وانخفضت تجارة البضاعة وصادرات.

4.2.2. سعر الصرف: على الرغم من أنه قيل أن سعر الصرف يتحدد في السوق، استمر التدخل الهائل لبنك الاحتياطي الهندي من أجل استيعاب تدفقات المحفظة الأجنبية، وشكل التالي يوضح تطور سعر الصرف في الهند¹.

¹ Deepak Mahanty, **Perspectives on India's Balance of Payments**, RBI Monthly bulletin, January 2013,P:23.

الشكل رقم (02 . 13): تطور معدل سعر الصرف في الهند خلال الفترة 2001-2010



Source: Deepak Mohtan, *opcit*, P: 22.

من خلال الشكل رقم (02 . 13) وبالتحديد في الفترة 2001-2010 نلاحظ ارتفاع سعر الصرف بسبب ضعف الدولار منذ سنة 2002 وفي سنة 2004 كانت هناك حركة معتدلة في اتجاهين لسعر الصرف الاسمي تسارعت احتياطات النقد الأجنبي في هذه الفترة 2001-2010 معوما وفي بعض الأحيان كانت هناك تقلبات مفرطة بسبب أزمة شرق آسيا وتم تفاديها، خلال الفترة 2003-2007 أدى بعض تحرير الزراعة وانخفاض أسعار الغذاء العالمية إلى تقليل الضغوط السياسية التي أدت إلى ارتفاع أسعار الدعم الغذائي.

ثانيا: تحليل أدوات وأهداف السياسة النقدية للفترة 2011-2020

إن السياسة النقدية تؤثر على مختلف المتغيرات الاقتصادية من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية كالبطالة والتضخم واستقرار الأسعار وتدهور قيمة العملات بالحلول النقدية.

1. تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر والهند خلال الفترة 2011-2020:

في هذا العنصر سوف نتطرق إلى تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر والهند.

1.1. تطور أدوات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2011-2020: السياسة النقدية في الجزائر

خلال الفترة 2011 . 2020 العديد من التحولات وهذا راجع لعدة مشاكل اقتصادية مرت بها الجزائر.

1.1.1. سعر إعادة الخصم: من خلال هذا العنصر سيتم تحليل تطور أداة سعر إعادة الخصم خلال الفترة

2011 . 2020، وجدول التالي يوضح.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الجدول رقم (22. 02): تطور سعر إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2011-2020

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المعدل	4	4	4	4	4	3,5	3,75	3,75	3,75	3,75

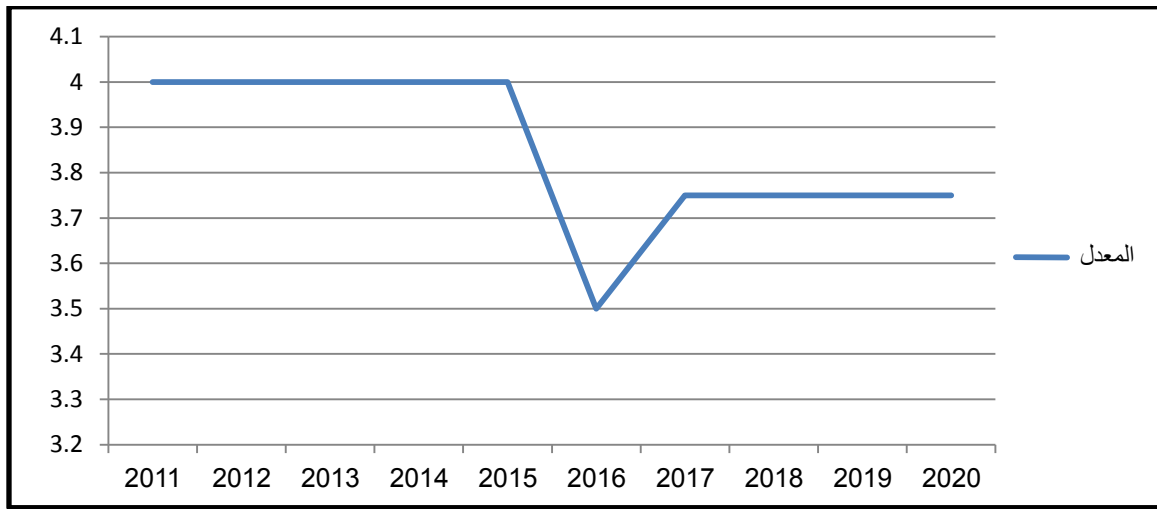
المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على:.

بنك الجزائر النشرة الإحصائية رقم: 01، 2007، ص: 17.

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم: 35، سبتمبر 2016، ص: 17.

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم: 59، 2022.

الشكل رقم (14. 02): تطور سعر إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 2011-2020



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على الجدول رقم (22. 02).

نلاحظ من الجدول رقم (22. 02) والشكل رقم (14. 02) أن معدل إعادة الخصم في ثبات في السنوات 2011 إلى غاية 2015 بقيمة 4% وانخفض ليصل إلى 3,5% في سنة 2016 وارتفع إلى 3,75% وبقي هذا المعدل ثابتا إلى غاية اليوم، ويعد هذا المؤشر جيدا ويعبر عن التحسن في مستويات التضخم، وانعدام إعادة التمويل لدى البنك الجزائر والتي أصبحت لا تلجأ إليه البنوك من 2002 وذلك بسبب السيولة الزائدة التي أصبحت تتوفر عليها.

2.1.1. الاحتياطي الإجباري: يوضح الجدول التالي تطور أداة الاحتياطي الإجباري (الإلزامي) في الجزائر خلال الفترة 2011. 2020.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الجدول رقم (02 . 23): تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2011-2020

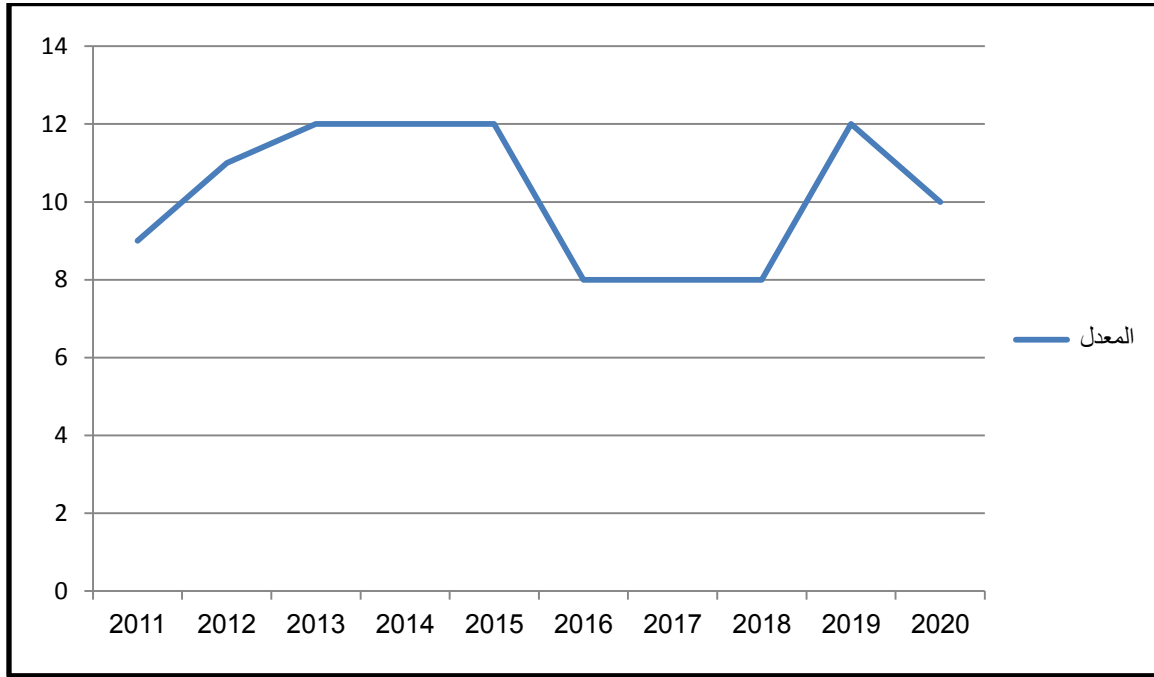
الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المعدل	9	11	12	12	12	8	8	8	12	10

المصدر: محمد يوسف وآخرون، مقال بعنوان: مسار السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة تحليلية 2011 - 2020، مجلة الدراسات الاقتصادية، الصادرة عن جامعة تيبازة، العدد: 03، المجلد: 05، الجزائر، 2021، ص: 470.

نلاحظ من الجدول (02-23) أن معدل الاحتياطي الإجباري في سنة 2011 كان 9% ثم ارتفع سنة 2012، حيث يستقر عند المعدل 12% خلال الفترة (2013 . 2015)، لينخفض سنة 2016 إلى 8% ويواصل ثباته وصولا لسنة 2019 يرتفع معدله إلى 12% ثم ينخفض إلى 10% سنة 2020.

الشكل رقم (02 . 15): تطور الاحتياطي الإجباري في الجزائر خلال الفترة 2011-2020



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على الجدول رقم (02 . 23).

نلاحظ من الشكل رقم (02 . 15) أن معدل الاحتياطي الإجباري كان في تزايد في سنوات 2011، 2012، 2013، 2014، و2015 لينخفض في سنتي 2016 و2017 إلى معدل 9% ما يوضح أن الاقتصاد كان في حالة ركود ذلك الفترة، وانخفاض هذا المعدل هنا هو سياسة نقدية توسعية تعمل على إعطاء البنوك القدرة على التوسع في منح الائتمان لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الركود، ليعود لارتفاع في سنة 2018 بمعدل 8% ويستمر تزايد في سنة 2019 تم رفعه ثم انخفاضه تماشيا مع فائض السيولة بالرغم من رفع نسبة هذا المعدل لا يعتبر أداة تنظيمية نهائية للسيولة البنكية.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

3.1.1. تسهيلات الودائع: إن أداة تسهيلات الودائع من بين الأدوات القديمة لسياسة النقدية في الجزائر، وتوقف العمل بها منذ سنة 2015، والجدول التالي يوضح تطورها.

الجدول رقم (24 . 02): تطور تسهيلات الودائع في الجزائر خلال الفترة 2011-2020

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المعدل	0,3	0,3	0,3	0,3	0,3	/	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على:

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم: 36، ديسمبر 2016، ص: 17.

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم: 56، ديسمبر 2021، ص: 17.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (24 . 02) أن معدل التسهيلات الودائع استقر عند 3% للسنوات 2011-2015 حيث شهدت هذه السنوات باستمرار انتعاش الطلب على الأموال القابلة للإقراض، بينما هذا المعدل بعد سنة 2015 إلى 2020 أي أن التسهيلات الدائمة لم يتم العمل بها منذ سنة 2015.

4.1.1. أداة استرجاع السيولة: هناك نوعان من أداة استرجاع السيولة لمدة 07 أيام ولمدة 03 أشهر، والجدول التالي يوضح هذه الأداة.

الجدول رقم (25 . 02): تطور أداة استرجاع السيولة في الجزائر خلال الفترة 2011-2020

سنوات	2011	2012	2013	2014	2015
07 أيام	0,75	0,75	0,75	0,75	0,75
03 أشهر	/	/	1,5	1,5	1,5
سنوات	2016	2017	2018	2019	2020
07 أيام	0,75	/	3,5	3,5	/
03 أشهر	1,25	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على:

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم: 34، جوان 2016، ص: 17.

بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم: 59، ديسمبر 2022، ص: 17.

من الجدول رقم (25 . 02) نلاحظ أن معدل استرجاع السيولة لـ 07 أيام كان مستقر وثابت بقيمة 0,75% طيلة السنوات 2011 إلى 2016 ثم ينعدم سنة 2017 ثم يرتفع سنتي 2018 و2019 ليلعب 3,5% كأعلى معدل ويفسر هذا أن هذه الأداة كانت نشيطة في الفترة 2018-2019، وبالنسبة لمعدل استرجاع لـ 03 أشهر فقد كان منعدما في سنتي 2011-2012 ليتم استعماله في السنوات الموالية 2013،

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

2014 و 2015 بنسبة 1,5%، ثم يتراجع بعد ذلك إلى 1,25% في سنة 2016، لينعدم في السنوات 2017-2020.

2.1. تطور أدوات السياسة النقدية في الهند خلال الفترة 2011-2020: لقد تطور إطار السياسة النقدية في الهند على المدى العقود القليلة الماضية استجابة للتطورات المالية وظروف الاقتصاد الكلي المتغيرة.

1.2.1. سعر إعادة الخصم: إن سعر إعادة الخصم في الهند مرت بعد تطورات ومراحل، وهذا ما ستوضعه خلال الجدول التالي:

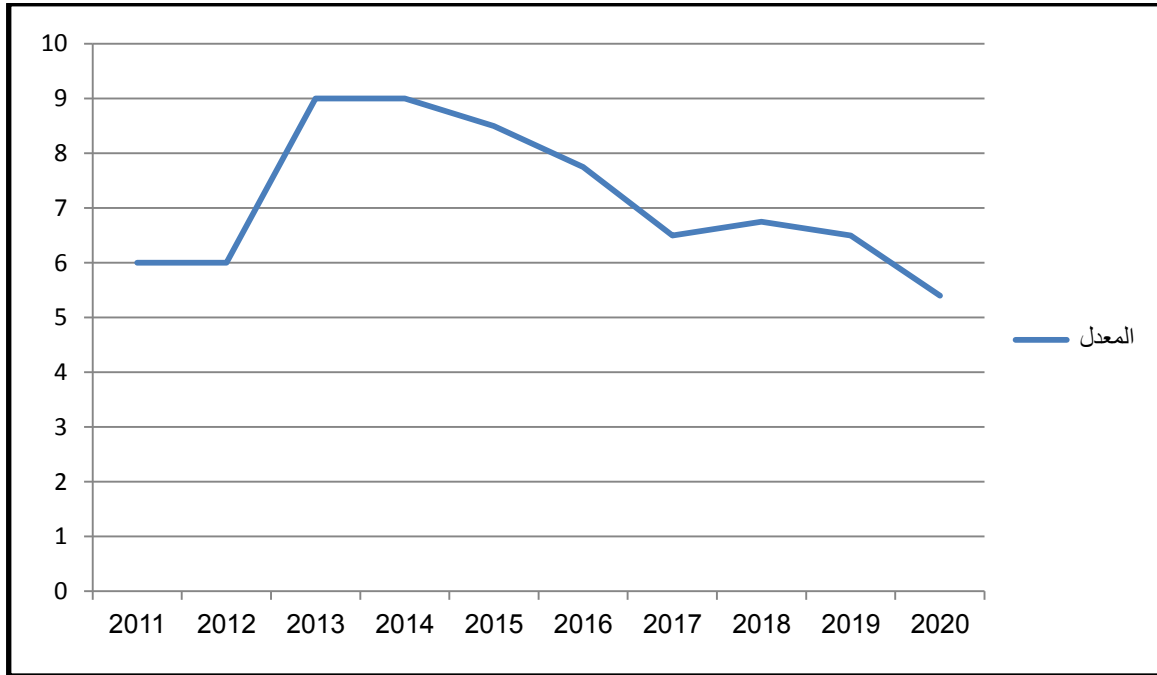
الجدول رقم (26 . 02): تطور سعر إعادة الخصم في الهند للفترة 2011-2020

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المعدل	6	6	9	9	8,5	7,75	6,5	6,75	6,5	5,4

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على الموقع التالي: <https://fred.stlouisfed.org/series/INTDSRINM193N#>, 20/03/2023
12:23.

الشكل رقم (16 . 02): تطور سعر إعادة الخصم في الهند للفترة 2011-2020



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على الجدول رقم (26 . 02)

نلاحظ من الجدول رقم (26 . 02) والشكل رقم (16 . 02) أن سعر إعادة الخصم استقرار نسبي في سنتي 2011 و 2012 على معدل 6% في 2011 و 2012 وهذا يوضح أدوات السياسة النقدية وذلك لخضوع بنك الاحتياطي الهندي إلى إشراف الحكومة، بينما نلاحظ تذبذب في معدل إعادة الخصم بين 9% إلى 6,5% في

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

سنة 2019 إلى أن انخفض بشكل مستقر سنة 2020 بمعدل 5,4%، وهذا ما أعطى تفسير أن السياسة النقدية تم رسمها مع السياسة المالية من أجل الحفاظ على الاستقرار الهندي وتحقيق أهداف النمو والتشغيل.

2.2.1. إجمالي متطلبات الاحتياطي القانوني: ويوضح الجدول التالي مراحل التي مرت بها أداة إجمالي متطلبات الاحتياطي القانوني في الفترة (2011 . 2020).

الجدول رقم (02 . 27): تطور إجمالي متطلبات الاحتياطي القانوني في الهند خلال الفترة 2011 - 2020

الوحدة: مليار روبية

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي متطلبات الاحتياطي القانوني	298,74	300,43	298,09	325,08	353,32
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي متطلبات الاحتياطي القانوني	561,69	412,61	399,17	463,47	590,23

Source: total reserves (includes gold, current US\$) India , 28/03/2023 21:15h

تشير البيانات الخاصة بإجمالي متطلبات الاحتياطي القانوني الواردة في الجدول رقم (02 . 2020) إلى ارتفاع إجمالي متطلبات الاحتياطي القانوني إذ بلغ قيمة 298,74 مليار روبية سنة 2011 مقارنة بسنة 2020 إذ ارتفع إلى 590,23 مليار روبية، ويرجع هذا إلى أن السلطة النقدية في الهند عن طريق زيادة الاحتياطي تهدف إلى تحديد سقف عليا للائتمان المصرفي الممنوح بهدف احتواء التضخم والحد من ارتفاع الأسعار وعادة ما يلجأ البنك المركزي إلى استخدامها في التأثير على عرض النقد عن طريق تحديد نسبة من مجموع الودائع المصرفية لغرض الاحتفاظ في البنوك التجارية كاحتياطي قانوني وتهدف السياسة النقدية إلى ضمان أن يكون عرض النقود على مستوى يتسق مع هدف النمو في الدخل الحقيقي بحيث يكفل النمو غير التضخمي.

3.2.1. عمليات السوق المفتوحة: إن أداة عمليات السوق المفتوحة تسمح لبنك الاحتياطي الهندي يتدخل في السوق النقدي، وفي الجدول التالي سيتم توضيح تطور هذه الوسيلة في الهند خلال الفترة (2011 . 2020).

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الجدول رقم (28 . 02): تطور عمليات السوق المفتوحة في الهند خلال الفترة 2011-2020

الوحدة: مليار روبية

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي مشتريات عمليات السوق المفتوحة	245367,8	429439,0	921890,0	1690,71	957400
إجمالي مبيعات عمليات السوق المفتوحة	67775,905	5377,925	5550,0	5423,21	3234,04
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي مشتريات عمليات السوق المفتوحة	837456	997501	874210	855720	744,19
إجمالي مبيعات عمليات السوق المفتوحة	8083,24	8001,27	8116,60	7603,40	6358,20

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على البيانات الموجودة بـ:

- India government Bond, trading economics.com/India, 29/03/2023 22:02h.

- Gross capital formation (cwornet US\$) –India , data world Bank.org.

• إجمالي مشتريات بنك الاحتياطي الهندي: يظهر تحليل البيانات الخاصة بإجمالي مشتريات بنك الاحتياطي الهندي إلى ارتفاع ملحوظ إذ بلغ 245367,8 مليار روبية سنة 2011 وارتفع سنة 2017 إلى 997501 مليار روبية، كما سجلت تذبذب إلى انخفاض حجم مشتريات في السنوات الأخيرة 2018، 2019 و2020 وهذا يفسر حسب السياسة النقدية وطبيعتها توسعية أم السياسة النقدية انكماشية والأغلب خلال السنوات هي سياسة توسعية خاصة في السنوات الأخيرة وهذا يفسر أن البنك الاحتياطي يسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي وزيادة في الإنتاجية والاستثمار عن طريق شراء الأوراق المالية وهذا يؤدي إلى زيادة الأموال المعدة للإقراض وزيادة الطلب على القروض.

• إجمالي مبيعات بنك الاحتياطي الهندي: توضح البيانات الخاصة بإجمالي مبيعات بنك الاحتياطي الهندي إلى ارتفاع حجم مبيعات بنك الاحتياطي حيث بلغت سنة 2011 ما يقارب 6775,905 مليار روبية مقارنة بسنة 2018 إذ ارتفع إلى 8116,60 مليار روبية، كما سجلت انخفاض طفيف في السنوات 2019 و2020 والاتجاه العام للسياسة النقدية في الهند بالرغم من ارتفاع مبيعات بنك الاحتياطي الهندي في السوق المفتوحة هي سياسة توسعية وذلك لأن حجم المشتريات أكبر من إجمالي المبيعات لهذا نستنتج أن البنك الاحتياطي الهندي يهدف إلى دخول بائع لغرض معالجة الاتجاهات التضخمية عن طريق سحب العملة من

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

التداول إلى انخفاض الأموال المعدة للإقراض وارتفاع أسعار الفائدة على القروض ويؤدي إلى انخفاض الطلب على القروض

2. تحليل أهداف السياسة النقدية لدولتي الجزائر والهند: تسعى السلطات النقدية لتحقيق الاستمرار النقدي في دولتي الجزائر والهند داخليا وخارجيا

1.2. تحليل أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2011 . 2020): لتبيين الأهداف النهائية للسياسة النقدية قمنا بتحليل أهدافها في الجزائر، وهذا ما يوضحه الجدول التالي.

✓ **تطور معدلات النمو الاقتصادي:** تسعى الجزائر جاهدة إلى تحسين مستوى اقتصادها، غير أن معدلات النمو الاقتصادي المسجلة من خلال المعطيات بعيدة عن المستوى المطلوب، ويوضح فيما يلي تطور معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة الدراسة¹.

الجدول رقم (02 . 29): تطور الناتج المحلي الإجمالي للجزائر خلال الفترة 2011-2020

الوحدة: مليار دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	200	209,1	209,8	213,8	166
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي	160	167,39	173,76	169,99	165

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على:

. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2019، الثلاثي الرابع رقم 48، ديسمبر 2019، ص: 17.

. بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية لسنة 2020، الثلاثي الرابع رقم 52، ديسمبر 2020، ص: 16.

من خلال الجدول رقم (02-29) نلاحظ أن الفترة التطور الناتج المحلية للجزائر عرفت الفترة 2011-2014 تطور إجمالي قدره 213,8 مليار دولار وهي فترة الانتعاش شهدت الجزائر، وفي الفترة المالية من 2015 إلى 2020 عرفت تذبذب ليصل أقصى قيمة 160 مليار دولار سنة 2016، وتبلغ قيمته 173,76 مليار دولار وذلك في سنة 2018 ويفسر ذلك إلى الإصلاحات التي قامت بها الجزائر في تلك الفترة.

¹ سمير حفافي وعبد القادر خليل، مقال بعنوان: دراسة قياسية لأثر النمو الناتج المحلي على معدلات البطالة في الجزائر باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990-2019)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، الصادرة عن جامعة المديّة، العدد: 02، المجلد: 06، الجزائر، 2020، ص: 143.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

✓ **مؤشر البطالة:** يعتبر هدف التشغيل من بين الأهداف الأساسية للسياسة النقدية في الجزائر للقضاء على مشكلة البطالة، والجدول التالي يوضح تطور مؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة (2011-2020).

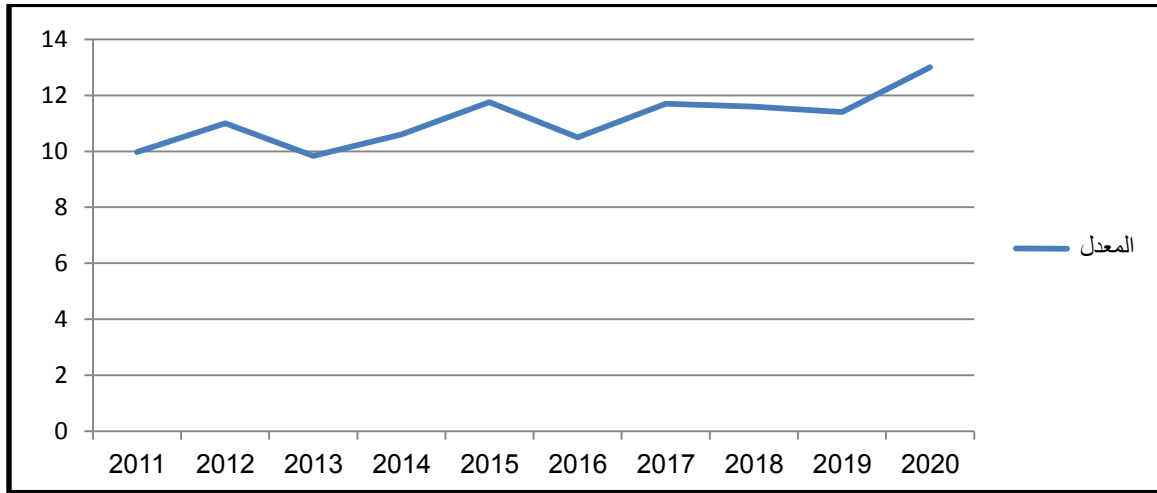
الجدول رقم (02 . 30): تطور مؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة 2011-2020

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المعدل	9,97	11	9,83	10,6	11,76	10,5	11,7	11,6	11,4	13

المصدر: عدالة بن مهدي وصالح زباني، مقال بعنوان: التشغيل وإشكالية البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 دراسة حالة، مجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الصادرة عن جامعة باتنة، العدد: 01، المجلد: 06، الجزائر، 2022، ص: 172.

الشكل رقم (02 . 17): تطور مؤشر البطالة في الجزائر خلال الفترة 2011-2020



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على الجدول رقم (02 . 30) .

من خلال الجدول رقم (02-30) والشكل رقم (02 - 17) نلاحظ أنه تم تسجيل تذبذب في مؤشر البطالة، حيث بلغت أقصى قيمة بمعدل 13% في سنة 2020 ويفسر ذلك إلى جائحة كورونا التي تم غلق مصانع والشركات في مختلف القطاعات بالإضافة لمئات الآلاف من أصحاب المهن الحرة الذين يصنفون في خانة اليد العاملة، كما سجلت اقل نسبة في سنة 2013 بقيمة 9,83% ويعود هذا إلى سياسات التي تم اعتمادها من طرف الدولة.

✓ **مؤشر التوازن الخارجي:** شهد اقتصاد الجزائري نهوضا بمستوى أداء الاقتصاد الكلي بفضل البرامج الخماسية للانعكاس الاقتصادي الأول (2000-2004) والثاني (2005-2009) والثالث (2010-2014) ونوضح في الجدول الموالي وضعية ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة كما يلي:

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الجدول رقم (02 . 31): تطور ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2010 - 2020

الوحدة: مليار دولار

السنوات	رصيد ميزان الجاري	ميزان التجاري	الصادرات	المحروقات	أخرى	الواردات	ميزان حساب رأسمال	ميزان المدفوعات
2010	12,16	18,20	57,09	46,12	0,97	-38,89	3,42	3,86
2011	17,74	15,95	72,88	71,61	1,22	-46,92	2,37	15,58
2012	12,418	20,167	72,73	70,58	1,15	-59,56	-0,24	20,057
2013	0,831	9,384	64,37	63,32	1,05	-54,99	-0,87	0,134
2014	-9,28	0,46	60,13	58,46	1,67	-59,65	3,4	-5,88
2015	-27,29	-18,08	34,57	33,08	1,48	-52,65	-0,25	-27,54
2016	-14,71	-12,05	13,08	12,47	0,61	-25,12	0,1	-14,61
2017	-22,07	-14,41	48,573	18,99	3,45	-48,98	0,31	-21,762
2018	-16,70	-7,45	44,63	97,7	3,766	-48,57	0,888	-15,819
2019	-16,95	-9,32	35,31	33,24	2,07	-44,63	0,03	-16,93
2020	-18,71	-13,62	21,93	20,02	1,91	-35,55	2,34	-16,37

المصدر: من إعداد الطلبة إسنادا عل:

. بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم: 35، سبتمبر 2016، ص: 15.

. بنك الجزائر النشرة الإحصائية الثلاثية رقم: 59، سبتمبر 2022.

. بنك الجزائر التقرير السنوي 2018، ديسمبر 2019، ص: 33.

. بنك الجزائر التقرير السنوي 2019، ديسمبر 2020، ص: 50 - 53.

وعليه سجل الميزان المدفوعات أرصدة إيجابية خلال الفترة (2010 - 2014)، حيث نلاحظ فائض مستمر في رصيد الميزان الجاري بقيمة 17,74 مليار دولار سنة 2011، والصادرات التي تشكل المحروقات الجزء الكبير سجلت فائض حيث كانت أكبر قيمة 71,61 مليار دولار، بينما سجل عجز متواصل للواردات وذلك بسبب انخفاض الاستثمار وعدم تشجيع قطاع الصناعة، في حين حقق الحساب الجاري عجز بقيمة 9,28 مليار دولار تحت الأثر المشترك للصدمة الخارجية والمستوى العالي للواردات، أدت عوامل الضعف هذه لميزان المدفوعات إلى وضع يفوق فيه الاستثمار على الادخار.

سجلت في 2014 فائض معتبرا بقيمة مليار دولار، وذلك بعد العجز على حد كبير عوض التراجع في المداخليل بموجب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمداخليل من رؤوس الأموال قصيرة الأجل المرتبطة بالتجارة الخارجية، ويفسر تراجع رصيد المدفوعات في السنوات (2011، 2012، 2013 و 2014) على أهمية اثر انخفاض أسعار البترول.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

وفي هذا السياق تم تمويل هذه العجوزات بشكل شبه حصري عن طريق السحب من احتياطات الصرف، وهذا يفسر التآكل السريع لهذه الاحتياطات التي انخفض مخزونها بأكثر من 50% بين نهاية 2015 ونهاية 2019، أما بالنسبة لصادرات فقد تراجعت بشكل طفيف في سنة 2019 بعد أن تجاوزت لأول مرة عقبة 02 مليار دولار في سنة 2018، أما بالنسبة للواردات فقد استمر تراجعها في 2019، والذي بدأ في 2015، حيث انخفضت من 48,57 مليار دولار في 2018 إلى 44,63 مليار دولار في سنة 2019، ويشمل هذا الانخفاض بشكل أساسي مجموعات منتجات، أما بالنسبة لميزان حساب الرأسمالي فقد سجل فائض قدره 2,35 مليار دولار سنة 2020 مقابل 28 مليار دولار أمريكي في 2018، ويفسر هذا الارتفاع بشكل خاص بزيادة دخول الأموال إلى الوطن في إطار القروض المحروقات وصل عجز الميزان الإجمالي لميزان المدفوعات، والذي لا يزال قريباً جداً من حساب الجاري بسبب الضعف النسبي للمعاملات المالية والرأسمالية بين المقيمين وغير المقيمين، وفي سنة 2020 إلى 16,37 مليار دولار مقابل 16,93 مليار دولار أمريكي في السنة التي سبقتها.

2.2. تحليل أهداف السياسة النقدية في الهند خلال الفترة 2011-2020: إن البنك الاحتياطي الهندي يسعى دوماً لتحقيق أهداف السياسة النقدية من بينها النمو الاقتصادي وهدف التشغيل، وفيما يلي سوف يتم تحليل أهداف السياسة النقدية في الهند خلال الفترة (2011-2020).

1.2.2. تطور معدل النمو الاقتصادي: سيتم فيما يلي تحليل تطور معدل النمو الاقتصادي في الهند خلال الفترة (2011-2020)، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (02 . 32): تطور الناتج المحلي الإجمالي في الهند للفترة 2011-2020

الوحدة: مليار روبية

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
الناتج المحلي الإجمالي	87,36	99,44	112,34	124,68	137,72
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الناتج المحلي الإجمالي	153,92	170,9	189	200,75	198,01

Source: GDP= linked series(current LCU) –India world Bank data.org, 28/03/2023 22:03h.

تشير البيانات الواردة الخاصة بإجمالي الناتج المحلي في الجدول رقم (02 . 32) إلى ارتفاع طوال فترة الدراسة إذ ارتفع من 87,36 مليار روبية في سنة 2011 إلى 200,75 مليار روبية سنة 2019 ويفسر هذا إلى زيادة معدل الطلب والذي ارتبط بالسياسة النقدية التوسعية وخفض أسعار الفائدة وكذلك زيادة معدل نمو السكان،

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

كما ساهمت مرونة الجهاز الإنتاجي في الهند، ويدل هذا على نجاح السياسة النقدية في صياغة السياسة النقدية وبما يحقق أهدافها وفق أدوات بنك الاحتياطي الهندي.

2.2.2. مؤشر معدل البطالة: يعتبر مؤشر البطالة من أهم المؤشرات التي تهدف السلطة النقدية الهندية (بنك الاحتياطي الهندي) من تخفيضه والجدول التالي يوضح تطور معدل البطالة في الهند خلال الفترة (2011-2020).

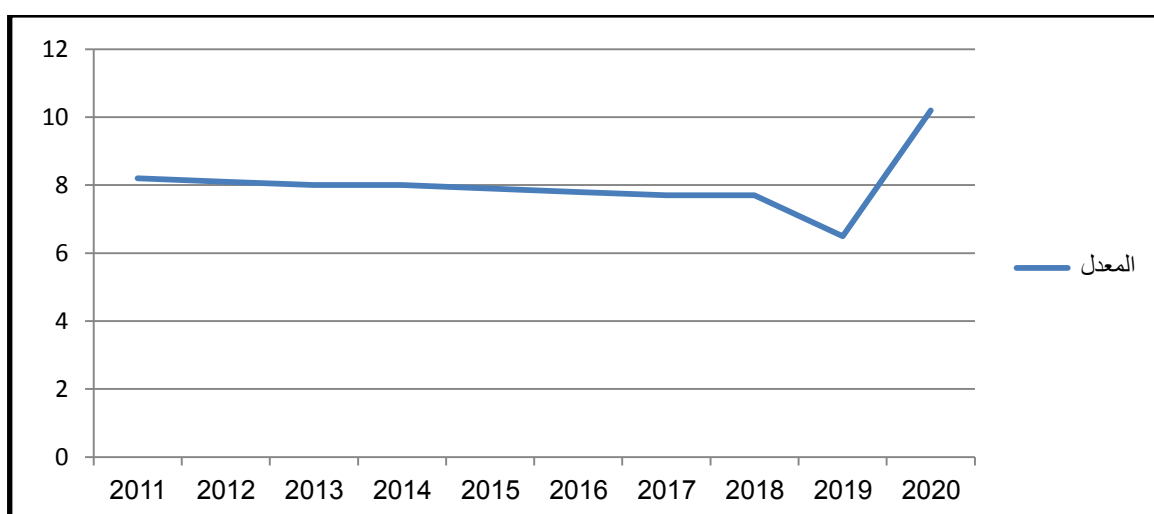
الجدول رقم (02 . 33): تطور مؤشر معدل البطالة في الهند خلال الفترة 2011-2020

الوحدة: النسبة المئوية %

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المعدل	8,2	8,1	8	8	7,9	7,8	7,7	7,7	6,5	10,2

Source: un employment, total (% of total labor force) – (modeled ilo estimate), data.worldbank.org 28/03/2023 22:20h.

الشكل رقم (02 . 18): تطور مؤشر معدل البطالة في الهند خلال الفترة 2011-2020



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على الجدول رقم (02 . 33)

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (02 . 33) والشكل رقم (02 . 18) الخاص بمعدل البطالة في الهند نلاحظ انخفاض في معدل البطالة إذ بلغ سنة 2011 قيمة 8.2% قياسا بسنة 2019 إذ انخفض إلى 6.5% ويفسر هذا بتغير مسار السياسة النقدية في الهند وإتباع سياسة نقدية توسعية وخفض أسعار الفائدة وبالاكتفاء على مرونة الجهاز الإنتاجي في الهند من أجل تحويل أثر زيادة الطلب إلى رفع معدل الإنتاجية بشكل يغطي الطلب.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

كما سجلت ارتفاع طفيف سنة 2020 ما يقارب 10,2% ويعود هذا إلى جائحة كوفيد 19 التي تم غلق مختلف القطاعات بالإضافة لمئات الآلاف من أصحاب المهن الذين يعتبرون في خانة اليد العاملة وتحت إشراف الحكومة.

لذا كان من المفترض أن السياسة النقدية تصاغ بشكل يلائم السياسات الاقتصادية ويحقق الأهداف الاقتصادية من بينها التشغيل الكامل وهذا يعطي تصور مهم أن الهند هي الدولة الوحيدة التي تتحكم الحكومة بسياستها النقدية.

3.2.2. ميزان المدفوعات: إن مؤشر ميزان المدفوعات في الهند مرت بتذبذبات خلال الفترة 2011-2020، والجدول التالي يوضح تطور ميزان مدفوعات.

الجدول رقم (34 . 02): تطور ميزان المدفوعات في الهند خلال الفترة 2011-2020

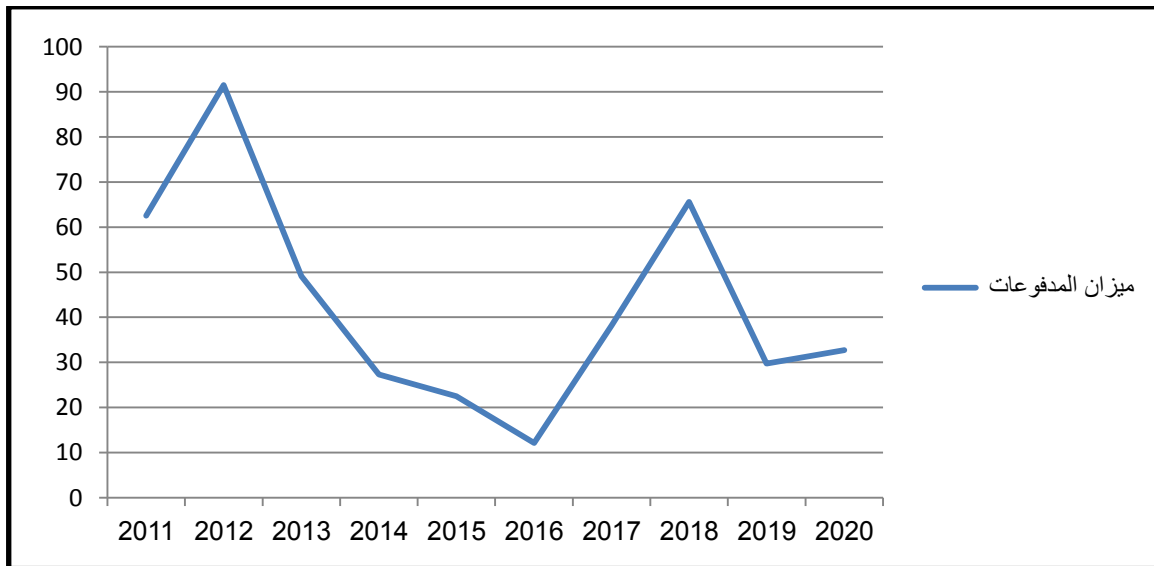
الوحدة: مليار دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015
ميزان المدفوعات	62,52	91,47	49,12	27,31	22,46
السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
ميزان المدفوعات	12,11	38,17	65,6	29,76	32,73

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على الموقع: International montary , Fund Interest Rates, dicont Hate for India,

20/03/2023 18:23

الشكل رقم (19 . 02): تطور ميزان المدفوعات في الهند خلال الفترة 2011-2020



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على الجدول رقم (34 . 02).

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

وعليه تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (02- 34) والشكل رقم (02-19) أن سجل ميزان المدفوعات أرصدة إيجابية خلال الفترة (2011-2018) حيث نلاحظ فائض بقيمة 65,6 مليار دولار سنة 2018 إلى أن ينخفض في سنتي 2019 و2020 بقيمة 29,76 مليار دولار و32,73 مليار دولار، ويفسر هذا أن الهند قادرة على الصمود في وجه أي عواصف عالمية، حيث يمكن رؤية مرونتها الاقتصادية في التحفيز المحلي النمو الذي يحل محل المحفزات الخارجية.

4.2.2. سعر الصرف: اعتمدت الهند في الفترة 2011-2020 على سياسة نقدية توسعية، وأثرت هذه الأخيرة على سعر الصرف في دولة الهند، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

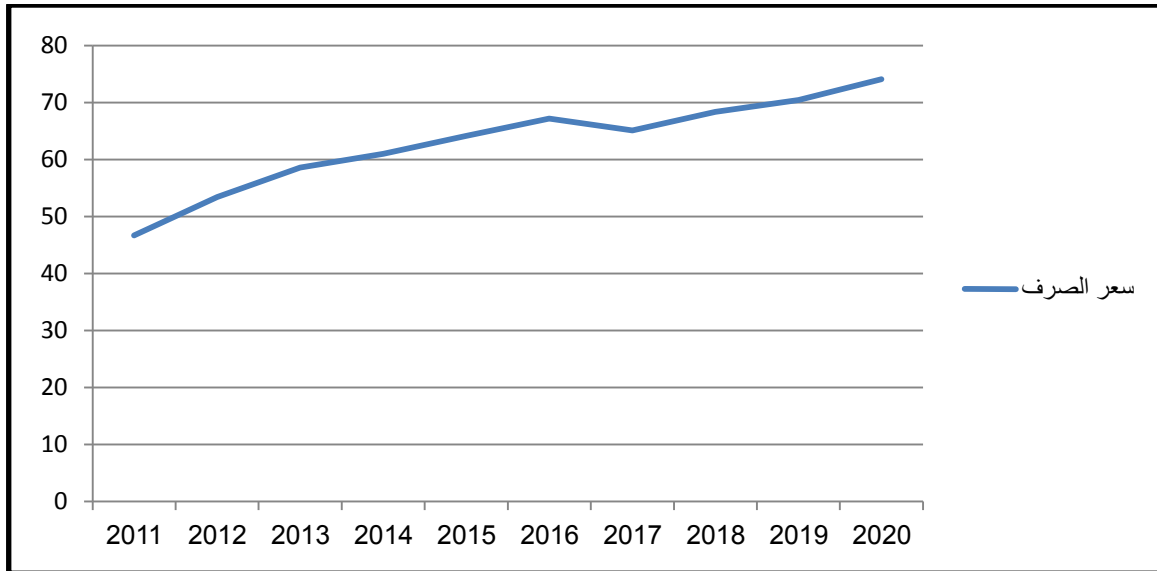
الجدول رقم (02 . 35): تطور سعر الصرف في الهند خلال الفترة 2011- 2020

الوحدة: روبية دولار

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر الصرف	46,67	53,44	58,6	61,03	64,15	67,2	65,12	68,39	70,42	74,1

Source: official exchange rate (LCU per US\$, period average) India, data.worldbank.org
28/03/2023 22:45h.

الشكل رقم (02 . 20): تطور سعر الصرف في الهند خلال الفترة 2011- 2020



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على الجدول رقم (02 . 35).

تشير البيانات الخاصة بسعر الصرف الروبية مقابل الدولار في الجدول رقم (02-35) والشكل رقم (02-20) إلى انخفاض سعر الصرف أمام الدولار إذ انخفضت من 46,67 روبية في 2011 لكل دولار واحد ثم انخفض إلى 74,1 روبية سنة 2020 لكل دولار واحد، إذ يرتبط سعر الصرف بأدوات بنك الاحتياطي الهندي

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

وتظهر الأدوات طبيعة السياسة النقدية التوسعية التي انعكست في زيادة ارتفاع الأسعار الفائدة وزيادة العروض النقدية عن طريق انخفاض أسعار الفائدة، وكذلك انخفاض سعر الصرف يرتبط أيضا بانخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل.

المطلب الثالث: تشخيص وتحليل ظاهرة التضخم في دولتي الجزائر والهند

يعتبر التضخم من أهم المشكلات الاقتصادية التي عان ولا يزال يعاني منها الاقتصاد الجزائري والهندي على غرار معظم الدول النامية الأخرى، وعليه فإن تشخيص وتحليل ظاهرة التضخم في الجزائر والهند بغية معرفة أسبابها يعد أمر معقدا للتحكم فيه، نظرا لتعقيد الظاهرة في حد ذاتها من جهة، وارتباطاتها بالعديد من الميكانيزمات من جهة ثانية.

أولا: أسباب وأنواع التضخم في دولتي الجزائر والهند

إن مشكلة التضخم ظاهرة اقتصادية مركبة لا يسهم في تشكيلها عامل اقتصادي واحد، وقد تعددت أنواعه وكل نوع من أنواع التضخم ناجم على مشكلة اقتصادية ما.

1. أسباب وأنواع التضخم في الجزائر:

هناك عدة للتضخم في الجزائر، وكل نوع منه بارز من سبب أو أسباب عديدة إلا أن أبرزها يتمثل في زيادة الكتلة النقدية وطبيعة الواردات للجزائرية فضلا عن ارتفاع قيمتها.

1.1. أسباب التضخم في الجزائر: يرى بعض المحللين الاقتصاديين أنه من أهم العوامل التي تتولد عنها الضغوط التضخمية في الجزائر يمكن حصرها في الأسباب التالية:

- السبب الذي يؤدي إلى التضخم في الجزائر هو انخفاض العرض. من الواضح أنه بالنسبة لحالة الجزائر، هناك سببان مهمان يؤديان إلى حدوث انخفاض في العرض، كما يؤكد أن هناك قيود على الواردات، مثل حظر استيراد السيارات بعد ذلك، الجفاف الذي يضعف الإنتاج الزراعي¹؛
- الاستهلاك الرسمي للدينار الذي ارتفع (سعر الشراء) من سنة 1970 إلى 4,94 دينار للدولار واحد سنة 1980 إلى 5,03 دينار للدولار واحد. سنة 1935، ب 47,68 دينار للدولار واحد. في 2015 ب 100,46 دينار للدولار واحد و 111,44 دينار لليورو الواحد، في سنة 2019 ب 119,36 دينار للدولار الواحد و 133,71 دينار لليورو الواحد مما جعل الواردات باليورو أعلى، وفيما يتعلق بالاقتراسات في سوق الصرف الموازي، فقد ارتفع اليورو بالفعل في السوق السوداء للعملة 221 دينار للبيع، مقابل سعر 219,0

¹ Voici les trois raisons qui poussent à la haute de l'inflation en Algérie ,
<https://mgheberement.net> 14/03/2023 11:40h.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

وبالرجوع إلى الدولار 202 دينار للدولار الواحد للشراء و205 دينار للبيع يتيح الاستهلاك الرسمي إمكانية زيادة الضرائب على الهيدروكربونات بشكل مصطلح (إعادة تمويل الصادرات الهيدروكربونية إلى دينار) والضرائب العادية (عن طريق الواردات بالدولار والبيورو الممولة إلى دينار مخفض القيمة)، وهذا الأخير يزيد من تضخم المنتجات المستوردة (المعدات)، المواد الخام، البضائع، المبلغ المشدد من الضريبة الجمركية المطبقة على قيمة الدينار، المدعومة في نهاية الدورة من قبل المستهلك كضريبة غير مباشرة، لا يمكن للشركة دعم هذه الإجراءات إلا إذا حسنت إنتاجيتها، تأثير الترتيب للتخفيض الزاحف لقيمة الدينار له تأثير سلبي على المجالين الاقتصادي والاجتماعي¹؛

- زيادة الكتلة النقدية حيث أشار تقرير بنك الجزائر السنوي لسنة 2014 إلى أن المعروض النقدي M_2 (باستثناء الودائع في قطاع الهيدروكربونات) هو العامل الرئيسي المحدد للتضخم²؛
- زيادة الطلب المحلي وارتفاع التكاليف الإنتاجية حيث يعتبر نمو الطلب الكلي المحلي بحجم أكبر من النمو الكلي سببا للتضخم في الجزائر، حيث ينتج عن ذلك زيادة في كمية النقود لا تقابلها زيادة في كمية الإنتاج مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار³.

1.1. أنواع التضخم في الجزائر: يعاني الاقتصاد الجزائري من عدة مشاكل منها مشكلة التضخم التي تفاقمت بشكل ملحوظ لاسيما مع تبني سياسة الاتضاح على التجارة الخارجية التي عملت وساعدت على تسرب المشاكل الاقتصادية من اقتصاد لآخر تحت ضغط اتجاه اقتصاد السوق والعولمة التي تهدد دول العالم الثالث.

1.2.1. تضخم التنمية: السبب المحتمل لهذه الحركة الهبوطية بالنسبة لنا هو انخفاض مستوى الاستهلاك، حيث يوضح لنا كيف يكرس العمال والموظفين وموظفو الخدمة أكثر من نصف دخلهم لركود الإنفاق على الغذاء أو تدهور قوتهم الشرائية يمكن أن يكون له عواقب سلبية على الإنتاجية قبل كل شيء، علما أن الاستهلاك الشعبي المنخفض للغاية، وحتى غير الكافي يجب أن يزداد بشكل مطلق، ولن يكون إلا نسب متواضعة، سواء لأنه ضرورة اجتماعية ولأنه من شروط التنمية، لذلك لا ينبغي أن يكون الانخفاض الموازي في الإنتاجية في العمل والاستهلاك الخاص مفاجئا⁴.

3.2.2. التضخم المكبوت (الكامن): وهو نوع مستقر من التضخم لا ترتفع فيه الأسعار مع زيادة الطلب على السلع والخدمات في ضوء العرض المحدد منها، فقد لا يسمح للعوامل الاقتصادية أن تعمل بحرية في ظل سيطرة

¹ Les sept raisons du processus inflation niste, <https://elwatan-dz.com> 14/03/2023 12:05h.

² سارة أدبوب ومرتم لسبع، مقال بعنوان: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 - 2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، الصادرة عن جامعة الجزائر 03، العدد: 02، المجلد: 02، الجزائر، 2021، ص: 44.

³ نفس المرجع، ص: 45.

⁴ Philippe Antoine, Dominique lablé l'inflation en Algérie ,OR-ST.O, Funds Documentaire:125

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الدولة أو تدخلها في النظام التسعير، حيث تفرض الدولة نظاما معيناً من التسعير يعتمد على التسعير الإجمالي أو نظام التقنين من خلال البطاقات التموينية أو استخدام نظام التراخيص الحكومية. وقد تكون التدابير التي تتخذها الدولة عامة تشمل كافة أنواع السلع أو مقتصرة على بعضها، كالسلع الغذائية أو الاستهلاكية الضرورية.

وقد يؤدي استخدام هذا النظام من التسعير إلى تحقيق استقرار نقدي مؤقت، ولكنه نادراً ما يمنح أسعار السلع، إذ غالباً ما يعتبر التضخم المكبوت عن نفسه في ظهور السوق السوداء¹.

1.2.3. التضخم الدائم (المتسلسل أو الزاحف): وهو حركة تصاعدية للأسعار ترتفع فيه معدلات أقل مستوى ارتفاعها في حالة التضخم الجامح، حيث يحدث هذا النوع حتى خلال فترة يكون فيها الطلب الكلي معتدلاً، إضافة إلى ذلك فإن الزيادة في الأسعار تكون غير معجلة في الفترة القصيرة، حيث يستمر ارتفاع الأسعار لفترة طويلة نسبياً، كما تكون آثاره أقل خطورة نسبياً على الاقتصاد القوي ويسهل على السلطات النقدية التعامل مع هذا النوع من التضخم².

1.2.4. التضخم المؤقت: ناتج عن الإنفاق الحكومي وزيادة الطلب على مواد البناء مثل الاسمنت والحديد بسبب الاستثمارات الكبرى لبرنامج رئيس الجمهورية ولذلك يعادل إنفاقاً استثمارياً بمعدل 30 مليار سنوياً، خاصة وإن هذا الحجم الكبير من الإنفاق والسيولة النقدية لم يقابله معدل نمو متناسب في قطاع السلع والخدمات بسبب طبيعة الاستثمارات الكبرى إلى هي استثمارات في المباني التحتية والمنشآت³.

2. أسباب وأنواع التضخم في الهند:

التضخم لديه القدرة على التأثير على جميع جوانب الاقتصاد، وفيما يلي سنتناول مسببات وأنواع التضخم في الهند:

1.2. أسباب التضخم في الهند: هناك العديد من العوامل في الاقتصاد الهندي يمكن أن تؤدي إلى ظاهرة التضخم، وفيما يلي بعض الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة:⁴

¹ كمال بن دقل، مقال بعنوان: مؤشرات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الصادرة عن جامعة الجلفة، الجزائر، السنة 9، ص: 348.

² نفس المرجع، ص: 349.

³ التضخم في الجزائر والأزمة الاقتصادية تتمدد في أسواقنا <https://www.echoroukonline.com> 19:19h 2023/03/14

⁴ Explained. What are the factors leading to mise in inflation rate, <https://www.onmanorama.com> 14/03/2023 20:15h.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

• تضخم وقود، كانت أسعار النفط الخام أكبر المساهمين في ارتفاع التضخم لأنها تمثل أكثر من 40% من إجمالي مؤشر أسعار المستهلكين، حيث تستورد الهند ما يقارب من 80% من النفط الخام من أجل طلب البلاد لذلك يؤدي ارتفاع أسعار النفط الخام إلى زيادة التكلفة السلع الأخرى بسبب ارتفاع المواد الخام والإنتاج والنقل ونجد أيضا التضخم الغذاء حيث يعتبر أسعار المواد الغذائية ضرورية وتلعب دورا رئيسيا في حساب تضخم مؤشر أسعار المستهلكين على غرار الوقود، فإن أسعار المواد الغذائية لها وزن كبير في مؤشر أسعار المستهلك، وبلغ التضخم أسعار المواد الغذائية في يونيو 2022 6,73% مقارنة في الشهر السابق؛

• الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية في جميع أنحاء العالم هو السبب الرئيسي وراء ارتفاع التضخم في الهند؛
• من المتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة في النظام المصرفي من المرجح أن ترتفع الأقساط الشهرية المعادلة (EMIS) مع قروض المنازل والمركبات والقروض الشركات الأخرى، ومعدلات الودائع بشكل أساسي أسعار الفائدة الثابتة التي من المقرر هاته الأخيرة أن ترتفع¹.

2.2. أنواع التضخم في الهند: هناك أربعة أنواع رئيسية لظاهرة التضخم في دولة الهند، حيث ينقسم التضخم الاقتصادي إلى عدة أنواع موضحة كالآتي:²

1.2.2. التضخم المفرط: يعاني الاقتصاد من التضخم المفرط عندما ترتفع الأسعار بشكل صاروخي بأكثر من 50% في شهر واحد، السبب الرئيسي لمثل هذه المواقف هو ارتفاع المعروض النقدي في اقتصاد لا يدعمه نمو الناتج المحلي الإجمالي.

2.2.2. التضخم المتسارع: يشير إلى حالة الاقتصاد عندما ترتفع أسعار السلع والخدمات بمعدل سريع يبلغ 10% فأكثر في هذه الحالة تفقد العملة قيمتها ولا يستطيع المواطنون مواكبة ارتفاع أسعار السلع والخدمات. وهو يتسبب في خلل اقتصادي خطير في البلاد ويدعو إلى اتخاذ إجراءات رقابة صارمة .

3.2.2. التضخم الداخلي: ينطوي هذا النوع من التضخم على ارتفاع الطلب على أجور العمال والتي تعالجها الشركات من خلال زيادة تكلفة السلع والخدمات للعملاء³.

4.2.2. التضخم المشي: يتراوح معدل التضخم في المشي بين 03% إلى 10% سنويا، هذا مدمر وضار بالاقتصاد بطريقة أو بأخرى لأنه يؤثر على النمو الاقتصادي بشكل مفاجئ، يمثل العملاء إلى شراء أكثر من

¹ GD Topics 2022= inflation in India: Key terms, Reasons impact, remedies, business-economy .

² <https://www.nbouniverse.com> 14/03/2023 20:45h.

³ Ibid, <https://bujus.com> 14/03/2023 21:30h.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

اللازم لتجنب ارتفاع الأسعار في الغد، يزداد هذا الطلب لدرجة أن الموردين لا يستطيعون تلبية طلبهم، ونتيجة لذلك يرتفع سعر السلع العامة والسلع الأخرى ويصبح بعيدا عن متناول الناس بصرف النظر عن هذا¹.

ثانيا: مؤشرات قياس التضخم في دولتي الجزائر والهند:

إن أي محاولة لقياس ظاهرة التضخم تستند على محورين رئيسين نتيجة لما توصل إليه الفكر الاقتصادي وهما المعايير التي تستخدمها في إيجاد انصب الصيغ والمعايير لقياس التضخم².

1. مؤشرات قياس التضخم في الجزائر:

وفي هذا الخصوص نحاول أن نحدد بعض المعايير التي يمكن الاهتداء بها إلى مصدر ارتفاع الأسعار في الجزائر وهي كآآتي:

1.1. الرقم القياسي للأسعار المستهلك (CPI): يعتمد الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر لحساب معدل التضخم على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث يقوم دوريا بنشر بيانات سنوية، شهرية وفصلية، أخذ بعين الاعتبار سنة الأساس التي تعتمد على أساس معطيات مهمة كعملية الإحصاء السكاني التي تكون كل عشر سنوات عادة³.

وقد عرف هذا المؤشر في الجزائر ارتفاعا مستمرا وهذا ما نبرزه في الجدول التالي:

الجدول رقم (02 . 36): تطور الرقم القياسي للأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2019

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
CPI	95,97	100	101,43	105,75	109,95	111,47	114,05
التغير %	0,30	4,20	1,43	426	3,97	1,38	2,31
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
CPI	118,24	123,98	131,1	136,23	142,39	155,1	160,11
التغير %	3,67	4,85	5,74	3,91	4,52	8,93	3,23
السنوات	2014	2015	2016	2017	2018	2019	
CPI	164,77	172,65	183,70	193,97	202,31	206,15	
التغير %	2,91	4,78	6,40	5,60	4,30	1,90	

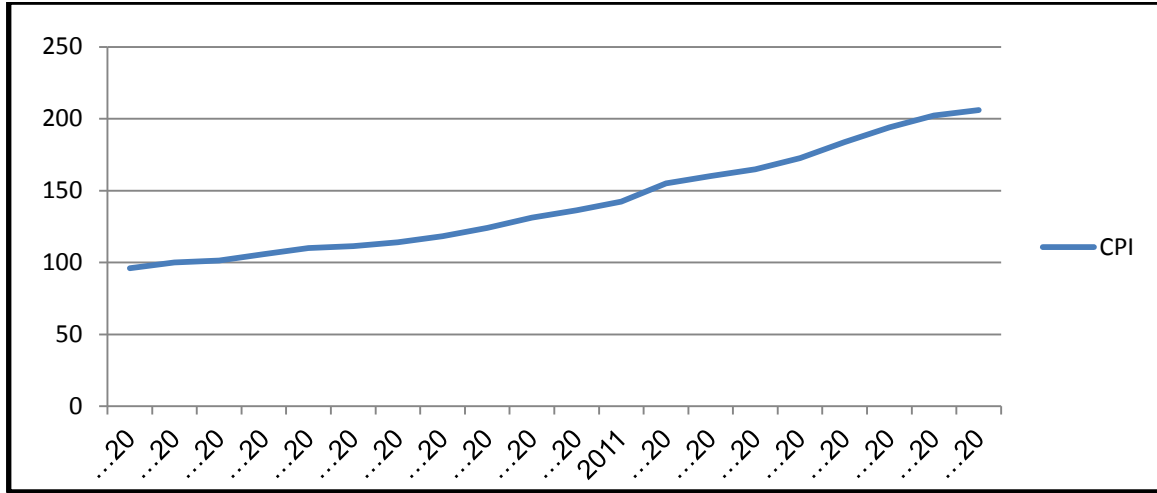
المصدر: إيمان بن زروق، "التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصيص اقتصاد نقدي وبنكي، الجزائر، 2020 - 2021)، ص: 90.

¹ Inflation stages and Tupes of inflation , <https://unacademy.com> 14/03/2023 21:50.

² كمال بن دقل، مرجع سبق ذكره، ص: 353.

³ حميد عزري ورايح خولي، مرجع سبق ذكره، ص: 445.

الشكل رقم (02 . 21): تطور الرقم القياسي للأسعار المستهلك في الجزائر خلال الفترة 2000-2019



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على الجدول رقم (02 - 36) .

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02 . 36) والشكل رقم (02 . 21) أن الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك في الجزائر شهد ارتفاعا حيث بلغ 4,20% في 2001 ويفسر هذا الارتفاع بزيادة نمو الكتلة النقدية M_2 الذي بلغ 22,3% في نفس السنة، بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن مستوى أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي، ويرجع هذا الارتفاع أساسا إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والتي تشكل نسبة هامة جدا في تشكيلة هذا المؤشر.

الفترة (2001 - 2009) شهد خلالها معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك تذبذبا حيث أنخفض من 4,20% سنة 2001 إلى 1,43% سنة 2002 ثم ارتفع مجددا خلال سنة 2003 وبقي مرتفعا في سنة 2004 أيضا حيث قدر بـ 4,26% و 3,97% على التوالي، وفي سنة 2005 أنخفض مجددا ليصل إلى 1,38% بعد ذلك انتقل معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك من 2,31% سنة 2006 إلى 3,67% سنة 2007 وسبب هذا الارتفاع هو انطلاق برنامج دعم النمو وارتفاع أسعار الحملة للخضر والفواكه بسبب ضعف العرض منها والمضاربة في سوق التنظيم والضبط، وبعد ذلك سجل ارتفاعات متتالية ليصل في سنة 2009 إلى 5,74% ويرجع الخبراء أسباب هذا الارتفاع ارتفاع قيمة اليورو مقابل الدولار، وكذلك الارتفاع معدلات التضخم المستورد بسبب الأزمة المالية العالمية.

وفي سنة 2012 نلاحظ أن معدل التغير في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك سجل أعلى مستوى له حيث بلغ 8,93% ويفسر هذا بالتوسع في النفقات الجارية، وخصوصا ارتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

التضخم، وأيضاً انطلاق برنامج التنمية الخماسي، وكما يرجع ارتفاع لأسعار خلال هذه الفترة إلى رفع الدعم الحكومي وتخفيف الأسعار مجموعة من السلع والخدمات، وذلك بهدف جعل الأسعار ترتفع تلقائياً استجابة للعرض والطلب ودون تدخل من الحكومة.

وفي سنتي 2013 و2014 انخفض هذا المعدل ليصل إلى 2,91% في سنة 2014، ثم عاود الارتفاع قليلاً بعد سنة 2014 بسبب انخفاض أسعار البترول دولياً وما تبعه من اختلال في الوضع الاقتصادي في الجزائر التي تعتمد كلياً على إيرادات البترول، وفي سنتي 2018 و2019 تراجع مرة أخرى ليبلغ 4,3% و1,9% على التوالي.

2.1. الرقم القياسي الضمني (PGDP): ويعرف كذلك باسم مكش الناتج المحلي الإجمالي وأن مؤشر المحفّض الضمني للناتج الداخلي الخام ويقاس التغير في المستوى العام للأسعار، وهو عبارة عن حاصل قسمة الناتج الداخلي العام للأسعار الجارية على الناتج الداخلي الخام بالأسعار الثابتة ويحتوي هذا المؤشر خلافاً للرقم القياسي للأسعار المستهلك على جميع أسعار السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد الوطني من السلع الوسيطة الإنتاجية والاستهلاكية النهائية¹.

ويمكن حساب الرقم القياسي الضمني بالطريقة التالية:

$$\text{مكش الناتج الداخلي الخام} = \frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية السنة}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة السنة}} \times 100$$

ويحمل هذا المؤشر في طياته العديد من العيوب والنقائص تتمثل في ما يلي²:

- مؤشر أسعار الاستهلاك لا يأخذ بعين الاعتبار أسعار كل السلع والخدمات الموجودة في الأسواق الحالية
 - الاقتصاد على دراسة تغيرات الأسعار علة مستوى بعض المناطق والأسواق فقط، مع إهمال المناطق والأسواق الأخرى.
 - عينات السلع والخدمات التي يتم اختيارها في الجزائر إضافة إلى أوزانها تتم وفقاً للمسح الإحصائي المتعلق بنفقات المستهلك الجزائري الذي يتم مرة واحدة كل عشر سنوات.
- ويمكن إيضاح تطور هذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

¹ ساعد مرابط، "التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2017-2018)، ص: 79.

² حميد عزري ورايح خوني، مرجع سبق ذكره، ص: 5,4.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الجدول رقم (02 - 37): تطور الرقم القياسي الضمني PGDP في الجزائر خلال الفترة 2000 . 2019

PGDP	السنوات	PGDP	السنوات
244,406	2010	122,672	2000
288,963	2011	122,098	2001
310,517	2012	123,708	2002
310,221	2013	134,024	2003
309,287	2014	150,433	2004
289,321	2015	174,692	2005
293,802	2016	193,122	2006
307,606	2017	205,469	2007
330,849	2018	136,92	2008
328,69	2019	210,485	2009

المصدر: السعيد هتهات، "النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020"، (أطروحة

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص دراسات اقتصادية، الجزائر، 2020-2021)، ص: 95.

بنظرة عامة على الجدول رقم (02 - 37) يظهر أن هناك نوع من التوافق في التعبير عن الاتجاهات التضخمية

بين مكش الناتج المحلي ومؤشر أسعار المستهلك من حيث الاتجاه العام المتزايد:

في سنة 2000 شهد إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية تطور في شكل دوري، نسبة لهذا الإجمالي بالأسعار الحقيقية كل خمس سنوات تقريبا، حيث يرتفع التغير السنوي في المكش في ذروة خلال كل مرحلة إلى حدود 18%.

خلال الفترة (2001. 2009): في العشرية الأولى من القرن الحالي عرف المكش زيادة متواصلة بعد تسجيل انخفاض في المعامل سنة 2001 مقارنة مع سنة 2000 بـ 0,5%، ثم تزايد مستوى المؤشر بمعدلات نمو متسارعة حتى بلغ مستوى 174,7 سنة 2005، أي بزيادة 16,1% على السنة السابقة، كأعلى نسبة زيادة سنوية في هذه المرحلة، ثم تناقص معدل نمو المكش حتى نهاية هذه العشرية، حيث سجلت سنة 2009 استقرار في الأسعار الجارية للسلع والخدمات مقارنة مع السنوات السابقة، حيث انخفضت نسبة 11% مقارنة مع 2008.

وخلال الفترة (2010. 2018): تواصلت الأسعار الجارية للسلع والخدمات في داخل الوطن في الارتفاع مع بداية هذه العشرية حيث وصل مكش الناتج المحلي سنة 2011 إلى حدود مستوى 244، مقارنة مع السنة السابقة ثم اتجه تطور أسعار المواد والخدمات الداخلة في حساب PIB نحو الاستقرار بعد ذلك، في السنوات

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

2013، 2014 و 2015 حيث سجل معدل التغير السنوي للمكشم قيم سالبة. - 0,1%، - 0,3% و - 6%.

بداية 2016 أخذت الأسعار الجارية للمواد والخدمات داخل الوطن نحو الارتفاع بنسب متسارعة، نحطى من خلالها المعامل التكميشي عتبة 300 نقطة.

3.1. معامل الاستقرار النقدي: سوف نعتد في حسابنا لمعامل الاستقرار النقدي على وسائل الدفع المحلية فقط M_2 والتي تعبر عن مفهوم النقود الورقية المتداولة خارج البنوك الودائع لدى الخزينة ولدى الصكوك البريدية الودائع الجارية (تحت الطلب لدى البنوك) ونسبة النقود (الودائع لأجل)¹.

ويمكن توضيح التغيرات الطارئة على مستوى معامل الاستقرار النقدي ومعرفة مقداره من خلال فترة 2000-2019 من خلال الجدول التالي:

¹ نوة بن يوسف، "تأثير التضخم علة المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، التخصص اقتصاد تطبيقي، الجزائر، 2015-2016)، ص: 149.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الجدول رقم (38 . 02): تطور معامل الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000 – 2019

الوحدة: مليار دج

السنوات	الناتج الداخلي الخام الحقيقي Y	DY=Y	الكتلة النقدية M ₂	DM=M	معامل الاستقرار	معدل التضخم
2000	4104.10	0.038	2022.60	0.130	0.092	0.35
2001	4227.10	0.030	2473.50	0.223	0.193	4.18
2002	4463.82	0.056	2901.50	0.173	0.117	1.41
2003	4785.26	0.076	3354.40	0.156	0.084	4.29
2004	4990.77	0.043	3738.10	0.114	0.071	3.96
2005	5258.45	0.059	4157.70	0.112	0.053	1.38
2006	5357.38	0.017	4933.70	0.187	0.170	2.31
2007	5561.19	0.035	5994.60	0.215	0.180	3.67
2008	5561.26	0.023	6955.90	0.160	0.137	4.86
2009	5782.30	0.016	7173.10	0.031	0.015	5.73
2010	5990.78	0.036	8280.60	0.154	0.118	3.91
2011	6164.32	0.029	9929.20	0.199	0.170	4.52
2012	6373.91	0.034	11015.10	0.109	0.075	8.89
2013	6552.28	0.028	11941.50	0.084	0.056	3.26
2014	6801.26	0.038	13686.70	0.146	0.108	2.92
2015	7052.85	0.037	13704.50	0.001	-0.036	4.78
2016	7278.79	0.032	13816.30	0.008	-0.024	6.40
2017	7373.18	0.013	14974.60	0.084	0.071	5.59
2018	7476.49	0.014	16636.70	0.111	0.097	4.27
2019	7536.30	0.008	17347.18	0.043	0.035	-1.95

المصدر: محمد ديمي وآمال تباني، مقال بعنوان: واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومعياري فائض الطلب الكلي

الداخلي خلال الفترة 2019-2000، مجلة الميادين الاقتصادية، العدد: 01، المجلد: 03، بلد: بدون بلد نشر، السنة: ؟، ص: 176.

من خلال الجدول رقم (38- 02) أن:

(2000 – 2009): خلال هذه الفترة سجل معامل الاستقرار النقدي قيم كلها أكبر من الصفر، حيث

يتراوح ما بين 0,015 و 0,193 خلال سنة 2009 و 2001 على الترتيب، مما يشير إلى أن معدل النمو

الوسيطي لكل من حجم الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام الحقيقي والذي بلغ بالنسبة للأول بلغ

15,02% أما الثاني بلغ 3,89%، الأمر الذي يعكس اختلال علاقة النمو بين معدل السنوي لحجم الكتلة

النقدية ومعدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الحقيقي، الأمر الذي أدى إلى تسجيل معدلات تضخم

متزايدة في هذا الفترة والتي تراوحت ما بين 0,35% سنة 2000 و 5,73% سنة 2009.

(2010. 2019): في هذه الفترة سجل معامل الاستقرار النقدي قيم جليها أكبر من الصفر ماعدا في سنتي 2015 و 2016 أين سجلت قيم سالبة لمعامل الاستقرار النقدي حيث بلغ 0,036 و 0,024 على الترتيب، مما يشير إلى أن معدل النمو السنوي لحجم الكتلة النقدية قد فاق معدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الحقيقي عدا السنتين المذكورتين، وهذا ما يدل عليه معدل النمو الوسيط لكل من حجم الكتلة النقدية والناتج الداخلي الخام الحقيقي والذي بلغ بالنسبة للأول 9,4% أما الثاني فبلغ 2,69%، الأمر الذي يعكس اختلال علاقة النمو بين معدل النمو السنوي لحجم الكتلة النقدية ومعدل النمو السنوي للناتج الداخلي الخام الحقيقي، الأمر الذي أدى إلى تسجيل معدلات تضخم متزايدة في هذه الفترة والتي تراوحت ما بين 2,92% سنة 2014 و 8,89% سنة 2012.

2. مؤشرات قياس التضخم في الهند:

هناك مؤشرين قياس للتضخم في الهند رئيسية تستعملهم الهند لقياس ظاهرة التضخم، وهما كالآتي: ¹

2.1. الرقم القياسي لأسعار الجملة (WPI): يتم إنتاج WPI من قبل وزارة التجارة والصناعة الهندية، يتم جمع البيانات في أول نقطة بيع الجملة في السوق المحلية، والأسعار المستخدمة هي أسعار الجملة للسلع الأولية وأسعار عناصر الوقود وأسعار تسليم المصنع للمنتجات المصنعة، أي يقيس WPI أسعار المنتجات في بوابة المصنع أو المزرعة قبل بيعها للمستهلكين في أسواق البيع بالتجزئة، تتمثل إحدى مميزات مؤشر WPI في أنه يتمتع بتاريخ طويل، بعودة تاريخه إلى يناير 1942 مما جعله مفيدا في تقييم الاتجاهات طويلة الأجل للتضخم، يغطي WPI أيضا مجموعة واسعة من السلع من المواد الخام إلى المصنوعات النهائية ولكنه يستبعد الخدمات بشكل خاص.

أحدث إعادة تأسيس في 2004-2005 على مدار الأربعين سنة الماضية أو نحو ذلك، ظهر عدد من الاتجاهات العامة الواضحة بشأن انخفاض وزن المواد الأولية (خاصة المواد الغذائية) وازداد وزن المواد المصنعة. وظل المقياس الرئيسي للتضخم في الهند بشكل عام أعلى من 0% منذ أواخر 2009، يتأثر إنتاج الغذاء في الهند بشدة بموسم الرياح الموسمية وعدم كفاءة سلسلة التوريد، وكلاهما يجعل أسعار المواد الغذائية عرضة بشكل خاص لانقطاع الإمدادات بالإضافة إلى ذلك، تتأثر أسعار المواد الغذائية بالسياسات الحكومية، بما في ذلك الإعانات والأسعار الدعم، كما تأثروا بإجراءات إصلاح العمل مثل قانون المهاتما غاندي الوطني لضمان العمالة الريفية لسنة 2005 الذي أدى إلى زيادة تكاليف العمالة الريفية.

¹ Graham white, Measures of inflation in India, Bulletin, September 2014, p.p: 39,40.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

يتم حساب WPI باستخدام صيغة Laspegres والتي تقيس التغيير في تكلفة شراء نفس العناصر، هذه التقنية أبسط من الطرف الأخرى حيث يتم حساب الأوزان في فترة الأساس وحتى يتم تحديث ذلك، لا تتطلب كل عملية حسابية لاحقة سوى تحديث الأسعار، من عيوب هذا النوع من المؤشرات أنه يكون متحيزا إذا تغير تكوين المبيعات في سوق الجملة ولم يتم تحديث الأوزان بالنظام من المرجح أن تكون هذه المشكلة بالنسبة للاقتصاد الناشئ سريع التغير مثل الهند.

2.2 مؤشر أسعار المستهلك (CPI): يتم توفير مقياس بديل لتركات الأسعار في الهند بواسطة مؤشر أسعار المستهلكين، وأوصى تقرير حديث إلى محافظ بنك الاحتياطي الهندي من قبل لجنة الخبراء لمراجعة وتعزيز إطار السياسة النقدية بأن يتبنى بنك الاحتياطي الهندي نظاما مرنا لاستهداف التضخم مع تضخم أسعار المستهلك الرئيسي.

تنشر وكالتان حكوميتان مختلفتان وهما وزارة الإحصاء وتنفيذ البرامج (MOSPI) منذ سنة 2011، وعلى النقيض من ذلك، فإن مقاييس التضخم أسعار المستهلك المحسوبة من قبل وزارة العمل والتوظيف لها تاريخ أطول بكثير، فقد بدأت السلسلة الزمنية لمؤشر أسعار المستهلكين للعمال الصناعيين في 1989 على الرغم من أن هذه المؤشرات قد استخدمت في تحديد الأجور والعمالة.

شهدت أسعار المستهلك في الهند نموا سريعا خلال العامين الماضيين، وبوتيرة أسرع بكثير من أسعار الجملة، يمثل الوزن الأكبر بكثير للمواد الغذائية في مؤشر أسعار المستهلكين، بالإضافة إلى إدراج أسعار الخدمات، جزءا كبيرا من الفرق بين معدلات التضخم في مؤشر أسعار المستهلك ساهمت المواد الغذائية بشكل كبير في تضخم أسعار المستهلك خلال السنوات الأخيرة، كما شكلت أيضا معظم التقلبات في أسعار المستهلك مع بقاء التضخم مستقرا نسبيا بالنسبة للمكونات الأخرى.

يتم حساب أوزان مكونات مؤشر أسعار المستهلك المجمع باستخدام بيانات من مسح الإنفاق الاستهلاكي، يتم تصنيف مؤشر أسعار المستهلك الرئيسي من خلال ترجيح مؤشرات أسعار المستهلكين على مستوى الدولة¹.

ثالثا: تحليل معدلات التضخم لدولتي الجزائر والهند للفترة 2001-2020

سوف نقوم من خلال هذا الجزء بتحليل معدلات التضخم في الجزائر والهند خلال الفترة 2001.2020.

¹ Ibid, p.p: 41-42.

1. تحليل معدلات التضخم لدولتي الجزائر والهند للفترة 2001-2010:

التضخم ظاهرة من الظواهر أكثر مساسا بالاقتصاد الكلي، لذلك سيتم دراسة معدلات التضخم في الجزائر والسند خلال الفترة 2001.2010.

1.1. تحليل معدلات التضخم في الجزائر للفترة 2001-2010: عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال (1962) عدة تحولات حيث عرف نوع من التذبذبات والصدمات بسبب طبيعة الاقتصاد الريعي الذي يعتمد بالدرجة الأولى على مداخيل قطاع المحروقات والتي تعرف عدم الاستقرار في الأسعار مما أثر بشكل مباشر على الاقتصاد خاصة أزمة 1998-1999.

إن ظهور فائض السيولة في السوق النقدية سنة 2002 أدى بنك الجزائر إلى تعزيز الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية وهي إعادة تمويل والتي تذبذب فعاليتها، قرر البنك اللجوء إلى أدوات أخرى جديدة للسياسة النقدية في 2002 لامتصاص الفائض والمتمثلة في أداة استرجاع السيولة لمدة 07 أيام. وحسب التقارير صندوق النقد الدولي نجد أن العوامل المفسرة للتضخم في الجزائر تحدد بأربعة متغيرات هي الكتلة النقدية خارج الودائع المؤسسة الوطنية للمحروقات وخارج الودائع بالعملة الصعبة، مؤشر أسعار المواد ذات محتوى قوي في الاستيراد بسعر الصرف الفعلي الاسمي، معدل سعر الصرف الاسمي للدينار مقابل عملات أهم شركات الجزائر التجاريين¹.

الجدول رقم (02 . 39): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2001-2010

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل %	4,2	1,4	4,3	4,0	1,4	2,3	3,7	4,3	5,7	3,9

المصدر: مرم لسبع، مقال بعنوان: تشخيص واقع التضخم في الجزائر الفترة (2000-2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية،

الصادرة عن جامعة الجزائر 03، العدد: 02، المجلد: 02، الجزائر، 2021، ص: 42.

نلاحظ من الجدول رقم (02 . 39) أن معدلات التضخم في الجزائر شهدت نوع من التذبذب خلال الفترة 2001-2005 حيث أدى نمو الكتلة النقدية M_2 بنسبة 22,30% إلى ارتفاع معدل التضخم إلى 4,20% في السنة 2001 لينخفض بعدها إلى 1,4% سنة 2002 بفعل تراجع معدل نمو المجمع M_2 إلى 17,30% من جهة وتباطؤ وتيرة ارتفاع أسعار المواد الغذائية من جهة أخرى كما ارتفع معدل التضخم سنة 2003-2004 حيث بلغ 4,3% و 4% على الترتيب بسبب زيادة نفقات الدولة الناتجة عن الاستمرار في

¹ Amina Labeche and others, **Understanding inflation in Algeria**, IMF country report, N° 13/48, February 2013, p.p: 22.23.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

البرنامج الاستثماري وزيادة مداخل الأسر في إطار الحد الأدنى للأجور إضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في اختلال بين العرض الكلي والطلب الكلي لينخفض بعدها إلى 1,4% في سنة 2005، وفي سنة 2007 ارتفع معدل التضخم إلى 3,7% مقابل 2,3% في سنة 2006، وذلك نتيجة تضافر ظاهرتان لدفع الأسعار إلى الارتفاع، فمن جهة ارتفعت أسعار المنتجات الغذائية ارتفاعا قويا ولا سيما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة، ومن جهة أخرى تأثرت المنتجات ذات المحتوى المستورد بكثرة بالزيادات الحادة في الأسعار العالمية، ولا سيما الحبوب والمنتجات الألياف التي تستوردها الجزائر بكميات كبيرة¹.

في سنة 2009 واصل معدل التضخم اتجاهه التصاعدي الذي بدأ في سنة 2007، بينما تراجع في كل الدول المتقدمة تقريبا. بل وصل إلى معدلات سلبية لا سيما في الشركات التجاريين الرئيسيين للجزائر، نجد أن محددات التضخم في الجزائر تغيرت، حيث استحوذ التضخم الداخلي على التضخم المستورد في سياق نمو العرض النقدي المنخفض² بلغ معدل التضخم 5,7% في سنة 2009 مقابل 4,9% في سنة 2008، وعقب موجة الارتفاعات خلال الفترة انخفض معدل التضخم في سنة 2010 إلى 3,9% نتيجة تقلص غارق التضخم السنوي بين الجزائر ومنطقة الأورو بالإضافة إلى تحسن سعر الصرف الفعلي الحقيقي الذي ساهم في الحد من أثر التضخم المستورد على المستوى العام للأسعار وذلك بالرغم من تسجيل ارتفاع قوي في هذه السنة في أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة بكثرة والذي بلغ 7%³.

2.1. تحليل معدلات التضخم في الهند خلال الفترة 2001-2010: تعتبر الهند بلد تضخمها معتدل على سبيل المثال، في السنوات الـ 62 منذ 1950-1951 ارتفع متوسط معدل التضخم السنوي كما تم قياسه بالتغيرات في مؤشر أسعار الجملة (WPI) بمعدل 6,7% سنويا وهذا لا يعتبر معدل مرتفع للغاية مقارنة بالعديد من البلدان، والجدول التالي يوضح تطور معدلات التضخم في الهند⁴.

¹ مريم لسبح، مرجع سبق ذكره، ص: 42.

² Bank of Algeria, Juillet 2008, p:49.

³ Bank of Algeria, Juillet 2010, p:170.

⁴ Ashima Goyal, **opcit**, p: 127.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الجدول رقم (02 . 40): تطور معدلات التضخم في الهند خلال الفترة 2001-2010

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل %	3,78	4,30	3,81	3,77	4,25	5,80	6,37	8,35	10,88	11,99
التغير السنوي	-0,23	0,52	-0,49	-0,04	0,48	1,55	0,58	1,98	2,53	1,11

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على بيانات موجودة بصندوق النقد الدولي.

نلاحظ من الجدول رقم (02-40) أن معدلات التضخم في الهند كانت بداية فترة الدراسة (2001-2010) كان منخفض وهذا الانخفاض راجع إلى تاريخ التضخم في الهند أنه يعتبر حدثا نادرا في الاقتصاد الهندي في العقدين الماضيين ويظهر الاتجاه طويل الأجل في معدل التضخم نمط على شكل حرف **u** مع حدوث كسر هيكلي في الاتجاه في سنة 2000 ونقطة انعطاف في 2002 الاتجاه طويل الأجل في تضخم أسعار الغذاء قد اتبع نمط مماثلا للتضخم العام، ارتبطت معدلات تضخم أسعار المحلية والدولية ارتباطا معتدلا على الرغم من وجود تباين كبير عبر السلع بناء على قابليتها للتداول علاوة على ذلك نجد أن تضخم أسعار المواد الغذائية أعلى باستمرار من تضخم أسعار المواد غير الغذائية، ومستمر تماما وله تأثير كبير في التضخم غير الغذائي علاوة على ذلك فإن سعر الغذاء بالنسبة لغير الغذاء يتحرك بقوة مع معدل التضخم الكلي.

في سنة 2009 كان هناك انهيار حاد في معدل التضخم الوقود لكن استمر التضخم أسعار حيث بلغ معدل التضخم في هذه السنة 10,88% وفي سنة 2010 بلغ التضخم الذروة حيث سجل معدل 11,93% وخلال هذه الفترة (2001-2010) سجلت أربعة سنوات فقط معدل اقل من 5% وهي 2001، 2002، 2003 و2004 فقط¹.

2. تحليل معدلات التضخم لدولتي الجزائر والهند للفترة 2011-2020:

يتم تحليل معدلات التضخم لدولتي الجزائر والهند خلال الفترة 2011.2020.

1.2. تحليل معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2011-2020: كان معدل التضخم في الاقتصاد

الوطني الجزائري في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2020 متذبذبة نسبته غير مستقرة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

¹ Prachi Mishra and Devesh Roy, **Explaining inflation India: the role of food prices**, October,31,2011,p.p:2.3.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

الجدول رقم (41 . 02): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2011-2020

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المعدل %	4,5	8,5	3,2	2,9	3,7	6,4	5,6	4,3	1,95	2,42

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على بيانات الصندوق النقد الدولي

من الجدول رقم (41 - 02) نلاحظ أن معدل التضخم في الجزائر بلغ أقصاه في الفترة (2011-2014) حيث سجل 8,9% كحد أقصى سنة 2012 ويعود هذا الارتفاع إلى الزيادة في معدلات الأجور التي اعتمدتها الدولة في تلك السنة مما أدى إلى وضع كتلة النقدية كبيرة كانت بسبب في زيادة معدلات التضخم، انخفاض من جديد إلى 2,9% سنة 2014 وبعدها في الفترة (2013-2020) سجل تذبذب ما بين 2,9% و 2,41% سنة 2020.

2.2. تحليل معدلات التضخم في الهند خلال الفترة 2011-2020: مرت الاقتصاد الهندي بفجوات تضخمية عالية ابتداء من سنة 2011، بسبب عدة عوامل أثرت على سياسة النقدية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (42 . 02): تطور معدلات التضخم في الهند خلال الفترة 2011-2020

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
المعدل %	8,91	9,48	10,02	6,67	4,91	4,95	3,33	3,94	3,73	6,62

المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على صندوق النقد الدولي.

من خلال الجدول رقم (42. 02) نرى أنه معدل التضخم في الهند حسن التصرف حيث كان اقل من المعدل المستهدف لبنك الاحتياطي الهندي البالغ 4% من 2017 إلى 2019، أما في سنة 2020 دفعت اضطرابات في جانب العرض التضخم إلى ما وراء حد المستهدف حيث بلغ معدل التضخم 6,62% وهذا راجع إلى وباء كورونا أدى إلى حدوث صدمة على العرض أكبر مما حدث عند الطلب من خلال اضطرابات سلسلة التوريد في حالة السلع الأساسية والأغذية والأدوية والسلع الصناعية في المقابل.

المبحث الثاني: إجراءات ومتطلبات وتقييم استهداف التضخم في الجزائر والهند وتوجهات المستقبلية
لتطبيق سياسة استهداف التضخم هناك مجموعة من المتطلبات والشروط والإجراءات التي يتفق حولها الاقتصاد
بين مسؤولي البنوك المركزية وأن تبني سياسة استهداف التضخم تمر عبر توافر مجموعة من المتطلبات التي تضمن
الفعالية والنجاح حتى نقول أن الجزائر والهند تبني أو يمكنهم أن تبني سياسة استهداف التضخم لا بد من توافر هذه
الشروط.

المطلب الأول: إجراءات استهداف التضخم في الجزائر والهند

نبحث الكثير من الدول في تطبيق سياسة استهداف التضخم وذلك من خلال إنتاجها لمجموعة من
الإجراءات التي أدت إلى نجاح هذه الاستراتيجية ومن خلال هذا المطلب سوف نتعرف على الإجراءات التي تبنتها
من طرف الجزائر والهند لتطبيق استراتيجية سياسة استهداف التضخم.

أولاً: إجراءات استهداف التضخم في الجزائر

اتجهت السلطة النقدية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة التي تبني سياسة استهداف التضخم كأسلوب
حديث، واستعملت عدة إجراءات لتطبيق هذه الاستراتيجية وهي كالآتي:¹

1. الإعلان عن استهداف التضخم: فقد قام بنك الجزائر في 2014 بالإعلان صريحاً وتحديد مجال مستهدف
للتضخم (4%، 5%).

2. تحسين مستوى الإطار العملي: تتطلب سياسة استهداف التضخم أن يكون للبنك المركزي آليات فنية
متعددة للتنبؤ بمعدل التضخم لذا يستدعي منه تشكيل بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات تمكنه
من رصد معدل التضخم في المستقبل، الأمر الذي دفع بالبنك المركزي منذ سنة 2008 إلى تحديث وتعزيز نظام
التقارير المالية للوضعيات الشهرية للمصارف والمؤسسات المالية فقد قام مجلس النقد والقرض في جويلية 2008
بإصدار نظام جديد يتضمن مخطط الحسابات المصرفية والقواعد المحاسبية.

3. تدعيم الإشراف المؤسسي: قام البنك الجزائري في سنة 2010 بتعزيز الإطار المؤسسي للإشراف البنكي
تبعاً للتدابير الجديدة المدخلة بالأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010.

¹ وليد بشيشي، مقال بعنوان: متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لا دارة السياسة النقدية في الجزائر، مجلة جامعة
القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد: 41، المجلد: 02، 2017، ص: 111.

4.تنظيم ومراقبة الأسواق المحلية: من أجل تأهيل وإنشاء هياكل تجارية جديدة ووضع آليات لضبط السوق وضمان تموين المواطنين بالمواد الضرورية بانتظام مع مراقبة الأسعار من خلال تدعيم مصالح الرقابة بالوسائل التي تناسب المهام العديدة المسندة لها.

5.تثبيت معدل الصرف الفعلي الخارجي للدينار.

6.محاولة تحقيق الشفافية: لتحقيق الشفافية والمصدقية شرع بنك الجزائر منذ 2008 بإعطاء تقارير دورية عن معدلات التضخم وعن كل المؤشرات المالية.

ثانيا: إجراءات استهداف التضخم في الهند

اعتمدت الهند إطاراً مرناً لاستهداف التضخم كولاية قانونية رسمية لـ **RBI** في مارس 2016 كانت ديباجة قانون **RBI**، وكذلك الأقسام ذات الصلة في القانون تم تعديله لتمكين هذا التغيير الإطار- استلزم العمل العديد من التفاصيل مثل معدل استهداف التضخم، النطاق، المقياس، تكوين السياسة النقدية اللجنة والهدف، أحد هذه الأقسام يتطلب أن يكون معدل التضخم المستهدف يحتاج إلى المراجعة كل خمس سنوات في مارس 2021¹ يتم اتخاذ قرارات استهداف التضخم من قبل لجان السياسة النقدية التي لها داخلية والممثلين الخارجيين، يتم تنفيذ القرارات من خلال مجموعة من أدوات السياسة وإجراءات.

من السمات الرئيسية لنظام استهداف التضخم في دولة الهند، وهذا نص عليه قانون 2016، ولهذا سنحاول التطرق إلى محتوى هذا القانون وإجراءات وتدابير استهداف التضخم والمركزة على عنصرين هامين:²

❖ **تعزيز الشفافية:** الشفافية تمكن الحكومة والجمهور من تقييم المعلومات حول ما إذا كان البنك المركزي قد حقق أهدافه، قد يؤدي هذا أيضاً إلى تحسين عملية صنع القرار من جانب البنك المركزي من خلال تعريض العملية التي يتم من خلالها التدقيق العام يتم اتخاذ قرارات السياسة النقدية، يتم تعزيز الشفافية من خلال النشر المنتظم لبيانات السياسة النقدية.

❖ **المساءلة لبنوك المركزية:** كهدف أساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، لان الشفافية وحدها لا تكفي إذ لم توجد هيئة مستقلة يخضع لها البنك المركزي.

¹ Ila Patnaik and Radhika Pandey , **Moving to Inflation Targeting** , Working Paper No. 316 , National Institute of Public Finance and Policy , August 2020 , New Delhi , p:01

² Ibid,P:16

1. الخطوات الممتهجة للسياسة النقدية الهندية لاستهداف التضخم:

فتقارير السياسة النقدية الصادرة في 20 فبراير 2015، اتخذ نظام السياسة النقدية الهندية مجموعة من الخطوات:

• **الخطوة الأولى:** نحو تضخم يستهدف البنك المركزي، وقعت وزارة المالية وبنك الاحتياطي الهندي على الاتفاقية النقدية اتفاقية إطار السياسة التي أعطت، لأول مرة، هدف تضخم لبنك الاحتياطي الهندي. فوضت الاتفاقية بنك الاحتياطي الهندي بخفض التضخم إلى 6% بحلول يناير 2016 وإلى 4% مع نطاق +/- 2% لجميع السنوات اللاحقة.

• **الخطوة الثانية:** نحو تحديث الإطار المؤسسي لبنك الاحتياطي الهندي عندما أعلن وزير المالية في ميزانيته المكمل، أن قانون بنك الاحتياطي الهندي لسنة 1934 سيتم تعديله لتوفير لجنة السياسة النقدية.

تم لاحقاً إدخال قانون تعديل بنك الاحتياطي الهندي لسنة 2016 من خلال قانون المالية لسنة 2016 الذي ينص على إطار قانوني ومؤسسي، نص قانون تعديل بنك الاحتياطي الهندي لسنة 2016 على إطار قانوني للسياسة النقدية لجنة وفقاً لأحكام القانون المعدل، تتكون لجنة السياسة النقدية من ستة أعضاء:¹

• **ثلاثة داخليين:** يتألف الأعضاء الداخليين من محافظ بنك الاحتياطي الهندي باعتباره الرئيس ونائب المحافظ المسؤول عن السياسة النقدية وموظف واحد من بنك الاحتياطي الهندي رشح من قبل المجلس المركزي لبنك الاحتياطي الهندي.

• **وثلاثة خارجيين:** يتم تعيين الأعضاء الخارجيين الثلاثة من قبل الحكومة المركزية يشترط القانون أن يكون لدى الأعضاء الخارجيين المعرفة وخبرة في مجال الاقتصاد أو البنوك أو المالية أو السياسة النقدية بنك الاحتياطي الهندي عهد التعديل إلى لجنة السياسة النقدية بمهمة تحديد معدل السياسة المطلوب تحقيقه هدف التضخم.

• **الخطوة الثالثة:** تقديم مجموعة من أدوات الشفافية والمساءلة لتعزيز مصداقية إطار استهداف التضخم، يتطلب أحد التغييرات القانونية معدل التضخم الهدف المراد مراجعته كل خمس سنوات.

• **الخطوة الرابعة:** في مارس من سنة 2021، قامت الحكومة المركزية جنباً إلى جنب مع مطلوب RBI لمراجعة الهدف يتطلب القانون مراجعة هدف التضخم وليس الإطار ككل كما أشارت بعض التقارير الإعلامي مراجعة الإطار كل خمس سنوات من شأنه أن يسبب حالة من عدم اليقين بشأن السياسة، سيكون من غير الحكمة للمشرعين أن يتصوروا ذلك مراجعة إطار العمل كل خمس سنوات حيث يستغرق الأمر عقوداً من التضخم المنخفض لكبح التوقعات التضخمية مع مراجعة الهدف المقرر في الأشهر القليلة المقبلة، من المهم لتقييم الأساس

¹ Ibid , p:19.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

المنطقي للتغيرات الرئيسية التي تم إدخالها للدخول في إطار جديد للسياسة النقدية، الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية وتوصيات لجنة الخبراء، تتعقب الورقة تفاصيل إطار استهداف التضخم من خلال التعديلات المدخلة في قانون بنك الاحتياطي الهندي، 1934 في مارس 2016 مع مشروع قانون المالية. تمت مناقشة التغيرات في ثلاثة أقسام:

- **القسم الأول:** يناقش التغيرات التي أدخلت في فيما يتعلق بهدف السياسة النقدية ؛
 - **القسم الثاني:** يعرض القسم المناقشة فيما يتعلق الإطار المؤسسي للسياسة النقدية ؛
 - **القسم الثالث:** يقدم القسم التغيرات التشريعية على مناقشة عمل بالاعتماد على أفضل الممارسات الدولية، يناقش القسم بعض السمات الإضافية لنظام السياسة النقدية الحديثة التي يمكن اعتمادها في الإعداد الهندي.
- 2. أهداف قانون تعديل بنك الاحتياطي الهندي لسنة 2016 لاستهداف التضخم:**

ويهدف نص قانون تعديل بنك الاحتياطي الهندي لسنة 2016 إلى:¹

- الحفاظ على استقرار الأسعار مع الحفاظ عليها في الاعتبار هدف النمو؛
- حدد قانون تعديل بنك الاحتياطي الهندي لعام 2016 هدف التضخم في شروط التغيير على أساس سنوي في العنوان الرئيسي لمؤشر أسعار المستهلك (CPI)؛
- يتطلب القانون أن الهدف سيتم تحديده من قبل الحكومة المركزية بالتشاور مع الاحتياطي بنك الهند، مرة كل خمس سنوات بمجرد تحديد الهدف، يتم إخطاره في الجريدة الرسمية
- يتم تحديد هدف التضخم عند 4% مع مستوى تحمل أعلى من 6% ومستوى تحمل أقل 2%، تم تحديد هدف التضخم من حيث مؤشر أسعار المستهلك (CPI): القسم ZA45 من حدد قانون تعديل بنك الاحتياطي الهندي هدفاً للتضخم من حيث مؤشر أسعار المستهلك. ينص الحكم على مراجعة الهدف بعد خمس سنوات وفق:
- تحدد الحكومة المركزية بالتشاور مع البنك هدف التضخم من حيث الرقم القياسي لأسعار المستهلك، مرة كل خمس سنوات.
- على الحكومة المركزية، بناءً على هذا التحديد، إخطار التضخم المستهدف في الجريدة الرسمية.

¹ STUDY Requested by the ECON Committee , The ECB's Revised Inflation Target , Monetary Dialogue, November 2021 , p:17.

3. عمل قانون تعديل بنك الاحتياطي الهندي لسنة 2016:

وضع قانون تعديل بنك الاحتياطي الهندي لسنة 2016 عملية تعيين الأعضاء الخارجيين من MPC، يتم تعيين الأعضاء الخارجيين من قبل الحكومة المركزية بناءً على توصيات لجنة اختيار البحث، لجنة البحث والاختيار يتألف من سكرتير مجلس الوزراء كرئيس، ومحافظ بنك الاحتياطي الهندي أو ممثله، أمين دائرة الشؤون الاقتصادية وثلاثة خبراء في مجال الاقتصاد أو السياسة المصرفية أو المالية أو النقدية التي ترشحها الحكومة المركزية. يتم تعيين الأعضاء الخارجيين للجنة السياسة النقدية لمدة أربع سنوات ولا يجوز تعيينهم مؤهلة لإعادة التعيين.

1.3. عمل لجنة السياسة النقدية MPC:

يناقش هذا القسم السمات الرئيسية لعمل MPC:

1.1.3. عملية صنع القرار: في معظم البنوك المركزية المستهدفة للتضخم، يتم تحديد معدل السياسة من خلال التصويت على سعر الفائدة في 18 من أصل 26 بنكاً مركزياً يحددها تصويت الأغلبية في 8 بنوك مركزية.

2.1.3. محددات قانون 2016: أن يتم تحديد معدل السياسة عن طريق التصويت من قبل أعضاء لجنة السياسة النقدية يتطلب القانون أن يتم تحديد معدل السياسة بأغلبية الأصوات الأعضاء الحاضرين في الاجتماع. كل عضو لديه صوت واحد في حالة تساوي الأصوات، سيكون للحاكم صوت مرجح¹.

4. انجازات قانون 2016:

حدد قانون تعديل RBI لسنة 2016 الحد الأدنى لعدد المرات التي يجب أن تكون فيها MPC يجتمع في سنة. يتطلب ذلك أن تجتمع لجنة السياسة النقدية أربع مرات على الأقل في السنة. يتطلب القانون ينشر RBI الجدول الزمني لاجتماعات MPC لمدة سنة، يجب نشر الجدول قبل أسبوع واحد على الأقل من الاجتماع الأول في تلك السنة.

ينص القسم ZL45 على ما يلي:

- نظم البنك ما لا يقل عن أربعة اجتماعات للجنة السياسة النقدية في السنة ؛
- يكون جدول اجتماعات لجنة السياسة النقدية لمدة سنو التي نشرها البنك قبل أسبوع واحد على الأقل من الاجتماع الأول في تلك السنة.

¹Ila Patnaik and Radhika Pandey ,opcit , p:23.

5. الشفافية:

يعد وضع استراتيجية اتصال فعالة لإجراءات السياسة النقدية شرطاً أساسياً للتشغيل الناجح لنظام استهداف التضخم البلدان المستهدفة للتضخم اتخذوا تدابير محددة لإيصال أفعالهم بكفاءة إلى الحكومة المركزية، فضلاً عن عامة الناس. الخطابات المفتوحة وجلسات الاستماع البرلمانية هي الرئيسية أدوات المساءلة أمام البرلمان، عادة ما يتم كتابة الرسائل المفتوحة من قبل الحاكم نيابة عن لجنة السياسة النقدية، في حالة فقدان هدف التضخم جلسات الاستماع البرلمانية، حيث يمثل الحاكم أمام البرلمان ويدي بشهادته في السياسة النقدية، هي آلية أخرى للمساءلة تمارس في بعض البلدان .

6. المسألة:

عادة ما يتم تحقيق المساءلة العامة من خلال المنشورات والتقارير المنتظمة. المنشورات بما في ذلك توقعات وتوقعات النمو والتضخم، وتحليل السائد والمستقبل الظروف الاقتصادية وعوامل الخطر الرئيسية، يتم نشرها بانتظام من قبل البنوك المركزية.

- **تقرير التضخم:** الأداة الرئيسية للإبلاغ عن تنبؤات وتحليلات التضخم هي تقارير التضخم، التي تشرح الدوافع الرئيسية وراء قرارات السياسة النقدية، ويتم نشره من قبل كل بنك مركزي يستهدف التضخم.
 - **محضر الاجتماع:** وثيقة رئيسية أخرى نشرتها لجنة السياسة النقدية هي محضر الاجتماع اجتماعات صنع السياسات المستهدفة للتضخم.
 - **قرار بشأن سعر الفائدة:** يتم إصدار إجراءات السياسة التي تتخذها البلدان المتوسطة الشريحة مباشرة بعد الاجتماع، عن طريق بيان صحفي أو مذكرة. يتم إتباع هذه الممارسة باستمرار في جميع البنوك المركزية. بالإضافة إلى ذلك، تعقد معظم البلدان المتوسطة الشريحة مؤتمرات صحفية لتوصيل قرارات السياسة النقدية.
- قدم قانون تعديل بنك الاحتياطي الهندي لسنة 2016 عددًا من الأدوات لتعزيز الشفافية في إدارة السياسة النقدية.

- قانون تعديل بنك الاحتياطي الهندي يتطلب أن القرار الذي اعتمدته السياسة النقدية يجب نشر اللجنة بعد اجتماع لجنة السياسة النقدية؛
- وفقًا لأحكام قانون تعديل RBI، يجب على RBI نشر محاضر اجتماع لجنة السياسة النقدية في اليوم الرابع عشر بعد كل اجتماع. يجب أن تحتوي الدقائق القرار المعتمد في الاجتماع، وتصويت كل عضو وبيان من قبل كل منهما تحديد أسباب التصويت لصالح القرار المقترح أو معارضته؛

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

- يتطلب القانون من بنك الاحتياطي الهندي نشر تقرير عن السياسة النقدية مرتين في السنة، يجب أن يحدد التقرير مصادر التضخم وتوقعات التضخم على المدى القصير والمتوسط التوقعات للفترة ما بين ستة إلى ثمانية عشر شهراً من نشر تقرير؛
- في حالة الإخفاق في تحقيق هدف التضخم، ينص القانون على أن بنك الاحتياطي الهندي سوف يفعل ذلك إبلاغ الحكومة المركزية بأسباب عدم تحقيق هدف التضخم الإجراءات العلاجية التي اقترح اتخاذها وتقدير للوقت الذي يستغرقه التضخم يجب تحقيق الهدف بعد تنفيذ الإجراءات التصحيحية.
- نشر القرار بعد ختام كل اجتماع: تنص على:¹
 - ينشر البنك في اليوم الرابع عشر بعد كل اجتماع للسياسة النقدية اللجنة، محضر وقائع الاجتماع الذي يجب أن يتضمن ما يلي، يسمى:
 - القرار المعتمد في اجتماع لجنة السياسة النقدية ؛
 - تصويت كل عضو من أعضاء لجنة السياسة النقدية المنسوب لهذا العضو في القرارات المتخذة في الاجتماع المذكور؛
 - بيان كل عضو في لجنة السياسة النقدية بموجب القسم الفرعي من القسم ZL45 بشأن القرارات المعتمدة في الاجتماع المذكور.
- تقرير السياسة النقدية: ينص القسم ZM 45 على ما يلي:
 - يقوم البنك، مرة كل ستة أشهر، بنشر وثيقة تسمى تقرير السياسة النقدية، موضحاً:
 - مصادر التضخم؛
 - توقعات التضخم للفترة بين ستة إلى ثمانية عشر شهراً من تاريخ نشر الوثيقة.
- الفشل في تحقيق استهداف التضخم: ينص القسم ZN45 على ما يلي:
 - في حالة فشل البنك في تحقيق هدف التضخم، يجب أن يحدد ذلك في تقرير يقدمه إلى الحكومة المركزية من خلال:²
 - أسباب الإخفاق في تحقيق هدف التضخم؛
 - الإجراءات العلاجية المقترحة أن يتخذها البنك؛
 - تقدير الفترة الزمنية التي سيتم خلالها تحقيق هدف التضخم وفقاً لها لتنفيذ الإجراءات العلاجية المقترحة في الوقت المناسب.

¹ Ibid,P:25.

² Ibid,P:25.

المطلب الثاني: متطلبات استهداف التضخم في الجزائر والهند

لتطبيق سياسة استهداف التضخم هناك مجموعة من المتطلبات والشروط التي يتفق حولها الاقتصاد بين مسؤولي البنوك المركزية وإن تبني سياسة استهداف التضخم تمر عبر توافر مجموعة من المتطلبات التي تضمن الفعالية والنجاح.

أولاً: متطلبات استهداف التضخم في الجزائر:

حتى نقول أن الجزائر يمكنها تبني استراتيجية التضخم لابد من توافر هذه الشروط.

1. الشروط العامة لاستهداف التضخم في الجزائر:

نعني بالشروط العامة تلك المعايير أو الخصائص التي يجب أن تتميز بها الدولة المعنية حتى يتمكن القول أنها تستهدف التضخم، وتتمثل هذه الشروط في:

1.1. الإعلان العام عن أهداف رقمية لمعدل التضخم في الأجل القصير: تعتمد سياسة استهداف التضخم

في الأساس على مبدأ الإعلان المسبق من طرف السلطة النقدية بتحديد معدل معين تسعى السلطات النقدية إلى تحقيقه وذلك خلال فترة زمنية معينة، لكن في الجزائر نلاحظ أن قانون 90-10 الخاص بالنقد والقرض لم يتضمن في مواده أي صيغة خاصة باستهداف التضخم، إلا أن المشكل الذي طرحه الإعلان عن معدل التضخم أقل من 3% في ذلك الظرف الذي يتميز بحدة البطالة وتدهور القدرة الشرائية: هو مدى إمكانية المحافظة على هذا المعدل فقد كان الرهان صعباً للغاية حيث شهدت بالفعل سنة 2004 اختراقاً لهذا المعدل حيث وصل معدل التضخم إلى 3,56% كما سمحت الإدارة المنسقة للسياسة النقدية خلال 2007 بتحقيق استراتيجية هدف التضخم بنجاح معدل تضخم يساوي 3,5% وعلى أساس سنوي وقد وصل الارتفاع المستمر في التضخم خاصة سنة 2009 الذي وصل إلى 5,74% وعلى الرغم من الطابع الداخلي للظاهرة لتضخمية في الجزائر تلعب السياسة النقدية في مكافحة التضخم ليتولاه بنك الجزائر من خلال الأدوات الملائمة إلى أن الارتفاع الكبير في معدل التضخم سنة 2012 وصل 8,89% يؤكد أن عملية استهداف التضخم لا تزال تعاني من العديد من الصعوبات والعوائق التي تحول دون تحقيق المجال المحدد رغم أن المعدل المستهدف في الحقيقة ليس صغيراً (4%، 5%)¹.

¹ وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص.ص: 111، 110.

2.1. وجود علاقة عريضة ودقيقة من البيانات والمعلومات: تتطلب السياسة استهداف التضخم أن يكون للبنك المركزي آليات فنية متقدمة للتنبؤ بمعدل التضخم لذا يستدعي منه تشكيل بنك معلومات يحتوي على معطيات عن المتغيرات تمكنه من رصد معدل التضخم على المدى البعيد، كما يجب على البنك المركزي أن يملك هذه المعلومات عن المتغيرات إذا أراد أن يتبع سياسة استهداف التضخم في المستقبل، كما يتعين عليه إصدار تقارير ومطبوعات رسمية ودورية وبيانات عن الوضعية المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية والنقدية التي لها تأثير على التضخم¹.

3.1. الالتزام المؤسسي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل: حيث جاء في نص المادة 55 من قانون 90-10 ما يلي: "تمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض والصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء جميع الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد، ولهذا الغرض يكلف بتنظيم الحركة النقدية ويوجه ويراقب بجميع الوسائل الملائمة توزيع القرض ويسهر على حسن إدارة لتعهدات المالية تجاه الخارج واستقرار سوق الصرف"².

4.1. الشفافية والمساءلة واعتماد أسلوب النظرة المستقبلية: تعد زيادة الشفافية وإخضاع البنك المركزي للمساءلة واعتماد النظرة المستقبلية في تقدير معدل التضخم من الشروط الأساسية لقيام سياسة استهداف التضخم، ويتعين على البنك المركزي تعزيز هذه الشفافية بتكثيف الاتصال بالجمهور والأسواق لشرح أهدافه وإمكانية تحقيق ذلك حتى يأخذ الأعوان الاقتصاديون قراراتهم في جو من الشفافية واليقين بشأن الظروف في المستقبل لا تكفي الشفافية وحدها إذا لم توجد هيئة مساءلة يخضع إليها البنك المركزي فلا توجد هذه الهيئة في الجزائر التي تسأل البنك المركزي عن مدى تحقيقه للأهداف إذا يتعين تحديد هيئة معينة تكلف هذه المهمة سواء تمثلت في البرلمان أو الحكومة أو هيئة مستقلة يعينها رئيس الجمهورية ولا تجدي المعطيات المستقبلية عن معدل التضخم المستهدف إذا لم توجد علاقة تأثير واضحة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم حتى إحداث إصلاحات على أدوات السياسة النقدية والعمل على إيجاد إحصائية قياسية تربط اتجاهات التضخم سلوكات السلطة النقدية من خلال تغيير أدواتها النقدية³.

¹ طاهر جليط وإلهام لحام، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

² المادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10.

³ طيبة عبد العزيز، "مرجع سبق ذكره"، ص: 184، 185.

2. الشروط الأولية لاستهداف التضخم في الجزائر:

تتمثل الشروط الأولية في تلك المعايير المبدئية التي يجب أن تتوفر في دولة ما حتى تكون سياسة استهداف التضخم لها فعالية أكثر.

1.2. استقلالية البنك المركزي: من أجل معرفة مدى استقلالية البنك المركزي الجزائري يتم إتباع عدة معايير نوجزها فيما يلي:¹

- سلطة وحرية البنك المركزي في وضع تنفيذ السياسة النقدية، وذلك من خلال تحديد مدى تدخل الحكومة بشأن هذه السياسة؛
- سلطة الحكومة في عزل وتعيين محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجلس الإدارة ومدة ولايتهم ومعدل استقرارهم في وظائفهم؛
- مدى التزام البنك المركزي بتمويل العجز الميزانية، وكذا مدى منحة التسهيلات الائتمانية للحكومة؛
- الحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة العملة كهدف أساسي ومستقر.

2.2. وجود هدف واحد للسياسة النقدية: يتمثل في معدل أو مدى مستهدف للتضخم لفترة زمنية محددة أي عدم وجود استهدافات أخرى كالأجور ومستوى التشغيل.²

3.2. وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية والتضخم مع إمكانية التنبؤ به: حيث يجب على السلطة النقدية التحكم في أدواتها المتاحة للتأثير على التضخم في حالة انحرافه وتشكل له نموذجاً حركياً لتقديره، أي أن تكون قادرة على التنبؤ بمعدله في المستقبل، وتعد مشكلات التأخيرات الزمنية الطويلة لتأثيرات أدوات السياسة النقدية على معدل التضخم من التحديات التي تواجه بنك الجزائر خاصة في مرحلة انتقالية التي يمورها الاقتصاد الوطني مما يجعل تأثير هذه الأدوات غير فعالة على معدل التضخم إذا حدثت انحرافات كبيرة له مما يفقد مصداقية السلطة النقدية في تحقيق أهدافها.³

¹ دبات أمينة، "مرجع سبق ذكره"، ص.ص: 202، 203.

² وليد بشيشي وسليم مجلخ، مقال بعنوان: تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمغريات الخارجية والأزمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر 01، العدد: 30، الجزء الثاني، الجزائر، ص: 56.

³ احمد سماحي، مقال بعنوان: دور السياسة النقدية في استهداف التضخم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 19، المجلد: 14، الجزائر، 2018، ص: 162.

ثانيا: متطلبات استهداف التضخم في الهند:

يتطلب إطار استهداف التضخم مجموعة من الشروط المسبقة يتسنى للسلطات النقدية انتهاجها بفعالية كبيرة، ومن بين هذه الشروط نذكر ما يلي:

1. استقلالية البنك المركزي: لا يشير هذا إلى الكفاءة التشغيلية فحسب، بل يشير أيضا إلى حيز السياسة الذي يمكن أن يعمل فيه بنك الاحتياطي الهندي، هناك حدود لفعالية السياسة النقدية في احتواء التضخم في مواجهة السياسة المالية التوسعية. ينبغي أن تتمتع الأسواق المحلية والمالية بعمق كاف لاستيعاب طرح أدوات الدين العامة والخاصة، ويجب أن يكون تراكم الدين العام مستداما في الحالة الهندية، بينما توجد بعد الأدلة التي تشير الاستيفاء الشرط الأخير، فالأول بالتأكيد لم يكن كذلك، إذا لم يتم استيفاء جمع هذه الشروط فإن استقلالية السياسة النقدية عن السياسة المالية معرضة للخطر، لاسيما عند ارتفاع معدلات تسهيل العجز، يشير غياب الأسواق المالية المتكاملة تماما إلى أي قناة نقل أسعار الفائدة للسياسة ضعيفة نوعا ما ولا تزال تتطور بشكل كامل بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومة المركزية حتى في عصر التحرير المالي هذا، ممارسة ضغوط خفية على بنك الاحتياطي الهندي لتغيير السياسة النقدية، أعطي حالتين من هذه في النصف الأخير من سنة 2004 عندما تجاوز التضخم 8% في الهند وأصبحت أسعار الفائدة الحقيقية سلبية، أراد بنك الاحتياطي الهندي رفع سعر البنك لخفض التضخم لكنه لم يستطع ذلك تحت ضغط الحكومة. بالمثل في أوائل سنة 2005 أعرب محافظ بنك الاحتياطي الهندي **RBI** علنا عن قلقه بشأن تدفقات **FII** المتقلبة واقترح اقتراح نهج مالي لإيجادها. ومع ذلك، وزير المالية على الفور رفضه تقريبا¹.

2. الامتناع عن استخدام أي مرساة اسمية أخرى: شرط آخر مهم للنجاح هو أن السلطات يجب أن تكف من استهداف أي متغير اسمي آخر مثل سعر الصرف. كما جادل أعلاه، تحتاج الهند إلى الحفاظ على سعر صرف مستقر وتنافسية لتشجيع الصادرات. من المعروف أنه حتى في الاقتصاديات المتقدمة، التي اختارت ذلك صراحة، ترتبط تكنولوجيا المعلومات بدرجة عالية من مرونة أسعار الصرف.

نظرا لتعرضها لأزمات أسعار الصرف دول نامية يجب أن تكون الهند حذرة من مرونة سعر الصرف المفرط.

3. هيمنة الطلب مقابل صدمات العرض: الافتراض الضمني وراء تكنولوجيا المعلومات هو أن السياسة النقدية يجب أن تستجيب بشكل أساسي لصدمات جانب الطلب شدد بالا كريسنا (1991-1992) على دور

¹ Raghbendra Jha, **inflation targeting in India: issues and prospects**, political economy research institute, N°: 09, september 2009, P.P: 18-20.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

صدّمت جانب العرض في النماذج البنيوية للتضخم المطبقة على الهند. إذا كان هناك عرض سلبي فإن الصدمة تنخفض يرتفع التضخم. إذا اتبع البنك المركزي سياسة تكنولوجيا المعلومات، فإنه سيرتفع أسعار الفائدة لخفض التضخم. وسيؤدي الانخفاض الناتج في إجمالي الطلب إلى تفاقم انخفاض الإنتاج، يوضح ماكينين سينغ (2003) أنه بسبب انتشار صدمات العرض، فإن تكنولوجيا المعلومات النظام غير مناسب للهند. إذا ارتفع التضخم بسبب صدمة الطلب، فإن السعي وراء تكنولوجيا المعلومات سيؤدي إلى استقرار كل من التضخم الإنتاج. ومع ذلك، إذا ارتفع التضخم بسبب صدمة العرض المعاكس، فإن السعي وراء تكنولوجيا المعلومات سيؤدي إلى تفاقم تأثير ركود على الإنتاج من خلال تقليل الطلب.

4. الصعوبات العملية في تنفيذ تكنولوجيا المعلومات: لم يتم بعد تحديد متطلبات البيانات عالية التردد بما في ذلك معدلات التضخم التي يمكن الاعتماد عليها بالكامل لأغراض الاستهداف. علاوة على ذلك، يبدو أن هناك توافق في الآراء على أن العوامل الجانبية المطالبة وحدها لا يمكن أن تفسر التضخم في الهند، مما يجعل القضية لاستخدام برنامج تكنولوجيا المعلومات ضعيف¹.

المطلب الثالث: تقييم استهداف التضخم في الجزائر والهند وتوجهات المستقبلية

يمكن إعطاء تقييم أو تعداد أهم مزايا وعيوب سياسة استهداف التضخم كآلية حديثة لإدارة السياسة النقدية، من خلال دراسة تتبع تجارب الدول النامية لهذه الآلية في السنوات الأخيرة، حيث استفادت هذه الدول من العديد من مزاياه وحققَت نتائج إيجابية فيما يتعلق بأهدافها. كما أنها واجهت العديد من الانتقادات في تطبيقها. فتم بذلك اقتراح توجيهات بأخذ النظر إليها.

أولاً: تقييم استهداف التضخم في الجزائر

وسنقيم استهداف التضخم بالتطرق إلى الصعوبات والتحديات.

1. الصعوبات والتحديات التي واجهت الجزائر خلال تطبيق سياسة استهداف التضخم:

اتجهت السلطة النقدية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة إلى تبني سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث لسياستها النقدية قصد التقليل من شدة الضغوط التضخمية عن طريق التحكم في معدلات التضخم وضبطها بما يسمح للاقتصاد الوطني من التخلص من التبعات السلبية التي خلقتها هذه الضغوط، فاعتبرت استقرار الأسعار آلية لها لبلوغ الهدف المنشود، وتواجه سياسة استهداف التضخم في الجزائر العديد من الصعوبات أو التحديات

¹ Ibid, p:20.

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

التي تحول دون التطبيق الجيد لهذا الأسلوب الحديث من السياسة النقدية¹، ويمكن إجمال هذه الصعوبات في النقاط التالية:²

- عدم قدرة البنك المركزي على تحقيق استقلالية تامة عن الخزينة ؛
- غياب الشفافية التامة في تطبيق السياسة النقدية ؛
- عدم تطبيق القوانين بصرامة خاصة إذا تعلق هذا القانون بعلاقة البنك المركزي بالخزينة ؛
- تبعية الجزائر الاقتصادية بدرجة كبيرة للخارج، حيث نجد أن الجزائر تستورد أغلب المواد الغذائية، الصناعية والفلاحية من الخارج، الأمر الذي يجعل من مهمة البنك المركزي صعبة خاصة خلال التضخم المستورد.
- عودة التضخم إلى الارتفاع مجددا بسبب السياسة التوسعية التي تنتهجها الحكومة يحول دون تبني السلطات النقدية لهذه السياسة ويحد من مصداقيتها.

ثانيا: تقييم استهداف التضخم في الهند

توجد عدة دراسات حددت مزايا سياسة استهداف التضخم في الهند وانتقادات الموجهة لها والتي تتمثل فيما يلي:³

1. مزايا استهداف التضخم في الهند:

- يسمح استهداف التضخم للسياسة النقدية "بالتركيز على الاعتبارات المحلية والاستجابة للصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد المحلي" وهو أمر غير ممكن في ظل نظام سعر الصرف الثابت؛
- يزيد هدف التضخم الصريح من مساءلة البنك المركزي، وبالتالي فمن غير المرجح أن يقع البنك المركزي فريسة لفخ التناقض الزمني، وهذا المساءلة مهمة بشكل خاص لأنه حتى البلدان ذات المؤسسات الضعيفة يمكنها بناء الدعم العام لبنك مركزي مستقل؛
- سيؤدي إلى زيادة الشفافية والمساءلة ؛
- سيتم ربط السياسة بأهداف متوسطة وطويلة المدى. ولكن مع بعض المرونة على المدى القصير؛
- يساعد في تجنب دورات الازدهار والكساد⁴؛
- ثم منح البنك الاحتياطي استقلالية كاملة في إدارة معدل التضخم ضمن الأهداف المحددة بموجب اتفاقية إطار السياسة النقدية حيث إذا فشل بنك في الحفاظ على التضخم ضمن النطاق المستهدف، فسيكون مضطرا لتوضيح السبب كتابة؛

¹ وليد بشيشي، مرجع سبق ذكره، ص: 115, 112.

² طاهر جليط وإلهام لحام ، مرجع سبق ذكره ، ص: 44.

³ Inflation targeting: Methods, Drow baks and Banlits, Byjus.com 09/04/2023 21:10h.

⁴ Pros and cons of inflation targeting in India –insightsonindia.com 10/04/2023 21:45h .

الفصل الثاني: السياسة النقدية وفعاليتها في استهداف التضخم لدولتي الجزائر والهند

- أدى إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الكلي.

2. الانتقادات الموجهة لسياسة استهداف التضخم في الهند: يمكن ذكر هذه الانتقادات الموجهة لسياسة استهداف التضخم فيما يلي:¹

- التركيز فقط على التضخم دون النظم في سياق التنمية الأكبر توازنا بين النمو والاستقرار المالي (RBI) يجب أن يحقق بنك الاحتياطي الهندي؛
- انتقال السياسة النقدية غير كاف أي غير فعال، مما قد يضعف كفاءة استهداف التضخم؛
- هناك ميل لاستهداف التضخم لإهمال صدمات الإنتاج من خلال التركيز فقط على السعر؛
- فشل استقرار الاقتصاد الكلي المحدد بالتضخم المنخفض في خلق فرص عمل كافية، كما ارتفعت معدلات البطالة في البلاد؛
- تزامن استهداف التضخم في الهند مع ارتفاع كبير في معدل السياسة الحقيقي، وقد ترافق ذلك مع انخفاض الافتراض في القطاع الرسمي الذي من المحتمل أن يؤثر على الاستثمار².

ثالثا: توجهات المستقبلية

- توصلنا من خلال دراسة تقييم سياسة استهداف التضخم إلى وضع بعض النقاط لمواجهة التنبؤات المستقبلية:³
- ضرورة إنشاء لجنة مختصة في مساءلة البنك المركزي لتحقيق الشفافية التي تعد من الشروط العامة لتطبيق سياسة استهداف التضخم بنجاح؛
 - العمل على تطوير نماذج قياسية تربط معدل التضخم بأدوات السياسة النقدية حتى تتمكن من توفير الشروط التي تتطلبها سياسة استهداف التضخم عامة فيما يتعلق بتحديد معدل التضخم المستهدف على المدى القصير والطويل؛
 - تعزيز مصداقية وشفافية الاقتصاد الكلي العامة، حيث يتم من خلال ذلك التسهيل المتبادل الاتفاق بين السلطات النقدية والمالية حول أهداف استهداف التضخم؛
 - وضع نظام نموذجي لتكنولوجيا المعلومات على النحو التالي، لا يلتزم البنك المركزي بأي ترتيب معين للأدلة وبالتالي تتمتع بالمرونة تحديد سعر الفائدة، وهذا على طريقة مراجعة توقعات التضخم والإنتاج⁴.

¹ Inflation targeting in india, illarnCANA.com 10/04/2023 22:30h.

² دين مختارية، مقال بعنوان: مدى تأثير الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية على معدل التضخم في إطار السياسة استهداف التضخم بالجزائر دراسة قياسية باستخدام ARDL، مجلة المفريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، العدد: 02، الصادرة عن جامعة الجزائر، المجلد: 06، 2022، ص: 247، 248.

³ Has India's central bank avoided talking hight inflation, Aljazeera.com 03/04/2023 13:02h.

⁴ Neutral Real interest Rates in inflation targeting emerging, worldbank.org 03/04/2023 13:30h.

خلاصة:

يمكن القول أن الإجراءات المعتمدة في إطار السياسة النقدية على مستوى بنك الجزائر من أجل معالجة التضخم قد أدت إلى تحقيق أهداف محدودة على مستوى الداخلي، إلا أن تلك السياسة المعتمدة لتقدير معدل التضخم واستهدافه تبقى محدودة النتائج بفعل السياسات المالية المتبعة من طرف الحكومة والتي تعتمد على الإطار التوسعي في حجم الإنفاق وهو ما لا يؤثر على استهداف معدل التضخم، أما الإجراءات المعتمدة في إطار السياسة النقدية على مستوى البنك الاحتياطي الهندي من أجل استهداف التضخم أثبت أن RBI ركز فقط على التضخم دون النظم في السياق التنمية الأكثر توازنا بين النمو والاستقرار المالي، كذلك انتقال السياسة النقدية غير فعالة وهذا يضعف كفاءة استهداف التضخم وهناك ميل لاستهداف تضخم لإهمال صدمات الإنتاج ومن خلال تركيز فقط على السعر، كما أن ضعف الإنتاجية الداخلية والاعتماد دائما على الواردات في تغطية احتياجات الأفراد يبقى دائما مستوى الأسعار مرتفعا نظرا لكون الضغوط على البنك المركزي تتزايد من جهة تزايد حجم الإنفاق ومن جهة تضائل حجم الإنتاج.

الخاتمة

بعد تناولنا لهذا الموضوع المعني بإشكالية ما مدى فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر والهند خلال الفترة 2000 - 2020 ؟ والذي أحطنا بجوانبه من خلال فصلين، فصل الأول تطرقنا فيه على السياسة النقدية وإطارها الحديث المتمثل في سياسة استهداف التضخم وذلك بإبراز المفاهيم النظرية المرتبطة بموضوعها إذ تم معالجة موضوع السياسة النقدية بداية بمفهومها ونشأتها والتعرف على أهدافها وصولاً إلى أبرز أدواتها ثم الإمام بمختلف قنوات إبلاغ السياسة النقدية وعوامل نجاحها.

ومن الحديث على سياسة استهداف التضخم تطرقنا أولاً إلى الجوانب المتعلقة بظاهرة التضخم كونها ظاهرة اقتصادية والمستهدفة في هذه السياسة ثم تنقلنا إلى إبراز المعالم السياسية لسياسة استهداف التضخم ثم تطرقنا إلى بعض دراسات سابقة حول سياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم أما بالنسبة للفصل الثاني قمنا بإسقاط الدراسة على تحليل تطور السياسة النقدية في الجزائر والهند خلال دراسة إحصائية تحليلية لكل من السياسة النقدية وظاهرة التضخم وسياسة استهدافها ومن خلال تحليلنا لهذه الدراسة توصلنا إلى العديد من النتائج منها يمكننا من اختبار صحة الفرضيات والتي على أساسها يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بهذا الموضوع.

* صحة اختبار الفرضيات:

من خلال دراسة سياسة تطبيق استراتيجية استهداف التضخم يمكن اختبار الفرضيات كالتالي:

- نصت الفرضية على أنه: يتمثل مضمون التضخم في زيادة في النقود عن حد الواجب لها، أما بالنسبة للسياسة النقدية فتتمثل في مجموعة من الأساليب والإجراءات والتدابير المتخذة من طرف البنك المركزي وتظهر أدواتها في سياسة إعادة الخصم، سياسة الاحتياطي الإلزامي، أما بالنسبة لسياسة استهداف التضخم تتمثل في آلية لمكافحة التضخم عن طريق إعلان من طرف السلطات على معدل التضخم المحقق في فترة زمنية محددة، بينما أهم متطلبات تطبيق استراتيجية استهداف التضخم تقوم على شروط: الشروط العامة والشروط الأولية، وهذا ما أكدته دراستنا.

- نصت الفرضية الثانية على أنه: لتطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر والهند يجب النظر لبعض النقاط المهمة والمتمثلة في الجهة المخولة لها تعيين معدل التضخم المستهدف، التفاعل مع أهداف السياسات الأخرى، تحديد المؤشر المناسب للتضخم، المساءلة والشفافية والمصادقية، تحديد توقعات التضخم، وهذا ما أكدته دراستنا.

- نصت الفرضية الثالثة على أنه: أثبتت تالية سياسة استهداف التضخم المطبقة في الجزائر والهند خلال الفترة (2001-2020) فعاليتها، وهذا ما أكدته دراستنا.

– نصت الفرضية الرابعة على أنه: الجزائر ككل الدول الناشئة تعاني من عدة النقائص، كطابعها الاقتصادي وعدم تطور النظام البنكي تمنعها من تطبيق استهداف التضخم بفاعلية، الهند فقد نجحت في تطبيق سياسة استهداف التضخم.

* النتائج النظرية للدراسة:

- تعتبر السياسة النقدية من أهم الأدوات الخاصة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي العام؛
- تعمل السياسة النقدية في التأثير على التضخم من خلال الأدوات الكمية والكيفية (المباشر والغير مباشر) والحديث لسياسة النقدية؛
- استراتيجية استهداف التضخم أسلوب حديث لتسيير البنوك المركزية للسياسية النقدية؛
- استهداف التضخم عبارة عن إطار للسياسة النقدية تمكن البنك المركزي من خلاله تحقيق انخفاض معدلات التضخم في المدى القصير والوصول إلى المحافظة على الاستقرار الأسعار؛
- ضرورة تفعيل أدوات السياسة النقدية غير المباشرة خاص عمليات السوق المفتوحة وإعادة تفعيل أداة معدل إعادة التضخم من اجل حصول تنوع في أدوات السياسة النقدية غير المباشرة.

* النتائج التطبيقية للدراسة:

- تمكنت السياسة النقدية في التحكم نسبيا في معدلات التضخم في الجزائر؛
- من الصعب تطبيق سياسة استهداف بالجزائر وذلك راجع أن السياسة النقدية تواجهها تحديات وانتقادات كثيرة أهمها عدم قدرة البنك المركزي على تحقيق استقلالية تامة، تبعية الجزائر الاقتصادية بدرجة كبيرة للخارج وارتفاع الدعم الحكومي للسلع؛
- هناك القليل من الأدلة النسبية للهند على أن استهداف التضخم نجح أو فشل؛
- الهدف الأساسي للسياسة النقدية في إطار استهداف التضخم في الهند العمل على تحقيق معدلات التضخم في المدى المتوسط على الأقل، حيث يجب أن يكون النمو الاقتصادي مرتفع؛
- الجزائر رغم تمكنها من إبقاء التضخم عند مستويات متقاربة وصغيرة إلا أنها لم تتمكن من تطبيق سياسة استهداف التضخم لعدم توفرها الشروط الضرورية لتنفيذ هذه السياسة.

* الاقتراحات والتوصيات:

- يتطلب أن يكون بنك الجزائر آليات وبرامج متقدمة للتنبؤ بظاهرة التضخم ونجاح سياسة استهداف التضخم؛

– من المفترض أن يكون الهدف المركزي لاستهداف التضخم في الهند البالغ 4 % هو المفاضلة بين حماية لصالح أصحاب المعاشات من جهة، وأصحاب الدخل الثابت والمدينين والمستثمرين والتوظيف والنمو من جهة أخرى؛

– يجب على الهند أن لا تقوم بتقدير سعر الصرف إلى أجل غير مسمى بمجرد، نمت الناتج المحلي الإجمالي الهندي بنسبة تزيد عن 8 % لأكثر من عقدين حتى ترتفع دخل حقيقي وانخفاض معدل البطالة والفقر بشكل كبير من أن الهند يمكن أن تفكر في التغيرات في نظام السياسة النقدية بشكل أمامي في اتجاه استرخاء قيمة تقييم سعر الصرف؛

– معالجة كل الاختلالات والتشوهات الهيكلية وتحديد الأسباب الحقيقية التي تؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، حيث نجد أن التضخم في الجزائر أغلبية عبارة عن تضخم مستورد ناتج عن تغير أسعار السلع في الأسواق العالمية وهو ما يتطلب تخفيض الاستيراد وتشجيع الاستثمار والإنتاج المحلي.

* آفاق الدراسة:

يمكننا أن نقول بأن هذه الدراسة ما هي إلا محاولة تبقى لها بعض النقائص، كما تعتبر بمثابة محاولة أخرى لفتح المجال لبحوث ودراسات أخرى حول هذا الموضوع الذي يبقى مجاله واسع للدراسة والتعمق في البحث، وفي هذا الصدد يمكننا أن نقترح بعض المواضيع التي تبين لنا من خلال هذا البحث أنها يمكن أن تكون بداية لمواضيع أخرى جديرة بالدراسة والاهتمام نذكر منها:

- ما مدى فعالية قاعدة تايلور السياسة النقدية المثلى في تحقيق استهداف التضخم في الجزائر؟
- ما مدى مساهمة السياسة النقدية من منظور الإسلامي في استهداف التضخم "حالي ماليزيا والجزائر"؟
- ماهي استراتيجيات والمتطلبات الفعالة في استهداف التضخم من خلال تجربة دول الاتحاد الأوروبي وإمكانية إسقاطها في الجزائر؟
- ما مدى توافق بنية السياسة المالية والنقدية في تعزيز استراتيجية استهداف التضخم في الجزائر وممارستها في الدول العربية؟

قائمة

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

• الكتب

- 1- الأطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، السنة:؟.
- 2- الأفندي محمد احمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2018.
- 3- بلعزوز علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008.
- 4- بن دعاس جمال، السياسة النقدية بين النظامين الإسلامي والوطني، الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
- 5- بوزعور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية. حالة الجزائر، الطبعة الأولى، دار قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.
- 6- الخيكان نزار كاظم والموسوي حيدر يونس، السياسات الاقتصادية "الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي"، الطبعة 2، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 7- شودار حمزة الحاج، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظام الرقابة التقليدية، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.
- 8- الصيرفي محمد، إدارة المصارف، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2006.
- 9- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي "تحليل الكلي"، الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية، مصر، 2003.
- 10- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2013.
- 11- علوان آل شريف منى، التضخم أسبابه وأثاره وسبل معالجة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2022.
- 12- الغالي عبد الحسين جليل، السياسات النقدية في البنوك المركزية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.

- 13- القرشي محمد صالح، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، طبعة الأولى، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 14- الكفراوي عوف محمود، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي ، الطبعة الثانية ، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2006.
- 15- مهران زكريا، التاريخ يفسر التضخم والتقلص، وكالة الصحافة العربية، البلد: بدون بلد نشر، 2015.
- 16- وضاح رجب،، التضخم والكساد دراسة في مشكلات النقود وتغيرات الأسعار، دار النفائس، بلد: بدون بلد نشر، سنة: ؟.
- 17- يوسف كمال محمد، المصرفية الإسلامية السياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1996.

• المجالات

- 1- ادوب سارة ولسبع مريم، مقال بعنوان: تشخيص واقع التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000 . 2019)، مجلة ارتقاء للبحوث والدراسات الاقتصادية، الصادرة عن جامعة الجزائر 03، العدد: 02، المجلد: 02، الجزائر، 2021.
- 2- اسبط عبد الله، مقال بعنوان: قنوات انتقال اثر سياسة النقدية للاقتصاد من منظور إسلامي، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، الصادرة عن جامعة الجلفة، الجزائر، 2019.
- 3- آمال علي إبراهيم، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف الاقتصادية في مصر باستخدام مربع كالدور السحري، معهد مدينة العالي للإدارة والتكنولوجيا، البلد: بدون بلد نشر، السنة: ؟.
- 4- بشيشي وليد ومجلخ سليم، مقال بعنوان: تحديات السياسة النقدية باستهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيره بالمغيرات الخارجية والأزمة العالمية، حوليات جامعة الجزائر 01، العدد: 30، الجزء الثاني، الجزائر.
- 5- بشيشي وليد، مقال بعنوان: متطلبات تطبيق إستراتيجية استهداف التضخم كإطار حديث لإدارة السياسة النقدية في الجزائر، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد: 41، المجلد: 02، 2017.

- 6- البطرني رنا محمد، مقال بعنوان: تجارب دولية لسياسة استهداف التضخم وإمكانية الاستفادة منها في مصر " دراسة نظرية "، الصادرة المعهد الكندي العالي لتكنولوجيا الهندسة والإدارة، العدد: 01، المجلد: 12، مصر، 2021.
- 7- بلواني محمد، مقال بعنوان: السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الصادرة عن المركز الجامعي لتامنغست، العدد: 02، الجزائر، 2020.
- 8- بلوكارييف نادية، مقال بعنوان: أثر استهداف التضخم على بعض مؤشرات الأداء الاقتصادي في عينة من الدول المتقدمة والصاعدة دراسة تحليلية وقياسية، مجلة الاقتصاد الجديد، الصادرة عن جامعة الجزائر 03، العدد: 04، المجلد: 12، الجزائر، 2021.
- 9- بن العارية حسن وبلبالي عبد السلام، مقال بعنوان: تحليل فعالية السياسة النقدية في ظل فائض السيولة المصرفية حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، الصادرة عن جامعة احمد دراية، الجزائر 2017.
- 10- بن دقفل كمال، مقال بعنوان: مؤشرات التضخم في الجزائر دراسة تحليلية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الصادرة عن جامعة الجلفة، الجزائر السنة: ؟.
- 11- بن عليّة فتيحة والتومي صالح، مقال بعنوان: تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة الحالة الجزائر خلال الفترة (1990 . 2017)، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات أفريقيا، الصادرة عن جامعة الجزائر 3، العدد: 22، المجلد: 16، الجزائر، 2020.
- 12- بن مهدي عدالة وزباني صالح، مقال بعنوان: التشغيل وإشكالية البطالة في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 دراسة حالة، مجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الصادرة عن جامعة باتنة، العدد: 01، المجلد: 06، الجزائر، 2022.
- 13- بوجلال ناصر وآخرون، مقال بعنوان: التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، الصادرة عن جامعة المسيلة، العدد: 06، المجلد: 04، الجزائر، 2019.

- 14- بودبورة زهرة ومصداع راضية، مقال بعنوان: توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 10.90: دراسة تحليلية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الصادرة عن جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، العدد: 01، المجلد: 07، الجزائر، 2022.
- 15- بوسيلة محمد نشيد، مقال بعنوان: فعالية أدوات السياسة النقدية في ظل استهداف التضخم دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة 1970. 2018، مجلة دراسات وأبحاث، الصادرة عن جامعة الجزائر 03، العدد: 04، المجلد: 12، الجزائر، 2020.
- 16- تومي صالح ولويظة عفيفة، مقال بعنوان: واقع تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الصادرة عن جامعة الجزائر 03، العدد: 24، الجزائر، 2018.
- 17- التوني ناجي، مقال بعنوان: استهداف التضخم والسياسة النقدية، سلسلة جسر التنمية، الصادرة عن المعهد العربي للتخطيط، الكويت، سنة: ؟.
- 18- جباري شوقي والعوادي حمزة، مقال بعنوان: سياسة استهداف التضخم في إطار الإدارة السياسية النقدية مع الإشارة إلى تجارب البرازيل وتشيلي وتركيا، مجلة رؤى استراتيجية، الصادرة عن جامعة أم البواقي، الجزائر، 2014.
- 19- جباري شوقي، مقال بعنوان: تقييم سياسة استهداف التضخم في البلدان الناشئة مع الإشارة إلى تجربة: البرازيل، التشيلي، تركيا، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، الصادرة عن جامعة أم البواقي، العدد: 06، الجزائر، 2014.
- 20- جباري شوقي، مقال بعنوان: تجارب البلدان الناشئة في استهداف التضخم البرازيل التشيلي تركيا، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، الصادرة عن جامعة تلمسان، العدد: 06، الجزائر، 2014.
- 21- جليط الطاهر ولحام الهام، مقال بعنوان: تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر دراسة قياسية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، الصادرة عن جامعة جيجل، العدد: 02، المجلد: 03، الجزائر، السنة: ؟.
- 22- جوبر سارة وقويدري محمد، مقال بعنوان: أثر السياسة النقدية على متغيرات المربع السحري كالدور في الجزائر (1995.2019)، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية، الصادرة عن جامعة الأغواط، العدد: 02، المجلد: 05، 2021.

- 23- الجوزي جميلة، مقال بعنوان: ميزان المدفوعات الجزائرية في ظل السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة الباحث، الصادرة عن جامعة ورقلة، العدد: 11، 2012.
- 24- حاج نور ومحاسن عثمان، مقال بعنوان: أثر عرض النقود على معدلات التضخم في السودان للفترة 2010. 2018، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، الصادرة عن جامعة الرباط الوطني، العدد: 02، المجلد: 06، السودان، 2019.
- 25- حمداني معمر وبناي مصطفى، مقال بعنوان: السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية لفترة 2000. 2017، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، الصادرة عن جامعة الجزائر 03، العدد: 02، المجلد: 05، 2021.
- 26- خلف الله زكريا وعياش زوبير، مقال بعنوان: تقييم تجربة إستراتيجية استهداف التضخم في دول الاقتصاد النامية والأسواق الناشئة، مجلة الدراسات الاقتصادية المالية، الصادرة جامعة الوادي، العدد: 10، الجزء: 01، الجزائر، 2017.
- 27- دبات أمينة، مقال بعنوان: السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية، الصادرة عن جامعة سيدي بلعباس، العدد: 14، المجلد: 13، الجزائر، 2017.
- 28- دعمي محمد وتباني آمال، مقال بعنوان: واقع التضخم في الجزائر من خلال معامل الاستقرار النقدي ومقياس فائض الطلب الكلي الداخلي خلال الفترة 2000-2019، مجلة الميادين الاقتصادية، العدد: 01، المجلد: 03، بلد: بدون بلد نشر، السنة: ؟.
- 29- رجاء عزيز بندر، استهداف التضخم دراسة تجارب بلدان النامية في السياسة النقدية، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق، السنة: ؟.
- 30- روشو عبد القادر، مقال بعنوان: الإطار القانوني للسياسة النقدية في ظل التحديات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2001. 2018، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، الصادرة عن جامعة تيسمسيلت، العدد: 22، المجلد: 16، الجزائر، 2020.
- 31- سماحي احمد، مقال بعنوان: دور السياسة النقدية في استهداف التضخم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 19، المجلد: 14، الجزائر، 2018.

- 32- شلغوم عميروش،، مقال بعنوان:فعالية قنوات انتقال آثار السياسة النقدية حالة الجزائر 1990 .
2014، مجلة الاقتصاد الجديد، الصادرة عن جامعة جيجل، العدد: 16، المجلد: 01، الجزائر، 2017.
- 33- الشيخ طه رانيا، مقال بعنوان: التضخم أسبابه وآثاره وسبل معالجته، مجلة سلسلة كتيبات تعريفية،
الصادرة عن صندوق النقد العربي، العدد: 18، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021.
- 34- ضيف احمد وشادي نورالدين، مقال بعنوان: سياسة استهداف التضخم في الجزائر ومدى تأثيرها
بالتمويل غير التقليدي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الصادرة عن جامعة البويرة العدد: 01،
المجلد: 13، الجزائر، 2020.
- 35- ضيف رقية، مقال بعنوان: قنوات تأثير السياسة النقدية غير التقليدية، مجلة حوليات جامعة بشار في
العلوم الاقتصادية، الصادرة عن جامعة شلف، العدد: 01، المجلد: 05، الجزائر.
- 36- عبد الكريم هناء، مقال بعنوان: سياسة استهداف التضخم "المتطلبات وتجارب التطبيق، مجلة جامعة
بلغاري العلمية، الصادرة عن جامعة بلغاريا، 2020.
- 37- عبد المنعم هبة وطلحة الوليد، مقال بعنوان: استهداف التضخم: تجارب عربية ودولية، دراسات
اقتصادية، الصادرة عن صندوق النقد العربي، العدد: 62، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2020.
- 38- عزازي سامية وعبد الرحمان ساعد، مقال بعنوان: فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار النقدي
في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، الصادرة عن جامعة الجزائر
03، العدد: 02، المجلد: 05، 2022.
- 39- عولمي بسمة وجباري شوقي، مقال بعنوان: فعالية لسياسة استهداف التضخم في إدارة السياسة
النقدية، مجلة الاقتصاد الصناعي، الصادرة عن جامعة الجزائر، العدد: 06، الجزائر، 2014.
- 40- فودوا محمد، مقال بعنوان:تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم، مجلة الاقتصاد الجديد،
الصادرة عن جامعة ادرار، العدد: 17، المجلد: 02، الجزائر، 2017.
- 41- لسبع مريم، مقال بعنوان: تشخيص واقع التضخم في الجزائر الفترة (2000-2019)، مجلة ارتقاء
للبحوث والدراسات الاقتصادية، الصادرة عن جامعة الجزائر 03، العدد: 02، المجلد: 02، الجزائر، 2021.
- 42- محمد إدريس، مقال بعنوان: السياسة النقدية، مجلة سلسلة كتيبات تعريفية، الصادرة عن صندوق النقد
الدولي، العدد: 17، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، 2021.

- 43- مختارية دين، مقال بعنوان: مدى تأثير الأدوات المستخدمة في السياسة النقدية على معدل التضخم في إطار السياسة استهداف التضخم بالجزائر دراسة قياسية باستخدام **ARDL**، مجلة المفريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، العدد: 02، الصادرة عن جامعة الجزائر، المجلد: 06، 2022.
- 44- مدوخ ماجدة، مقال بعنوان: السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10، مجلة العلوم الاقتصادية الإنسانية، الصادرة عن معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، نوفمبر 2011.
- 45- مرابط ساعد، مقال بعنوان: اختبار فعالية سياسة استهداف التضخم في الدول النامية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، الصادرة عن جامعة بسكرة، العدد: 20، الجزائر، 2016.
- 46- مكيد علي وعشيط علاء الدين، مقال بعنوان: أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم حالة الاقتصاد الجزائري 1990. 2015، مجلة بحوث الاقتصادية والعربية، الصادرة عن جامعة المديّة، العددان: 78 . 79، الجزائر، 2017.
- 47- الموسوي صفاء عبد الجبار، مقال بعنوان: قياس وتقييم سياسة استهداف التضخم في الأسواق المختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، الصادرة عن جامعة كربلاء، العدد: 10، المجلد: 03، العراق، السنة: ؟.
- 48- نوري حسين وآخرون، مقال بعنوان: تقسيم سياسة استهداف التضخم في أسواق مختارة، مجلة الإدارة والاقتصاد، الصادرة عن جامعة كربلاء (كلية الإدارة والاقتصاد)، العدد: 10، المجلد: 03، العراق، 2021.
- 49- وجدي جميلة وبرودي نعيمة، مقال بعنوان: السياسة النقدية وسياسة استهداف التضخم: دراسة قياسية لحالة البرازيل خلال الفترة (1990. 2015)، مجلة المشكلة في الاقتصاد التنمية والقانون، الصادرة عن جامعة تلمسان، العدد: 10، المجلد: 05، الجزائر، 2019.
- 50- يوسف محمد وآخرون، مقال بعنوان: مسار السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي دراسة تحليلية 2011 - 2020، مجلة الدراسات اقتصادية، الصادرة عن جامعة تيبازة، العدد: 03، المجلد: 05، الجزائر، 2021.

• الرسائل الجامعية

- 1- اشعلال سارة، "فعالية رقابة البنك المركزي على البنوك الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي دراسة حالة الجزائر"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التسيير، تخصص إدارة مصرفية، الجزائر، 2021-2022).
- 2- بن زروق ايمان، "التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص اقتصاد نقدي وبنكي، الجزائر، 2020 - 2021).
- 3- بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم الاقتصادية، التخصص اقتصاد تطبيقي، الجزائر، 2015-2016).
- 4- حاجي سمية، "دور السياسة النقدية في معالجة اختلاف ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1990 . 2014"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، جامعة بسكرة، الجزائر، 2015 . 2016.
- 5- الدعيمي حسن محمد الجواد، "اثر السياسة النقدية بعض متغيرات الاقتصاد الكلي باستخدام نموذج FAVAR في بلدان مختارة للمدة 1990-2017"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2018).
- 6- زميت فؤاد، "أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990 . 2015"، (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، 2017 . 2018).
- 7- طيبة عبد العزيز، "السياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر الفترة 1994 . 2003"، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود مالية، جامعة الشلف، 2004 . 2005).
- 8- مرابط ساعد، "التوقع بمعدل التضخم الأساسي في الجزائر"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، مركز الجامعي ميله، الجزائر، 2017-2018).

9- منصوري عبد الله، "السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات حالة اقتصاد صغير مفتوح"، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005 . 2006).

10- هتهات سعيد، "النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020"، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، التخصص دراسات اقتصادية، الجزائر، 2020-2021).

11- يوسف كريمة، "استهداف التضخم في دول المغرب العربي دراسة قياسية"، (أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة تلمسان، الجزائر).

• الملتقيات والمحاضرات

1- حديوس سعدي، محاضرات قانون النقد والقرض، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة البويرة الجزائر، السنة: ؟.

2- خوني رابح وآخرون، انعكاس استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية في الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية ودولية، المعتقد يوم 14 نوفمبر 2019، جامعة الجلفة، الجزائر.

3- زدون جمال وآخرون، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي "التوازن النقدي والمالي" دراسة حالة الجزائر، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية ودولية، المعتقد يوم 14 نوفمبر 2019، جامعة الجلفة، الجزائر.

4- نصير احمد، محاضرات السياسة النقدية والاستقرار الاقتصادي الكلي، جامعة الوادي، الجزائر، 2021 . 2022.

• النصوص القانونية

1- قانون رقم (86-12) المادة 15.

2- قانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر المادة 15.

3- المادة 55 من قانون النقد والقرض 90-10.

4- المادة 69 و 72 من قانون النقد والقرض.

• التقارير

1- التقارير السنوية لبنك الجزائر سنة 2001 . 2021.

• المواقع الالكترونية

- 1- <https://www.thehindubusinessline.com/india-at-75/the-evolving-contours-of-indias-monetary-policy/article65761159.ece> , 12/03/2023 , 22:07.
- 2- Banking Structure in India the way forward, rbidoes.org.in.
- 3- **Channels of transmission of monetary policy**, //https://www.elibrary. inf. org , 24/01/2023 21:25.
- 4- Congressional research service , **introduction tous economy inflation** , January 5,2023 , <https://crsreports.Congress.gov>.
- 5- Explained. What are the factors leading to rise in inflation rate, <https://www.onmanorama.com> 14/03/2023 20:15h.
- 6- Functions of RBI (the India's central Bank), www.jnpg.org.in , 25/02/2023 , 00:33.
- 7- GD Topics 2022= inflation in India: Key terms, Reasons impact, remedies, business- economy.
- 8- GDP= linked series(current LCU) –India world Bank data.org, 28/03/2023 22:03h.
- 9- Has India's central bank avoided talking high inflation, Aljazeera.com 03/04/2023 13:02h.
- 10- <https://data.imf.org/>.
- 11- <https://www.bank.of.algeria.dz/organigramme/> 07/05/2023 18:55.
- 12- <https://www.MacroTrends.net/countries/IND/india/unemployment>.
- 13- <https://www.nbouniverse.com> 14/03/2023 20:45h.
- 14- Inflation stages and Types of inflation , <https://unacademy.com> 14/03/2023 21:50.
- 15- Inflation targeting in india, illarnCANA.com 10/04/2023 22:30h.
- 16- Inflation targeting –Indian economy notes, prepp.in 10/04/2023 22:10h.
- 17- Inflation targeting: Methods, Draw backs and Benefits, Byjus.com 09/04/2023 21:10h.
- 18- Inflation targeting: Methods, Draw backs and Benefits, Byjus.com 09/04/2023 21:10h.
- 19- International monetary , Fund Interest Rates, discount Rate for India, 20/03/2023 18:23 .

20- Les sept raisons du processus inflation niste, <https://elwatan-dz.com> 14/03/2023 12:05h.

21- Matthew Kwbona Valogo, **Effect of exchange rate on inflation in the inflation targeting frame work:** is the Thres hold level relevant, <https://www.sciencedirect.com>, 06/05/2023, 17:10.

22- Neutral Real interest Rates in inflation targeting emerging, worldbank.org 03/04/2023 13:30h.

23- official exchange rate (LCU per US\$, period average)India, data.worldbank.org 28/03/2023 22:45h.

24- Press release, **Macroeconomic and Monetary Developments First Quarter Review 2008/2009**, July 28, 2008, available at https://www.rbi.org.in/scripts/BS_PressReleaseDisplay.aspx?prid=18883 (accessed in February 2018).

25- Pros and cons of inflation targeting in India –insightsonindia.com 10/04/2023 21:45h.

26- Pros and cons of inflation targeting in India –insightsonindia.com 10/04/2023 21:45h.

27- Reforms in banking and financial instructions, rbidocs.rbi.org.in.

28- un employment, total (% of total labor force) – (modeled ilo estimate), data.worldbank.org 28/03/2023 22:20h.

29- Understanding Reserve Bank of India (RBI) and How investopedia.com, 24/02/2023 22:01.

30- Voici les trois raisons qui poussent à la haute de l'inflation en Algérie , <https://mghebergement.net> 14/03/2023 11:40h.

31- التضخم في الجزائر والأزمة الاقتصادية تتمدد في أسواقنا

19:19h 2023/03/14 <https://www.echoroukonline.com>

32- الجبوري حماد عبد الحسين، التضخم وعلاجه، على الرابط:

16:05، 2023/05/05، <http://fcds.com/economical/743>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1- Ila Patnaik and Radhika Pandey , **Moving to Inflation Targeting** , Working Paper No. 316 , National Institute of Public Finance and Policy ,August 2020 , New Delhi.

2- ¹ Mishkin Frederic, **from montary targeting: lessons from the industrialized, prepare for the bank of Mexico conference (stabilization and montary policy: the international experience)**, university Columbia, November 14-15, 2000.

- 3- ³ Frederic S mishkin **in from monetary targeting , inflation targeting:lessons from the industrialized countries**
- 4- Amina Labeche and others, **Understanding inflation in Algeria**, IMF country report, N° 13/48, February 2013.
- 5- Ashima Goyal, **History of Montary Policy in India Since Independence**, Indira Gandhi Institute of Development, India,2014.
- 6- Bank of Algeria, Juillet 2008.
- 7- Bank of Algeria, Juillet 2010.
- 8- Banque d'Algérie, **évolution économique et monétaire en Algérie**, Rapport 2008.
- 9- David laider , **the interactive evolution of economic idess and experience: the case of Canadian inflation targeting , economic policy research institute (epri) , de partment of economics** , university of western Ontario ,2015.
- 10- Deepak Mahanty, **Perspectives on India's Balance of Payments**, RBI Monthly bulletin, January 2013.
- 11- economic survey 2022-2023, government of India, ministry of finance, new Delhi, 2023.
- 12- economic survey 2022-2023, statistical appendix.
- 13- Eser Tutar , **inflation targeting in developing coumboes and its applicability to the Turkish economy** , (thesis master of arts in economics , black , burg Virginia , 2002.
- 14- Graham white, Measures of inflation in India, Bulletin, September 2014.
- 15- International Financial Statistics, International Montary Fund, 2018.
- 16- Jargottchal, Monetary trars miss ianmecharisn , **work shop on monetary an exchange rate policy** , bangkok , Thailand , November 24 – December 3, 2014.
- 17- Kenneth kuttner, **snapshot of inflation targeting in its adolescence** ,2004.
- 18- Lars E.O. svensson, **Inflation Targeting**, NBER Working Paper, N° 16654, Cambridge, England, December 2010.
- 19- Martin hoflnayr ,**inflation explained what lies behind and that is ahead** , European parliamentary research service , 2022.
- 20- Morande Flipe , **decade of inflation targeting Chile developments ,lessons and challanes** ,central bank of Chile 2002.
- 21- Najib than, three essays on the acroeconic impact of inflation targeting thesis subniued to faculty of grasuate and post doctoral studies in patial full illment of the reqwrements of economics faculty of social sciences, university of Ottawa, 2016.

- 22- Philippe Antoine, **Dominique lablé l'inflation en Algérie** ,OR-ST.O, Funds Documentaire.
- 23- Prachi Mishra and Devesh Roy, **Explaining inflation India: the role of food prices**, October,31,2011.
- 24- Raghbendra Jha, **inflation targeting in India: issues and prospects**, political economy research institute, N°: 09, september2009.
- 25- Rakesh Mohan & Partha Ray, **Indian Monetary Policy in the Time of Inflation Targeting and Demonetiatin** ,Working Paper 01 May 2018.
- 26- Sarwat jaha ,**inflation targeting: cholding the line central banks use interest rates to steen price to word a publicly an mooned goal** , finance and development back to basics.
- 27- Sreeni Layam and Joman Maher, **Trends and challenges of India j's Balance of Payments**, University Colleg Trivandrum, Kerola, india;11 June 2013.
- 28- STUDY Requested by the ECON Committee , **The ECB's Revised Inflation Target** , Monetary Dialogue, November 2021.
- 29- Thorarinn G petursson, **inflation targeting and its effects on macroeconomic performance**, the European money and finance forum Vienna, 2005.
- 30- Williams Rebecca and john McDermott , **inflation targeting in new Zealand: inexperience in evolution** , conference volume 2018.
- 31- Ziad ftiti, jean from cois coux, **le ciblage d'inflation: un essai de comparaison international**, groupe d'analyse et de théorie économique Lyon – 07/03/2011.



**إستراتيجية إستهداف التضخم كآلية حديثة لإدارة
السياسة النقدية في الدول النامية " مع الإشارة الى**

دولتي : الجزائر والهند الفترة

2021-2001

**विकासशील देशों में मौद्रिक नीति के प्रबंधन
के लिए एक आधुनिक तंत्र के रूप में
मुद्रास्फीति लक्ष्यीकरण रणनीति "मेरे देशों के
संदर्भ में: अल्जीरिया और भारत, अवधि**

2001-2021